

جامعة الفيوم
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
فرع اللغة

النحو و نحو زيد العابد طبع مع تحقيق كتابه شرح الجمل

رسالة دكتوراه

إعداد
مأودي محمد العسلي

إشراف
د/ محمد محمد الطحان

العام الجامعي ١٤٠٩ - ١٤١٠ هـ



بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان الرسالة : أبو عبد الله بن الفخار وجوهه في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه :

”شرح الجمل“ .

الدرجة العلمية : دكتوراه .

الطالب : حماد بن محمد بن حامد الشمالي

ملخص البحث

هذا البحث يتكون من قسمين رئيسيين : القسم الأول الدراسة ، وهي تتناول على فصلين .
الفصل الأول : آبن الفخار وأراؤه ، وفيه المباحث التالية : عصره - آسمه وشهرته وكنيته - صفاته والثنا عليه - حياته وتقلاته - ثقافته - موالاته - شيوخه - تلاميذه - وفاته - من يُعرف بأبن الفخار .

الفصل الثاني : شرح آبن الفخار للجمل ، ويشتمل على المباحث التالية : توثيق نسبة الكتاب - منهج آبن الفخار في الشرح - مقارنة بين شرح آبن الفخار وشروحين من شروح الجمل - مصادره - شواهده - وأخيراً وصف النسخ .

أما القسم الثاني وهو تحقيق الكتاب ، فهو يشتمل على النص المحقق ، ثم على الفهارس الفنية المختلطة .

وقد ظهر من خلال هذا البحث أن أبي عبد الله بن الفخار ينتمي إلى مذهب أهل البصرة ، مع الأخذ في بعض الأحيان بذهب الكوفيين ، ورأيت أيضاً من خلال كتابه هذا أنه يقدر آراء سيبويه تقديرأً كبيراً ، وله مع أبي القاسم الزجاجي صاحب الكتاب الشرح مواقف كثيرة يظهر في غالبيها بظهور الذائب عن أبي القاسم الزجاجي .
شأنه أدرج في كتابه هذا كثيراً من آراء العلماء مشهورهم ومغمورهم، وناقش كثيراً منهم على تفاوت ملحوظ في مناقشة أولئك ، فقد أطال مع آبن مالك ومع أبي حيان إطالة مفيدة كشفت عن شخصيته العلمية ، وكان في تلك المناقشات ينافق بأسلوب ملوه الأدب والاحترام لأهل العلم .

ومن أهم ما يلاحظ في هذا الكتاب قلة الشواهد الشعرية قلة واضحة ، وهذا يرجع إلى أن أبي عبد الله بن الفخار يعتبر الشعر باب ضرورة لا يسع الناشر ارتکابها .
ثم ظهر في هذا الكتاب أمر آخر هو من أكبر مزاياه ، ألا وهو كثرة القواعد العامة من مثل قوله : حمل النقيض على نقيضه - والدخول في أوسع البابين - وحمل المطلق على المقيد وغيرها كثيرأً يلاحظ أيضاً أن مؤلف هذا الكتاب ساق فيه قدرأً كبيراً من التوازل النحوية تتمثل في بعض الحكايات التي كانت تقع له أول لغيره من العلماء ، دلت في بعض جوانبها على صورة ذلك العصر . والله الموفق ،

عميد كلية اللغة العربية

المشرف

الطالب

حماد بن محمد بن حامد الشمالي

د/ محمود محمد الطناхи

محمود محمد
الشمالي
١٤٠٩/١٧

محمود محمد

الْفَلَك

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١)

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على نبينا محمد وعلى الله وصيه .

وبعد : فان مجال تحقيق كتب الأوائل من المجالات التي تكسب الباحث خبرة وعلم بفقه على أولئك العلماء ، ولما لهذا المذهب من فوائد واضحة يكتسبها الباحث فانى كنت افكرا في كتاب من كتب النحو ليكون موضوعا لدراسة المرحلة التي كنت أتمنى الالتحاق بها ، فكان من الكتب التي وقعت تحت يدي نسختان من شرح جمل الزجاجي لأبي عبدالله بن الفخار البهري ، تفضل الاخ الدكتور عياد التبيتي باعاراتي إياهما ، وكانت إحداهما من مخطوطات مكتبة عبدالحي الكتани ضمن الخزانة العامة بالرباط ، والثانية من مخطوطات الزاوية الحمزية بالخزانة العامة أيضا ، وبعد مراجعتهما مراجعة طويلة - لأقف على تصوير واضح لشخصية ابن الفخار العلمية - وجدت أنه عالما من علماء القرن الثامن المتميزين الذين أسهموا في دراسة النحو بجهود كبيرة كان نتاجها كتابه هذا ، فكان يصاحب ذلك مراجعة لكتب الترجمات التي ترجمت له ، فرأيتها تضعه في منزلة علية قل أن يزاحمه عليها أحد في تلك الفترة ، فرأيت في تحقيق هذا الكتاب ودراسته كشفا عن علم من أعلام النحو قل أن يعرفه أحد في عصرنا هذا مع غزارة علمه ، وفيه أيضاً كشف عن كتاب له مميزاته وخصائصه التي منها كثرة ذكر الأصول والقواعد العامة ، وكثرة التوجيهات الجليلة ، وذكر لكثير من الاخبار والحكایات الطريفة التي تخلو منها كثير من كتب النحو ، هذا بالإضافة إلى شذوذ عن نسق التأليفات المطولة في النحو ، إذ أن هذا الشرح قلل مؤلفه فيه الاستشهاد بالشعر قلة ملفتة للنظر .

ويعد جمع نسخ الكتاب بدأت في تحقيقه ، ثم استقر مخطط تحقيقه على أن يكون

في قسمين :

قسم للتحقيق ، وقسم للدراسة .

فكان منهج التحقيق أن جعلت مخطوطات مكتبة عبدالحي الكتاني التي في الخزانة العامة بالرباط رقم ١٦٤٤ أصلًا ، ثم قابلت النسختين الآخريتين عليها ، وما زادت به النسختان وضعته بين قوسين مربعين [] ثم أشرت إلى النسخة صاحبة الزيادة ،

(ب)

وهناك زيادات يسيرة جدا زدتتها من عندي ، ليستقيم الكلام وضعتها أيضا بين ذينك القوسين اما الزيادات الكبيرة التي يزيد بها الاصل فاننى أضعها بين رقمين متبعين أحدهما عند أول تلك الزيادة والثانى عند اخرها ثم أشير الى أنها من الاصل ، أما الزيادات الصغيرة التي يزيد بها الاصل فإننى أضع عليها رقماً واحداً ثم أشير إلى ذلك في الهاشم بما يحددهما ، أما فروق النسخ التي لا تغير المعنى ، فاننى اثبت ما في الاصل ثم أشير الى ماعداه في هامش التحقيق وربما تركت بعض تلك الفروق دون اشارة وذلك في مواضع قليلة ، وأما الفروق ذات التأثير في المعنى فالمثبت ما ظهر له صحته ثم أشير الى ماعداه في الهاشم ، أما الفروق الطويلة فاننى أثبت ما في الاصل واسعده بين رقمين متبعين ثم أشير الى ما عداه ، إلا إن كان نصاً غير صحيح أو أقلَّ وضوحاً ، فعندها أضع في المتن النص الصحيح أو الواضح ثم أذكر نص الاصل في الهاشم .

هذه هي خطوات التحقيق التي سرت عليها لاقامة النص على صورة صحيحة أو قريبة من الصحة ، يصاحب تلك الخطوات أموراً أخرى من تحرير للشاهد المختلفة من آيات وأحاديث وأقوال وأشعار قدر الوسع والطاقة ، ثم ربطت مسائل الكتاب بكتب النحو المختلفة وخرجت أقوال العلماء من كتبهم ما وجدت الى ذلك سبيلاً .

اما القسم الآخر من البحث ، وهو قسم الدراسة ، فقد قسمته الى :

الفصل الاول : ابن الفخار وأراؤه ، ويشتمل على المباحث التالية :

عصره ، اسمه ، حياته وتنقلاته ، ثقافته ، مؤلفاته ، شيوخه ، تلاميذه ، وفاته ، من يعرف بابن الفخار .

آراؤه : التقدير ، دلالة الاعراب على المعنى ، موقف ابن الفخار من أبي القاسم الزجاجي ، اختياراته ، مخالفاته ، موقفه من البصريين والковيين ، توجيهاته .

الفصل الثاني : شرح ابن الفخار للجمل ، وفيه المباحث التالية :

توثيق نسبة الكتاب ، منهج ابن الفخار في شرح الجمل ، المقارنة بين شرحين من شروح الجمل ، الاول شرح الجمل لابن عصفور ، والثانى البسيط لابن أبي الربيع .

مصادره ، شواهد ، وصف النسخ ، ثم أتبعت النص المحقق بالفهارس العلمية .

وبعد هذا ، فاننىأشكر الله تعالى شكرنا كثيراً الذى أعاذ على اتمام هذا البحث بهذه الصورة التي أرجو أن تكون قريبة من الصواب .

(ج)

ثم أشكر سعادة المشرف على هذا البحث الدكتور محمود محمد الطناحي الذى كان
لـى عونا على اتمامه ، وكان مثلاً للصدق والاخلاص والامانة ، فكفاوـه الله بما هو أهل له .
ثم أشكر الاخ الفاضل الدكتور عياد بن عيد التبـيتى على تفضله باعطائى صورتين من
نسخ هذا الشرح هما نسخة مكتبة عبدالـحـى الكـتـانـى ، وصورة نسخة مكتبة الزـاوـيـة الحـمـزـيـة ،
وكانت هاتان النسختان أولى مراحل التـفـكـيرـ فى هذا الـبـحـثـ ، ثم أـشـكـرـهـ عـلـىـ ماـتـفـضـلـ بـهـ مـنـ
اعارـتـىـ بـعـضـ المـرـاجـعـ التـىـ أـفـتـتـ مـنـهـاـ فـىـ عـمـلـهـ هـذـاـ ، فـلـهـ مـنـىـ الشـكـرـ وـمـنـ اللـهـ الـأـجـرـ .
ثم انى اشكر الاخ الفاضل الدكتور سعد بن حمدان الغامدي على مبذله لي من مساعدة
ذات اثر في هذا البحث ، فأـشـكـرـهـ شـكـرـ اـلـاخـ وـأـتـمـنـىـ لـهـ الـثـرـيـةـ وـالـتـوـفـيقـ .
ثم انى أـشـكـرـ اـلـاخـ الفـاضـلـ الدـكـتـورـ عـبـدـالـرـحـمـنـ بـنـ سـلـيـمـانـ العـثـيمـيـنـ ، مدـيـرـ مـرـكـزـ
الـبـحـثـ الـعـلـمـيـ سـابـقـاـ ، فـقـدـ كـانـ لـهـ مـسـاعـدـاتـ اـقـدـرـهـاـ لـهـ وـأـشـكـرـهـ عـلـيـهـاـ فـجـزـاءـ اللـهـ خـيـرـاـ .
ثم أـشـكـرـ كـلـيـةـ الـلـغـةـ الـعـرـبـيـةـ بـجـامـعـةـ اـمـ القـرـىـ مـمـثـلـةـ فـىـ عـمـيـدـهاـ السـابـقـ الدـكـتـورـ الفـاضـلـ
عليـانـ بـنـ مـحـمـدـ الـحـازـمـىـ ، وـعـمـيـدـهاـ الـحـالـىـ الدـكـتـورـ الفـاضـلـ مـحـمـدـ بـنـ مـرـيـسـىـ الـحـارـثـىـ ، اـشـكـرـ
هـذـهـ الـكـلـيـةـ عـلـىـ مـاـبـذـلـهـ مـنـ مـسـاعـدـاتـ ظـاهـرـةـ لـطـلـابـهـ وـمـنـ تـذـلـيلـ لـلـعـقـبـاتـ التـىـ تـواـجـهـهـمـ أـرـجـولـهـاـ
اطـرـادـ النـمـوـ وـالـتـوـفـيقـ .
ثم أـشـكـرـ معـهـدـ الـبـحـوثـ بـجـامـعـةـ اـمـ القـرـىـ سـابـقـاـ وـلـاحـقاـ الـذـىـ وـفـرـ لـطـلـابـ الـعـلـمـ كـثـيرـاـ مـنـ
سـبـلـهـ فـجـعـلـ الـكـثـيرـ مـنـ كـتـبـ الـتـقـافـةـ الـاسـلـامـيـةـ فـيـ مـتـنـاـوـلـ جـمـيـعـ مـنـ يـصـلـ إـلـيـهـ .ـ أـسـأـلـ اللـهـ لـهـ
الـتـوـفـيقـ وـالـسـدـادـ ، وـاـخـرـ دـعـوـاتـاـ أـنـ الـحـمـدـ لـلـهـ رـبـ الـعـالـمـيـنـ ، ، ، ،

الفَسْمُ الْأَوَّلُ

الدِّرَاسَةُ

الفصل الأول

ابن الفخار وآراءه

ويشتمل على المباحث التالية :

- عصره .
- اسمه وتبنته وشهرته وكنيته .
- صفات ابن الفخار والثنا عليه .
- حياته وتنقلاته .
- ثقافته .
- مؤلفاته .
- شيوخه .
- تلاميذه .
- وفاته .
- من يعرف بابن الفخار .
- آراءه : التقدير ، دلالة الاعراب على المعنى ، موقف ابن الفخار من أبي اسحاق الزجاجي ، اختياراته ، مخالفات ابن الفخار ، موقف ابن الفخار من البصريين والكوفيين ، توجيهاته .

عصر ابن الفخار :

عاش ابن الفخار في ظل مملكة بني الأُحمر ، في الفترة الواقعة في أواخر القرن السابع إلى عام أربعة وخمسين وسبعين وسبعيناً وهي أخصب فترات الثقافة العربية في تلك الأُصقاع .

فقد شهدت تلك البقاع ساسة لهم عناية كبيرة بالعلم وأهله ، فهذا هو السلطان يوسف بن إسماعيل وابنه السلطان محمد يجريان على العلماً وال المتعلمين جرایة خاصة بهم ، ثم يجريان أهلاً لهم جرایات أخرى اضاً فيه في حال قيامهم باعمال أخرى مع قيامهم بالتدريس^(١) ، فضلاً عن أن كثيراً منهم كانت له اهتمامات علمية فهذا محمد بن محمد بن يوسف ثانى ملوك بني نصرت : ٢٠١ هـ يقرض الشعر ، وله توقعات تشذ عن الأحصاء^(٢) مما يدل على أن له تصرف في الأدب واهتماماته .

وهذا ابنه محمد بن محمد بن يوسف ثالث ملوك بني نصر كان له شعر " مستطرف من مثله بل يفضل به الكثير من ينتحل من الملوک الشعر "^(٣) ، وهو الذي بنى المسجد الأعظم بغرناطة ، الذي كان ميناً للعلم تجتمع فيه حلقة الدروس في مختلف الفنون الثقافية ، يدرس به نخبة من مدرسي غرناطة المشهورين ، إلى جانب مدرسة غرناطة الآتية الذكر .

(١) تاريخ التعليم في الأندلس : ١٨٥٠

(٢) الأحاطة : ١/٥٥٨

(٣) اللمحۃ البدریۃ في الدولة النصریۃ : ٦١-٦٢

وِجَانِبُ عِنَادِيَّةِ هَذَا الْأَمْرِ بِقِرْضِ الشِّعْرِ، فَقَدْ كَانَ "يَصْفِي إِلَيْهِ
وَيُشَيِّبُ عَلَيْهِ، فَيُجِيزُ الشِّعْرًا" . . . وَيَعْرُفُ مَقَادِيرُ الْعِلْمِ" (١)

وَمَا يَدْلِلُ عَلَى أَنَّ امْرَأَ النَّصَارَى كَانَ لَهُمْ اهْتِمَامٌ وَاضِعٌ بِالْعِلْمِ
أَنَّهُ نَشَأَ فِي ظَلِيلِ دُولَتِهِمْ أَعْظَمُ حَدَثٍ عَلَمِيٍّ فِي الْإِنْدَلُسِ، هُوَ شَيْبِيَّـ
الْمَدْرَسَةِ النَّصَارَى أَوْ "الْيَوْسُوفِيَّةَ" نَسْبَةُ الْأَمْرِ بِنَائِهَا وَهُوَ يُوسُفُ بْنُ
اسْمَاعِيلَ الْأَوْلَى قَدْ أَمْرَ بِشَانِئِهَا عَامَ ٢٥٠ هـ وَهِيَ تَدْلِلُ عَلَى اهْتِمَامِ
بِالْعِلْمِ وَاهْلِهِ، وَنَتْيَاجُهُ لِذَلِكِ الْإِهْتِمَامِ فَانْهُ أَسْنَدَ الْقِيَامَ بِشَانِئِهَا
إِلَى أَحَدِ أَكْبَرِ رِجَالِ الدُّولَةِ فِي ذَلِكِ الْعَصْرِ وَهُوَ أَبُو النَّعِيمِ رَضْوَانُ النَّصَارَى
الْحَاجِبُ، الَّذِي وُصِفَ بْنُ الْخَطَّيْبَ بِأَنَّهُ حَسَنَةُ الدُّولَةِ النَّصَارَى، وَبَعْدِ
ذَلِكَ فَانَّ هَذَا الْحَاجِبَ قَدْ "سَبَبَ إِلَيْهَا الْفَوَائِدَ، وَوَقَفَ عَلَيْهَا الرِّبَاعُ الْمَغْلَةُ،
وَانْفَرَدَ بِمَنْقِبَتِهَا، وَجَاءَتْ نَسِيجُهُ وَحْدَهَا بِهُجَّةٍ وَظَرْفَةٍ وَفَخَامَةٍ، وَجَلَبَ الْمَاءَ
الْكَثِيرَ إِلَيْهَا مِنَ النَّهَرِ فَأَبْدَى سَقِيَهُ عَلَيْهَا" (٢) فَكَانَ الْطَّلَبَةُ يَتَوَافَّدُونَ عَلَيْهَا
حَتَّى مَنْ أَرِبَّ الْمُسِيَّحِيَّةَ .

ثُمَّ رَتَبَ فِي هَذِهِ الْمَدْرَسَةِ مُدْرِسِيهَا وَهُمْ نَقْبَةُ شِيوُخِ الْعِلْمِ
فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَكَانَ قَدْ اسْتَقْدَمَ بَعْضُهُمْ مِنْ غَيْرِ غَرَنَاطَةِ، فَمِنْ أُكَلَّكِ
الْمَدْرَسُونَ فِي زَمْنِ أَبْنِ الْفَخَارِ أَبُو زَكْرِيَا بْنِ هَذِيلِ الَّذِي اشْتَهَرَ
بِعِلْمِ الْطَّبِّ، فَقَعَدَ لِتَدْرِيسِ الْطَّبِّ وَالْأَصْوَلِ وَالْفَرَائِضِ (٣)، وَابْنُ الْفَخَارِ
صَاحِبُنَا الَّذِي انتَصَبَ فِيهَا لِتَدْرِيسِ النَّحْوِ، وَابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَيَانِيُّ الَّذِي
كَانَ يَقْرَىءُ الْفَقْهَ، وَانتَصَبَ لِلْفَتْيَا، تَوْفَى عَامَ ٢٥٣ هـ مَدْرَسَاً بِهَا (٤)،

(١) الْأَحَاطَةُ / ٥٤٥٠ هَكَذَا فِي الْأَحَاطَةِ، وَالصَّرَابُ: نَسِيجُ وَحْرَهَا.

(٢) الْأَحَاطَةُ / ٥٠٨٠

(٣) نَفْحُ الطَّيْبِ ٤٨٢/٥ ٤٩٢-

(٤) الْدِيْبَاجُ الْمَذْهَبُ ٢٩٢

وأبو عبدالله محمد بن احمد بن محمد العجيس التلمساني ،
قدم للأندلس عام ٢٤٨ ودرس بالمدرسة ثم رحل الى المغرب في
اواخر عام ٢٥٤ هـ^(١) ، ومنهم أبو علي الزواوي ، وسوف أترجم له في
تلميذ ابن الفخار - قدم للأندلس عام ٢٥٣ ، فتقديم مقرئاً بالمدرسة
تحت جريدة نبيهة ، ونقل لسان الدين بن الخطيب حين زيارته الفقيه
محمد بن محمد بن بيبيش العبدري من سبتة الى غرناطة ، وجعله مقرئاً
فشغل ذلك المنصب الى أن توفي سنة ٢٥٣ هـ^(٢) . وبالجملة ، فقد
كان نتاج عصر تلك الدولة كثيراً من أهل العلم الذين تصدروا صفحات تاريخ
تلك الحقبة من امثال ابن الخطيب وابن زهرة وابي الحسن البناهی ،
وابن الفخار وابن بيبيش العبدري ، وأبی الفرج بن لب وغيرهم من
سازرهم في شيوخ ابن الفخار أو في تلاميذه .

(١) نيل الابتهاج ٠٢٦٨

(٢) الاحاطة ٠٢٢/٣

اسم ابن الفخار^(١) ونسبه وشهرته وكنيته :

هو محمد بن علي بن أحمد بن محمد^(٢) بن هذيل^(٣) الخولاني
البيري ويكتن بأبي عبد الله . فهو ينتسب إلى خolan القبيلة اليمنية ،
وكان بإلبيراً منهم بعض البيوتات^(٤) ، ثم ينسب إلى إلبيراً ، وإلبيراً كورة
كبيرة بـ إندلس تضم عدة مدن منها غرناطة التي اقام فيها ابن الفخار
آخر حياته ، وبها توفي .

وإنَّ الْبِيْرَةَ بِقُطْعٍ هَمْزَتْهَا مَعَ كَسْرِهَا عَلَى وَزْنِ "كِبِيرَةٌ" كَذَا قَالَ
 ياقوت^(٥) ، وَذَكَرَ ابْنُ الْجَزَرِيَّ أَنَّهَا بِفَتْحِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَسَكُونِ الْيَاءِ
 آخِرِ الْحُرُوفِ ، وَبِالرَّاءِ ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهَا "بَيْرَهُ"^(٦) ظَنَّاً مِّنْهُ أَنَّ الْأَلْفَ
 وَاللَّامَ الَّتِي فِي أَوْلَاهَا لِلتَّعْرِيفِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَإِنَّمَا هَمَا مِنْ بَنْيَةِ الْكَمْسَةِ ،
 وَلَذَا قَالَ ياقوت : إِنَّ هَمْزَتَهَا هَمْزَةٌ قَطْعٌ ، فَعَلَى ذَلِكَ يَكُونُ النِّسْبَةُ إِلَيْهَا ،
 إِلَيْبِيرِي^(٧) وَكَذَلِكَ يَنْسُبُ إِلَيْهَا ياقوتُ وَالسِّيُوطِيُّ^(٨) ، إِلَّا أَنَّ الْكَثِيرَ
 يَنْسُبُ إِلَيْهَا فَيَقُولُ "الْبَيْرِي" . فَيُحِذْفُونَ مِنْهَا الْأَلْفَ وَاللَّامَ الَّتِينَ مِنْ
 بَنَائِهَا ، وَمِنْهُمْ لِسانُ الدِّينِ بْنُ الْخَطَّابِ^(٩) ، وَالشَّاطِبِيُّ^(١٠) ، وَالرَّاعِي
 وَغَيْرُهُمْ ، وَيُسَدَّدُ وَأَنَّ ذَلِكَ طَلْبٌ لِلتَّخْفِيفِ .

(١) ترجمته في الاحاطة ٣٩-٣٦ / ٣ ، وغاية النهاية ٢٠١-٢٠٠ / ٢ ، والدرر الكامنة ٢١٦ / ٤ ، وبقية الوعاة ١٢٤-١٢٥ ، ونفح الطيب ٣٥٥ / ٥ ٣٥٩-٣٢٨ ، ٣٨٢-٣٢٨ ، ٣٨٣ وشذرات الذهب ١٢٦ وشجرة النور الزكية ٢٢٨ ، ولابن الفخار ذكر في الآفادات والاشادات انظره في فهارس الكتاب . وفي برنامج المنشوى : ٣٠٣ ، ٢٠٠ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٢٠٠ ، ٩٢ ، ٨٢ ، ٨٦ ، ٣٨ ، ٣١ ، ٢٠٠ ، ٩٣ ، ١١١ ، ٢٢٤ ، ٢٠٣ ، ١٩٤ ، ١٩٣ ، ١٩٢ ، ١٧٣ ، ١٣٤

وفي فهرس السراج : ٢٠٣ ، ٢٠٨ ، ٢١٤ ، ٢٨٠ ، ٢٩٨ ، ٣٢٢ .
ذكر هذا الاسم السراج ، والمنتوري . (٢)

(٣) زيارة زاد بها المتنوري عن جميع من ترجم له.

(٤) جمهورة الانساب : ٤١٨ . (٥) معجم البلدان "البيهه" (١/٢٤٤).

(٦) غالية النهاية ٢٠٠٠ / ٢ (٧) بغية الوعاة ١٤٤ / ١

(٨) الاحاطة ٣/٣٥ (٩) الافارات والانشارات : ١٦٨

(١٠) الأُجوبة العربية ١٣٤، ١٦٣، ١٦٤

صفات ابن الفخار والثنا عليه :

قال لسان الدين : " كان فاضلاً ، تقىاً ، منقضاً ، عاكفاً على العلم ملازماً للتدريس ، . . . لا يأخذ [] على التعليم [] أجرًا ، وخصوصاً فيما دون البداية الا الجرایة المعروفة ، مقتضداً في أحواله ، وقوراً ، مفرط الطول نحيفاً سريعاً الخطو ، قليل الالتفات والتعریج ، متوسط الزي ، متبدلاً في معالجة ما يمتلكه بخارج البلد ، قليل الدهاوة والتتصنع ، غريب النزعة ، جامعاً بين الحرص والقناعة " ^(١) ، وهو موصوف بحسن القدر والصورة ^(٢) .
و ما يدل على صلاحه ما ذكره ابو اسحاق الشاطبى ، من أنه دعا الله أن يريه إيمانه في النّاس فيوصيه بوصية ينبع بها في الحالة التي هو عليها من طلب العلم ، قال : فلما نمت تلك الليلة رأيت كأنني أدخل عليه في داره التي كان يسكن بها ، فقلت له : يا سيدى أوصني ، فقال لي : لا تفترض على أحد ^(٣) .

و من ذلك ما ذكره أبو عبد الله البلنسي قال : أصابت أبي أزمة شديدة لحقنا بسببها كرب شديد ، فبينما أنا ليلة نائم إذ أتاني رجل حسن القدر والصورة أشبهه رجل بالاستاذ ابن الفخار شيخنا فقال لي : أين دعاء الخضر ؟ ، فقلت له : وأين هو ؟ ، فقال لي : قل : " اللهم يا من لا يشغلك سمع عن سمع ، ولا من لا يفلطه المسائل ، ولا من لا يتبرّم من إلحاح الملحين أذقني برّ عفوك وحلوة مغفرتك ، قال : وقد كنت حفظته قدماً ونسيته ، فذكرته عند ذلك ، ثم قال : قل : " اللهم آذعني

(١) الاحاطة ٣٥-٣٦ / ٣

(٢) الافادات والاشادات : ٩٤

(٣) الافادات والاشادات ٩٨

الدين واغني من الفقر ، اللهم خرلي ، واخترلي ، فاني قد عجزت
عن صلاح نفسي وفوضت لك أمرى .

ومن الاوصاف التي وصف بها ابن الفخار : الاستاذ ^(١) ، الآية
الكبرى ، امام الجماعة وسيبويه العصر ^(٢) ، شيخ الجماعة ، الاستاذ رحلة
الوقت ^(٤) ، امام العربية ^(٥) ، شيخ العصر ^(٦) ، الامام المجمع على
امامته في فن العربية المفتوح عليه من الله فيها حفظا واطلاعا ونقلها
وتوجيهها بما لا مطمع فيه لسواه . ^(٧)

الشيخ الفقيه الاستاذ الكبير النحوى الشهير ^(٨) ، الاستاذ الكبير
العلم الخطير ^(٩) ، استاذ الجماعة ورئيس النحاة بفرنسا ^(١٠) ، وغير
ذلك من الاوصاف التي ذكرها أكثر مترجميه .

وما أشني عليه به ما رأاه به ابن حذلم حين وقف على قبره في

^(١١) يوم عيد وهي :

^(١) الاحاطة : ٠٢٠٣٠ ١٦٩/١

^(٢) الاحاطة : ٠٤٨٢/١

^(٣) الاحاطة : ٠٢٠٣ ، ١٣٤/٢ ، ٣٢٥/٤ ، وفيه السراج

^(٤) الاحاطة : ٠٣٠٢/٢

^(٥) الاحاطة : ٠١١٢/٤

^(٦) الاحاطة : ٠٢٥٤/٤

^(٧) الاحاطة : ٠٤٥٨/٤ ، وفتح الطيب : ٠٣٥٥/٥

^(٨) الافتاد والانشادات : ٠٩٦

^(٩) الافتاد والانشادات : ٠٩٨

^(١٠) فهرس السراج : ٠٢٨٠

^(١١) الابيات في الافتاد والانشادات : ١٦١ وفتح الطيب : ٠٣٨٢/٥

أيا جدت قد أحرز الشرف المفضا
بأن صار شوی السيد العالم الارضي
عجبت لما أحرزته من معارف
وشئ فعال لم تزل تعمراً الأرضا
طويت عليه وهو عين زمان
فيما جفن عين الدهر لم توثر الغضا
فحياك من صوب الحيا كل ديمسة
تديم له في الجنة الرفع والغضا
فهنا نحن في عهد الاسى عند قبر
وقوف لنقضي من عيادته الفرضا
كمثل الذى كنا وقوفاً بباباً
بعيد الاماني زائرين له أيضاً
ومنا سلام لا يزال يخص
يذكره من بعض أشواقنا البعضا
ورثاء أيضاً محمد بن عبدالله اللوشى بقصيدة من واحد وعشرين
بيتاً أوردها لسان الدين في الاحاطة ضمن ترجمة ابن الفخار، واستغرب
أنه لم يرث بسواها مع علو مكانته^(١).

حياته وتنقلاته :

ليس لدينا ما يفيدنا عن نشأة ابن الفخار الاًولى ، وعن الاُسرة التي نشأ فيها سوى ما نراه على غلاف احدى نسخ شرحه للجمل وهي التي رممت لها بـ " ح " وما على تلك النسخة يفيد أن والد ابن الفخار كان موسوماً بالعلم ، اذ وصف بأنه الفقيه الجليل المعظم الصالح الناسك الورع المتبتل الخطيب الفاضل الكامل المبرور المقدوس . هذه الاوصاف تعطى أن ابن الفخار كان له سبب بالعلم لا نعلم مدى تأثيره به ، وهل أدرك والده الموصوف بتلك الاوصاف أم لا ؟ .

ولعله عاش طفولته الاولى في غرناطة التي هي عاصمة اقليم البيرة المنسوب اليها فهذه صحة من تاريخ حياة ابن الفخار لا تزال مطوية هنا ، لا نعلم عنها شيئاً .

ثم بعد ذلك نجده في سنته ، والاُغلب أنه انتقل إليها في سن مبكرة من عمره فقد ذكر الشاطبي تلميذ ابن الفخار أن الشيخ محمد بن ابراهيم الحضرمي القاضي بسبته استاذ ابن الفخار سأله تلميذه عن قوله : زيد قام ، أيكون زيد فاعلاً ؟ فقال : لا أدرى ، وذلك لأنني لم أكن حينئذ في هذه الطبقة^(١) ، وذكر هو أنه كان في سبعة زمن الطلب^(٢) ، بل أن كل أساتذته المعروفين من أهل سبطة ، وأن بعض من أخذ عنهم وهو محمد ابن عبد المهيمن الحضرمي قد توفي سنة ٢١٢ هـ فتى كان أخذ عنه ؟

(١) الافتراض والانشارات

(٢) الشرح : ١٠٨٦

لا بد أن يكون قبل ذلك التاريخ ، وما قبل هذا التاريخ بحوالي أربعة وعشرين عاماً كانت وفاة ابن أبي الربيع وهو لم يأخذ عنه ، ولو أدركه لا يخذ عنه ، لأنَّه من أشهر مدرسي سبتة في ذلك الوقت ، من كل ذلك نصل إلى أنه كان صغيراً ، لأنَّ وفاته كانت سنة ٢٥٤ ولم يذكر عنه أنه عمرَ .

ومن جوانب حياته أتنا نجد في شرحه أنه كان في فاس في مجلس أبي الحسن الصغير المتوفى سنة ٢١٩ هـ ، والمفهوم من كلامه أنه حضر هذا المجلس عرضاً ولم يكن من طلبة أبي الحسن^(١) ، ولعله كان في زمان الطلب أو قريباً منه ، ثم نراه مرة أخرى يحضر مجلساً من مجالس العلم في مدينة فاس إلا أنه في هذه المرة كان يجيب جواب العالم المتمكّن ، بل إن طلب من حضر ذلك المجلس من ابن الفخارِ الجوابَ يدل على أنَّه قد صُلِّبَ عوره واستحکم أمره وعلا ذكره والآلام سأله السائل ذاكراً أنَّ ذلك المسألة قد دارت قدِيماً وحديثاً ولم يقفوا منها على طمأنينة فسواء لهم له يدل على أنَّهم يأملون أنَّهم سيجدون عنده جواباً ، وهذا لا يكون إلا لمن علا كعبه في هذا الفن .

وبعد فترة الطلب نجده منتصباً للتدريس في مالقة^(٣) ، ولا نعلم في أيّ زمان كان ذلك ، لكنه من المؤكد أنه قبل اقامته بغرناطة ، لأنَّه كان فيها خطيباً ومدرساً حتى توفي ، فمن الممكن أنه انتقل إلى مالقة بعد تحصيله العلم في سبتة . ثم بعد ذلك نجده في غرناطة كبيّر



(١) الأفادات والانشادات

(٢) الشرح : ٠١٠٨٦

(٣) الأفادات والانشادات : ١٣٥ ونفح الطيب : ٣٢٩/٣
والاحاطة : ٠٩٢/٢

اساتذتها انتصب للتدريس بالمدرسة النصرية وقام بالخطبة بالجامع
الاً عظيم ، وكان في تلك الفترة من انتقل في السفارة الى العدوة مع أمثاله
من الفقهاء^(١) وتوجه أيضاً في السفارة بصحبة لسان الدين^(٢) ، هذا
هو كل ما أمكن جمعه عن حياة ابن الفخار والله أعلم .

(١) الاحاطة : ٠٦٣/٣

(٢) الاحاطة : ٠٣٢/٣

شافتـه :

بلغ ابن الفخار الغاية القصوى في علم النحو التي لا مطمع لاحد وراءها^(١) ، فقد قال لسان الدين ابن الخطيب في شأنه : وهو من لازمه مدة ، وصحبه في الرسالة الى المغرب « أستاذ الجماعة وعلم الصناعة وسيبوه العصر ، وآخر الطبقة من أهل هذا الفن عاكفا على العلم ملازما للتدریس ، امام الأئمة من غير مدافع ، ميرزا منتشر الذكر بعيد الصيت ، عظيم الشهرة مستاجر الحفظ ، يتجدد بالعربية تفجر البحر ، ويترسل استرسال القطر ، قد خالطت دمه ولحمه ، لا يشكل عليه منها شكل ، ولا يعوزه توجيه ، ولا تشذ عنه حجة ، جدد بالأندلس ما كان قد درس من لدن وفاة أبي على الشلوبين . . . وكان له مشاركة في غير صناعة العربية من قراءات وفقه وعروض وتفسير »^(٢) .

ولعل مكانة ابن الفخار كان من اساتذة المدرسة النصرية^(٣) التي أسسها يوسف بن اسماعيل ، « فجاءت نسيحة وحدها بهجة وصدرأً وظرفاً وفخامة »^(٤) ، وكانت أئمته أماكن التدريس بغرناطة^(٥) وكان ابن الفخار يدرس بها النحو فيما أظن وان كان يحسن من العلوم الأخرى بعضها كما ذكر فيما سبق .

(١) الاحاطة : ٤٥٨/٤

(٢) الاحاطة : ٣٦/٣

(٣) الاحاطة : ٣٦/٢

(٤) الاحاطة : ١٠٩/١ بنصه .

(٥) رحلة القلاصوى : ١٦٢ بنصها .

وَمَا يَدْلِيْ عَلَى اتساع ثقافَةِ أَبْنَى الْفَخَارِ مَا نَجَدَهُ فِي بِرَنَامِجِ الْمُنْتُورِيِّ مِنْ رِوَايَةِ كَثِيرٍ مِنْ كِتَابِ الْعِلْمِ مِنْ طَرِيقَهُ وَهِيَ فِي قُنُونٍ مُخْتَلِفَةٍ وَالْيَكْ شَبَّتاً بِسَارِدٍ مِنْ رِوَايَتِهِ :

- ١ - كتاب المفردات للحافظ أبي عمر الداني .^(١)
 - ٢ - كتاب إيجاز البيان في قراءة ورش للحافظ أبي عمر عثمان بن سعيد الداني .^(٢)
 - ٣ - كتاب التعريف والاعلام بما انبعهم في القرآن من الاسماء والاعلام للاستاذ أبي زيد السمهيلي .^(٣)
 - ٤ - كتاب الاكمال والاتمام لكتاب التعريف والاعلام تأليف القاضي أبي عبد الله محمد بن علي بن خضر بن عسكر الغساني .^(٤)
 - ٥ - كتاب التقصي لما في الموطأ ، من رواية يحيى بن يحيى الليثي من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مسندة ومقطوعة ، وموقوفة ولاغته للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النعري .^(٥)
 - ٦ - كتاب الرسالة للشيخ أبي محمد بن عبد الله بن أبي زيد القير沃اني .^(٦)
 - ٧ - كتاب تلقين المبتدئ وتذكير المنتهي للقاضي أبي محمد عبد الوهاب ابن علي ... البغدادي .^(٧)
-

(١) بِرَنَامِجِ الْمُنْتُورِيِّ : ٠٣

(٢) بِرَنَامِجِ الْمُنْتُورِيِّ : ٠٢٠

(٣) بِرَنَامِجِ الْمُنْتُورِيِّ : ٠٣٠

(٤) بِرَنَامِجِ الْمُنْتُورِيِّ : ٠٣١

(٥) بِرَنَامِجِ الْمُنْتُورِيِّ : ٠٣٨

(٦) بِرَنَامِجِ الْمُنْتُورِيِّ ٨٦-٨٥ وفهرس السراج ٢٠٣

(٧) بِرَنَامِجِ الْمُنْتُورِيِّ : ٠٨٦-٨٧

- (١) ٨ - كتاب الكافي للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمرى.
- (٢) ٩ - كتاب الجمل لاًبي القاسم الزجاجي.
- (٣) ١٠ - الكراة المنسوبة لاًبي موسى الجزوئي.
- (٤) ١١ - برنامج الاستاذ أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عيسى الفافقى.

هذه هي الكتب التي نص على اسمائها المنتورى وكانت مرويّة من طريق ابن الغخار ، وهناك كثير من المؤلفين نص على اسمائهم دون أن ينص على اسمائهم وهم أيضاً مروية من طريق ابن الغخار ، وعليك اسماء أولئك المؤلفين الذين روى مؤلفاتهم :

- ١ - تاليف الشيخ أبي محمد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن بن أبي اسحاق سعد بن بلال النفرزى القىروانى المالكى ، وهي نحو من عشرين تاليفاً .
- ٢ - تاليف الأديب أبي الحسن سلام بن عبد الله بن سلام الباهلى الاشباعي ومنظوماته .
- ٣ - تاليف أبي الفضل جعفر بن بن يوسف بن عيسى بن سليمان اللخمى الشنتمرى حفيد الأعلم .
- ٤ - تاليف الامام أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك بن يحيى ابن ابراهيم بن يحيى بن القطان الحميري القرطبي .

-
- (١) برنامج المنتورى : ٨٨-٨٧ .
 - (٢) برنامج المنتورى : ٩٢ .
 - (٣) برنامج المنتورى : ٩٣ وفهرس السراج ٢٠٣ .
 - (٤) برنامج المنتورى : ١١١ .
 - (٥) برنامج المنتورى : ١٣٤ .
 - (٦) برنامج المنتورى : ١٢٢ .
 - (٧) برنامج المنتورى : ١٢٢ .
 - (٨) برنامج المنتورى : ١٩٢ .

- ٥ - تأليف القاضي أبي عبدالله محمد بن عيسى بن محمد بن أصبع بن المناصف الأزدي القرطبي ومنظوماته^(١).
- ٦ - تأليف القاضي أبي العباس احمد بن محمد بن علي بن جوهر^(٢) الليثي.
- ٧ - تأليف أبي العباس أحمد بن عبد المؤمن بن موسى الشريسي شارح المقامات.^(٣)
- ٨ - تأليف الخطيب أبي الحسن علي بن أحمد بن عبد الله بن خيره^(٤).
- ٩ - تأليف القاضي أبي عبد الله محمد بن علي بن خضر بن هون بن عسکر الفسّانی المالقی.^(٥)
- ١٠ - تأليف الخطيب أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن قاسم.^(٦)
- ١١ - تأليف الأدبيب أبي عبدالله محمد بن ابراهيم بن يحيى الخزرجي ومنظوماته.^(٧)
- ١٢ - تأليف الاستاذ أبي البقاء يعيش بن علي بن مسعود بن يعيش الانصاري البشلبي نزيل فاس.^(٨)
- ١٣ - تأليف القاضي أبي الحسن ظاهر بن علي بن عبد الرحمن السلمي الجزييري المراكشي.^(٩)

-
- (١) برنامج منتوري : ١٩٢
- (٢) برنامج منتوري : ١٩٢
- (٣) برنامج منتوري : ١٩٢
- (٤) برنامج منتوري : ١٩٣
- (٥) برنامج منتوري : ١٩٣
- (٦) برنامج منتوري : ١٩٣
- (٧) برنامج منتوري : ١٩٣
- (٨) برنامج منتوري : ١٩٣
- (٩) برنامج منتوري : ١٩٤

- ١٤- تأليف القاضي أبي العباس أحمد بن محمد بن عمر اليعصبي
 (١) المسووى .
- ١٥- تأليف الاستاذ أبي عبدالله محمد بن أبى محمد بن وهب بن
 محمد بن وهب بن محمد بن نوح الفافقى .
 (٢)
- ١٦- تأليف الخطيب أبي محمد عبد العظيم بن عبدالله بن يوسف
 ابن الشيخ حميد . . . الحاج بن الشيخ المالقى .
 (٣)
 (٤)
- ١٧- تأليف الشيخ أبي الحسن علي بن عبدالله المتبوي شارح الرسالة .
- ١٨- تأليف القاضي أبي عبدالله محمد بن الحسن بن عمر/المحللى الفهرى
 (٥) ومنظوماته .
- ١٩- تأليف الشيخ أبي العباس احمد بن يوسف بن أحمد بن يوسف
 ابن ابراهيم بن احمد بن خلف بن الحسن بن الوليد السلمى
 المعروف بابن فرتون .
 (٦)
- ٢٠- تأليف المحدث ابى على حسن بن علي بن محمد بن القطبان
 (٧)
 الحميري وهي عشرون .
- هذه هي جميع ما ذكره المنتورى في برنامجيه وهي تدل على سعة اطلاع وتنوع في الثقافة وخاصة في القراءات والفقه والعرفون والتفسير والأدب . مع العلم أن هذه المرويات ليست كل ما كان يرويه ابن الفخار .

-
- (١) برنامج المنتورى : ٠١٩٤
- (٢) برنامج المنتورى : ٠١٩٤
- (٣) برنامج المنتورى : ٠٢٠٣
- (٤) برنامج المنتورى : ٠٢٠٣
- (٥) برنامج المنعورى : ٠٢٠٣
- (٦) برنامج المنتورى : ٠٢٠٣
- (٧) برنامج المنتورى : ٠١٠٣

فقد ذكر السراج في فهرسته أن ابن حياتي محمد بن علي الغافقي قرأ على ابن الفخار القرآن بالقراءات السبع في ثمان ختمات ختمة لكل أمام إلا نافعاً فإنه قرأ له ختمتين برواية ورش و قالون عنه بما تضمنه كتاب التيسير ثم ذكر عنه بعض الكتب التي رواها له كلها أو بعضها^(١)

وهي :

- ١ - كتاب سيبويه ، دولا منه .
- ٢ - وايضاح الفاسي " بعضا منه " .
- ٣ - جمل الزجاجي " جميعه " .
- ٤ - تصريف أبي عثمان المازني تصنيف أبي الفتح بن جندي " جميعه " .
- ٥ - فصيح ثعلب " جميعه " .
- ٦ - عروض بن الشاط " جميعه " .
- ٧ - برنامج الاستاذ أبي اسحاق الغافقي " جميعه " .
- ٨ - برنامج الاستاذ أبي الحسن بن أبي الريبع جمع علميده ابن الشاط " جميعه " .
- ٩ - ... كتاب لابي القاسم الجلاب " بعضا منه " .
- ١٠ - سنن أبي داود .
- ١١ - الشمائل للحافظ عيسى الترمذى .
- ١٢ - الأحكام لعبد الحق الأشبيلي .
- ١٣ - رسالة الإمام أبي القاسم القشيري .
- ١٤ - الكامل للمبرد .
- ١٥ - النواذر لأبي علي البغدادي .
- ١٦ - الحماسة للاعلم .

وذكر أيضا السراج عن شيخه أبي الحجاج يوسف بن رضوان بن يوسف ابن رضوان وهو تلميذ لابن الفخار أنه أخذ عن ابن الفخار الخلاصة لابن مالك^(١)، وكذلك أخذها عنه الشاطبي فيما ذكر المخاري^(٢) وهناك كتاب التتبية رواه عن أبي إسحاق الغافقي فيما ذكر ابن الجوزي^(٣) وليس هذا كل ما يرويه ابن الفخار فيما اظن ، فان هناك كتبها أوردتها في شرحه وبعض العلماء الذين يذكرون دون أن يسمى كتبهم فالغالب أنه يرويها أيضا وسائل ذكر ذلك في مصادره بما يغطي عن ذكره هنا ، هذا وما هو جدير بالاشارة أن في فهرس السراج بعض الأحاديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم كان في سندها ابن الفخار.^(٤)

هذه هي جملة ما استطعت جمعه من مرويات ابن الفخار .

والله أعلم .

(١) فهرس السراج : ٢٨٠

(٢) برنامج المخاري : ١١٦

(٣) غاية النهاية ٢٠٠ / ١

(٤) فهرس السراج : ٢٠٨ ، ٢١٤

موءلفات :

يذكر المنتورى أن لابن الفخار موءلفات^(١) ، إلا أنه أمسك عن ذكر اسمائها كما هي عادته في كثير مما يذكره من أصحاب المولفات ، ومع ذلك فإنه لم يتيسر لي معرفة شيء من أسماء تلك المولفات رغم أنني استعرضت الاحاطة كلها - ولم اعتمد على فهرسها لقصورها قصورا واضحا - ، وكذلك استعرضت برنامج المنتورى كاملا وفهرس السراج وغيرها فلم أتمكن من معرفة بعض أسماء تلك المولفات ولم يقع لي أن لابن الفخار موءلفات سوى ما ذكره المنتورى وهو برويها عن شيخه أبي عبد الله البلنسي تلميذ ابن الفخار ، وما هو جدير بالاشارة أن البدارى صاحب هدية العارفين أراد أن يترجم لابن الفخار صاحبنا فذكر اسمه وكنيته وسنة وفاته وهي ٢٥٤ هـ ثم نسبه إلى جذام والى مالقه وهي نسبة ابن الفخار الاركتشى المتوفى ٢٢٣ ثم ذكر تحت ذلك الاسم ترجمة الاركتشى بما فيها موءلفاته وهي كثيرة ، فقد اختلط عليه الأمر شأن غيره من وقع في مثل هذا الخلط .

^(١) برنامج المنتورى : ٠٢٤٠

شیو خہ

١ - القاضي أبواسحاق ابراهيم بن احمد بن عيسى الغافقي
الأشبيلي^(١)

أستاذ كبير القدر كان أوحد عصره ، غلت عليه العربية والقراءات ،
خرج من اشبطية وعمره خمس سنوات ز من تغلب النصارى عليها سنة
ست وأربعين وستمائة ، وكان ملازماً لأبي الحسين بن أبي الربيع ، وتتصدر
بعد وفاته للاقرأة في مكانه ، ولبني القضاة بسبتيه ، ولهم تأليف نافعة في العربية
وغيرها ، ذكر ابن الفخار أنه تتلمذ عليه (٢) ، وعليه كان جل اعتماده ، توفي
سنة خمس عشرة وسبعمائة ، او ست عشرة وسبعمائة .

٢ - أبو محمد عبد المهيمن بن محمد بن عبد المهيمن بن
محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الحضرمي. (٣)

كاتبٌ عَلَامَةٌ عَثَمَانَ بْنَ يَعْقُوبَ بْنَ عَبْدِ الْحَقِّ الْمَرْيَنِيُّ ، وَكَاتِبٌ عَلَامَةٌ أَبْنَى الْحَسْنُ مَلِكُ الْمَغْرِبِ . بَيْتُهُ بَيْتُ عِلْمٍ، فِي عِلْمِ الْعِلُومِ كَثِيرٌ ، وَلِهِ الْإِمَامَةُ فِي الْحَدِيثِ ، كَانَ مَقْصُورًا عَلَى الْإِجَادَةِ وَالْإِفَادَةِ إِلَى أَنْ وَلِيَ الْكِتَابَةَ فَاسْتَغْرَقَتْ عَلَيْهِ كُلُّ وَقْتِهِ ، يَرَوِيُ عَنِ الْفَشِيحَ جَمِيعَهَا فِي شِيخَةٍ حَكَزَانَ لَفْرَيْرَعْنَ مِنْ تَرْحِمَةِ هـ . ضَاعَتْ مِنْ يَدِهِ ، وَقَدْ رَأَيْتَ مِنْهَا نَقْلًا فِي زَمْنٍ مَتأخِّرٍ عَنْ زَمْنِ مَوْلَفِهَا ، ذَكَرَ ابْنُ الْفَخَارَ أَنَّ شِيخَهُ (٤) وَذَكَرَ ذَلِكَ أَيْضًا الشَاطِبِيُّ (٥) ، وَلَدَ بَسِيْتَة

(١) ترجمته في المربّأ العلّيّاً : ١٣٣ ، وغاية النهاية ٨/١ ، وبغية العّادة ١/٤٠٥ ودرة الحجّال : ١٢٦/١ .

(٢) الشرح : ١١١، ٤٥٢، وغيرها حسب ما هو في فهرس الاعلام.

(٣) ترجمته في الاحاطة : ١١/٤ ، ومستودع العلامة مستبدع العلامة :

٥٠ ، وبقية الوعاء : ١٢٣ / ٢ ودورة الحجال : ١١٦ / ٢ ، وجذوة

الاقتباس : ٤٤٤

(٥) الافتراضات والانشادات :

(٤) الشرح :

سنة ست وسبعين وستمائة ، ومات بتونس في الطاعون العام سنة تسعة
وأربعين وسبعمائة .

٣ - قاسم بن عبد الله بن محمد الانصاري المعروف بابن الشّاط (١) يكنى أبا القاسم ، والشّاط اسم لجده ، أقرأ عمره بسبعة
الاصول والفرائض ، مقدم موصوف بالامة ، وكان موفور الحظ من الفقه
حسن المشاركة في العربية كاتباً متسللاً ريان من الادب ، له نظر
في العقليات .

ذكر ابن الفخار أنه شيخه (٢) ولد سنة ثلات وأربعين وستمائة ،
وتوفي سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة .

٤ - أبو عبد الله محمد بن عبد المنعم الصنهاجي الحميري (٣)
يعرف بابن عبد المنعم ، وهو من أهل سبعة ، كان رجل صدق طيب
اللهجة سليم الصدر ، تام الرجلة ، صالحا ، قرأ كثيراً وهو ابن سبع وعشرين
أوزيد ففاق أهل الدّوء والسابقة . وكان من صدور الحفاظ لم يستظهر
أحد من أهل زمانه ما استظهره ، فكان يستظهر كتاب الثاج للجو هري وغيره ،
قيما على كتاب سيبويه يسرده بلفظه ، اختبره الفاسيون في ذلك غير ما مرّة ،
طبقة في الشطرين ، مشاركا في الاصول آخذًا في العلوم العقلية مع ملازمة
السنة ، يُعرِّب أبداً كلامه ، آخذ عن أبي اسحاق الغافقي ، ولازم ابن الشّاط ،
وذكر ابن الفخار أنه أخذ عنه ، وذكر في هامش جذوة الاقتباس أنه توفي سنة
خمسين وسبعمائة .

(١) ترجمته في برنامج الوادي آش : ١٦٨ والاحاطة : ٢٥٩/٤ ،
والديجاج المذهب ١٥٢/٢ ، ودرة الحجال : ٢٢٠/٣ .

(٢) الشرح : ٠٣٣٢

(٣) ترجمته في الاحاطة ١٣٥-١٣٤/٣ ، وبغية الوعاة ١٦٤/١ ،
عن الاحاطة ، وله ترجمة مختصرة في جذوة الاقتباس : ٠٣١٦

(١) ٥ - أبو عبد الله محمد بن علي بن هاني اللكمي السبتي :

كان فقيهاً محدثاً عارفاً بالعربية ريان في الأدب ، قيد على كتاب مالك تقيداً حسناً ، وكان فريداً في سمو الهمة ، مقتضاها على فائدة ربعة له ، له تواليف مقيدة ، توفي شهيداً بجبل الفتح أصابه حجر المنجنون في رأسه ، وقد اطلاع ابن الخطيب في الثناء عليه ، ذكر ابن الفخار أنه سمعه ، توفي سنة اربع وثلاثين وسبعين .

(٢) ٦ - أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن رشيد الغوري السبتي خطيب غرناطة بالمسجد الأعظم .^(٣) وهو صاحب الرحلة المشهورة "مل العيبة" توسيع في الرواية وذهب في ذلك إلى أبعد غاية وكان من أهل المعرفة بعلم القراءات وصناعة العربية وعلم البيان والعروض والقافية ، وكان أدبياً خطيباً بليناً قرأ بسبعة على ابن أبي الربيع ، وقيد تقيداً حسناً على كتاب سيبويه ، وقرأ على غيره من أهل الشرق والمغرب مما يطول ذكره وهو في رحلته المذكورة ، ذكر ابن الخطيب تلذذ ابن الفخار عليه^(٤) ، ولد سنة سبع وخمسين وستمائة وتوفي سنة احدى وعشرين وسبعين .

(٥) ٧ - أبو عبد الله محمد بن عبد الهيمين بن محمد بن علي محمد الحضرمي .

كان في قطره كبير القدر ، ولد قضاً سبعة ، لقربته من رواد سائحتها

(٦) -----
ترجمته في الاحاطة ١٤٣/٢ وغاية النهاية ٢١١/٢ ودرة الحجال ١١٢/٢

(٧) الشرح : ٢٣

(٨) ترجمته في الاحاطة ١٣٥/٣ غاية النهاية ٢١١/٢ ، وجدوة الاقتباس : ٢٨٩ ، ودرة الحجال ، ٩٦/٢

(٩) الاحاطة : ٣٦/٣ . (٥) ترجمته في المرقبة العليا : ١٣٢

بني العزفي فقام بالاً حكام أجمل قيام ، مستعيناً بحسن النظر وفضل
الجاه وعزه النزاهة ، وكان شديداً على الشهداء^(١) ، ثم تراجع عن ذلك
لبيتين كتيهما أحد المتخاصلين عنده في جدار مجلسه ، رحل إلى
غريناطة ثم عاد إلى وطنه سبتة . ذكر الشاطبي أن ابن الفخار تلّمذ عليه^(٢)
وهو والد عبد المهيمن السابق ذكره . توفي سنة اثنتي عشرة
وسبعيناتة .

٨ - ابن حريث : أبو عبد الله محمد بن حريث العبدري^(٣) .

أخذ عن عبد العزيز الحراني ، عبد المو من بن خلف التونسي
وغيرهما ، وأجازا له ستة أربع وثمانين وستمائة . أخذ عنه ابن الفخار
فيما ذكر لسان الدين^(٤) ، ووصفه بالامام الزاهد ، وبه أنه من أهل
سبعة^(٥) .

هؤلاء هم أهم الشيوخ الذين تمكن من الحصول على تراجمهم ،
وهناك شيخان آخران لا ين الفخار لم تتمكن من معرفتهما وهما :

١ - أبو العباس الحسني ، ذكر تلّمذ ابن الفخار عليه لسان الدين
ابن الخطيب ووصفه بأنه مقرئ فاضل^(٦) .

٢ - أبو عبد الله بن القرطبي ، ذكر تلّمذ ابن الفخار عليه لسان الدين ،
ووصفه بأنه قاض^(٧) .

هؤلاء هم كل ما تمكن من معرفته من شيخ ابن الفخار . والله أعلم .

(١) الافادات والانشادات : ٠١٦٨

(٢) ترجمته في درة الحجال : ٠٢٤٨/٢

(٣) الاحاطة ٠٣٦/٣

(٤) الاحاطة ٠٨٩/٢

(٥) الاحاطة ٠١٩٩، ٣٦/٣

(٦) الاحاطة ٠٣٦/٣

تلاميذه :

ذكر في الاحاطة أنَّ ابن الفخار قُلَّ في الاندلس من لم يأخذ عنه من الطلبة ^(١) ، ومع ذلك فانني لم أتمكن من جمع عدد كبير من تلاميذه وهم :

١ - ابو اسحاق الشاطبي :

ابراهيم بن موسى بن محمد اللكمي الغرناطي الشهير بالشاطبي ^(٢) ، كان أصولياً مفسراً فقيهاً محدثاً لغوياً ببيانياً نظاراً ثبتاً ورعاً صالحًا زاهداً اماماً مطلقاً بحثاً جدلياً بارعاً في العلوم ، من افراد العلماء المحققين الايثبات ، اخذ عن ابن الفخار ولازمه حتى مات ، وعن الشرييف ابو القاسم السبتي ، وعن الشرييف ابني عبدالله التلمصاني ، وعن ابني عبدالله المقرى ، وعن ابني سعيد بن لب ، وعن ابن مرزوق الجد ، وعن أبي علي منصور الزواوى ، وعن ابني عبدالله البلنسي ، وغيرهم . وعلى كل حال فقدره في العلم فوق ما يذكر ، وتحليله في التحقيق فوق ما يشهر ، شرح الفيضة ابن مالك شرحاً جليلاً لا نظير له ، وله في الاصول المواقف وهو من أقبلي الكتاب ، والاعتصام وهو في غاية الجودة ، توفي رحمه الله ^{سنة} تسعين وسبعمائة .

٢ - أبو جعفر أحمد بن أبي سهل بن سعيد بن أبي سهل

الخزرجي ^(٣) ، من أهل الخير والعفاف والطهارة ، أصيل البيت معروف

(١) الاحاطة ٣٦/٣

(٢) ترجمته في برنامج المغارى ١٢٢-١١٦ ونيل الابتهاج ٤٦-٥٠٠

(٣) الاحاطة ٣٦/٣

القدم ببلده قرأ بغرناطة ، ولازم الاستاذ ابن الفخار وغيره ، ولني القضا
ببلده الحمة ثم بمالقه ، ذكر ابن الخطيب أنه لازال حيا حين تأليف
الإحاطة .

٣ - أبو جعفر أحمد بن محمد بن علي بن يحيى بن محمد بن
(١) مصادر بن عبد الله .

لم يشن عليه لسان الدين فقال : من أهل الطلب والسلطنة
والاجتهاد ، ومن يقصر تحصيله عن مدى اجتهاده خلوب اللسان
غريب الشكل وحشيه ، شتتت الشعر معفيه ، شديد الاقتحام والت سور ،
 قادر على اللصوق بالاشراف . ومن بنفسه على مشيخة الوقت ، يطرقهم
طريق الامراض الوافية ، قرأ على الاستاذ ابن الفخار ، وصاحب الاستاذ
على ابنته ، وانتفع به الى أن ساء ما بينهما ، وذكر في الإحاطة أنه لا زال حيا
حين تأليف الإحاطة .

٤ - أبو جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الغرناطي الرعيبي .
(٢)

رفيق بن جابر الأعن ، وهو المشهوران بالاعن وال بصير ، لشدة
تلذمهما طول عمرهما ، خرج للحج عام ثمانية وثلاثين وسبعمائة ، فحج
وقدم القاهرة فأخذ عن أبي حيان قليلا ، ثم قدم دمشق فسمع من المزى
ثم توجه الى بعلبك ، ثم أقام بحلب هو وصاحب ، وهو عارف بالنسو
وفنون اللسان ، مقتدر على النظم والنشر . دينا حسن الخلق ، كثير التوأليف
في العربية وغيرها أخذ عن ابن الفخار . ولد بعد السبعينات ، وتوفي منتصف
رمضان سنة تسع وسبعين وسبعمائة .

(١) ترجمته في الإحاطة ٢٠٢/١ - ٢٠٤ .

(٢) ترجمته في غاية النهاية ١٥١/١ والدورة الكامنة ٤٣٠ /١ ،
وبغية الوعاة ٤٠٢/١ وايضاً ضمن ترجمة صاحبه في بغية
الوعاة ٠٣٤/١

٥ - حبيب بن محمد بن حبيب ^(١) ، من اهل النجاش بوادي المنصورة بالمرية .

ذكر لسان الدين أنه على سجية غريبه من الانقلاض المشوب بالاسترسال ، والامانة مع الحاجة ، يحفظ الغريب من اللغة ، ويقول شعرا في غاية الركاك ، وله قيام على الفقه وحفظ القرآن ، التنس من ابن الفخار الشفاعة ، له عند لسان الدين بن الخطيب في طلب جرایة يتلمسها من السلطان فأسعفه ابن الفخار .

٦ - أبو محمد عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن يوسف بن جزى الكبي ^(٢) .
من أهل غرناطة ومن بيت نباهة وعلم ، ابو الامام الشهير ، وهذا أديب حافظ ، قام على فن العربية مشاركا في فنون لسانيه سواء ، قعد للاقراء ببلدة غرناطة ثم مستقلا ، ثم تقدم للقضاء ، أخذ عن كثير منهم والده وابو البركات بن الحجاج البلفيقي ، وقاضي الجماعة الشريف ابو القاسم ، والأستاذ ابو عبد الله البياني ، وأخذ عن ابن الفخار النحو وغيره ^(٣) كما قال المخارقى .

٧ - أبو القاسم عبد الله بن يوسف بن رضوان بن يوسف ^(٤) .
من أهل مالقة ، قال ابن السراج في حقه : هو الفقيه الخطيب البلوي اللغوي الراوية المتقن الناظم الناشر الصدر الاوحد ،

(١) ترجمته في الاحاطة ٤٨٧/١

(٢) ترجمته في الاحاطة ٣٩٢/٣ - ٣٩٩ ، وبرنامج المخارقى ٩٢-٨٤

ونفح الطيب ٥٣٩/٥ - ٥٤٠

(٣) برنامج المخارقى : ٩٢ - ٩١

(٤) ترجمته في الاحاطة ٤٥٦-٤٢٣/٤ مستودع العلامة ٥٢ ، وفهرس

ابن السراج ٢٧٤ - ٢٨٢ وجذوة الاقتباس ٤٣٥ - ٤٣٩

رئيس الكتاب بفاس ، وصاحب العلة بها ، وهو فاضل لوزعي مع الدين والتصوّن ^{قراء} "سِمْ مُنْهَلٍ" في الخير ، مستولٍ على خصال حميدة ^{هـ} على الاستاذ أبي عبدالله بن أبي الجيش ، والقاضي أبي جعفر بن عبد الحق ، وأبي جعفر الطنجالي ، وأبي بكر بن منظور ، وعلى رئيس الكتاب أبن الحسن الجياب ، وأبي القاسم بن أحمد الحسني ، ولازم الرئيس محمد بن عبد المهيمن الحضرمي ، وأخذ عن ابن الفخار ^(١) وغيرهم ، توفي سنة ثلات وثمانين وسبعمائة .

٨ - أبو سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بن لب الغرناطي
الشعلبي ^(٢) " بالمثلثة " .

شيخ الأندلس في زمانه وفتىها وخطيب جامع غرناطة ، جلس للتدريس بمدرسة غرناطة بعد وفاة ابن الفخار بستة عشر يوماً فقط ^(٣) ، أخذ عن أبي الحسن القيجاطي ، والخطيب أبي اسحاق بن أبي العاصي ، وأخذ العربية عن ابني الفخار ، ولد سنة احدى وسبعمائة وتوفي سنة ثلات وثمانين وسبعمائة .

٩ - أبو بكر محمد بن أحمد بن زيد بن أحمد بن زيد بن الحسن بن أيوب بن حامد بن زيد بن منخل الغافقي ^(٤) .
من أهل غرناطة وسكن وادى آش ، وأصله من أهل أشبليه ، وهم فرسان ولهم شرف قديم ، وكان هذا الرجل عيناً من أعيان الأندلس ،

(١) ترجمته في الاحاطة: ٤٤٢/٤-٥٦، ومستودع العلامة: ٥٩، وفوهر ابن السراج: ٢٧٤-٢٨٨، وجذرة الاقتباس: ٤٣٥-٤٣٩.

(٢) ترجمته في الاحاطة ٤/٤-٢٥٣-٢٥٤ ، وغاية النهاية ٢/٨ ، وبغية الوعاة ٢/٢٣ ، وانظر ترجمته أيضاً في مقدمة تقديره على الجمل .

(٣) انظر وفاة ابن الفخار وانظر الاحاطة ٤/٢٥٤ .

(٤) ترجمته في الاحاطة ٢/١٣٣-١٣٦ .

وصدرًا من صدورها ، عفا متعاونا ، استعمل في الوزارة بيده ، قرأ بفرنطة على شيخ الجماعة ابن الفخار ، وعلى الاستاذ أبي عبدالله الطرسوني ، توفي سنة اثنين وستين وسبعين .

١٠ - أبوعبد الله محمد بن سعد بن محمد بن لب بن حسن
(١) ابن حسن بن عبد الرحمن بن بقي بن مخلد .

رجل فاضل حسن العشرة ، معروف الذكاء حسن المشاركة في فنون من القراءات وفقه ونحو وغير ذلك ، جلس للتدرис بجامع الربض ثم بمسجد البكري بفرنطة ، قرأ على أبيه وعلى أبي عبدالله بن طرفه (٢) وأبي عبدالله بن عامر ، وقرأ العربية على ابن الفخار ، وجود عليه القرآن بالقراءات السبع ، وقرأ على أبي عبدالله أيضاً فصيح ثعلب قراءة تفهم وتفقه (٣) . ولد سنة اثنين وعشرين وسبعين وتوفي سنة احدى وتسعين وسبعين .

١١ - أبوعبد الله محمد بن عبدالله بن سعيد بن أحمد بن علي السلماني الشهير (٤) بسان الدين بن الخطيب السلماني ، نسبة إلى بنى سلامان من زهران ، وهو أشهر من أن يعرف به نادرة الأندلس

(١) ترجمته في الاحاطة ٣٩/٣ - ٤١ ، وبرنامج المغارى : ١٢٥-١٢٤ ، ويدرك في برنامج المتنورى : ٣٩ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٢ ، ٠٩٢ ونيل الابتهاج : ٢٢٢ .

(٢) الاحاطة ٠٤٠/٣

(٣) برنامج المغارى : ١٢٥

(٤) ترجمته في جذوة الاقتباس ٣٠٨ - ٣١١ وفي الجزء الخامس من نفح الطيب وكان تأليفه من أجل ابن الخطيب هذا ، وله ترجمة ضافية في الاعلام ٠٢٣٥/٦

وزيرها وكتابها الذي ملاً الطروس روعة وبيانا له باع طوبل في علوم
كثيرة ، أخذ عن عدد كبير منهم الاستاذ الصالح محمد بن عبد الوهبي
العواود ، وابن القاسم بن جوزي ، وأخذ عن ابن الفخار العربية والفقه
والتفسير ، وأخذ أيضا عن القاضي محمد بن أبي بكر ، وتذهب بأبي
الحسن بن الجياب ، وعلى أبي البركات ، وأخذ الطبع عن أبي ذكريya بن
هذيل ، وكان وزيرا لا يحيى الحاج يوسف بن اسماعيل ثم لابنه من
بعده " الفن بالله " محمد وعظمت مكانته ثم شعر بوشاشة حساده
فانتقل الى العدوة وتأسل ضياعا بفاس ثم جرت محاكمة بتهمة الزندقة
بنا على طلب الغني بالله فدنس له من حنقه حتى الموت في سجنه بفاس ،
وذلك سنة ست وثلاثين وسبعين وسبعين ، وذكر المزركلي أن وفاته كانت
في سنة ست وسبعين ميلادته كانت سنة ثلاثة عشر وسبعين .

١٢ - أبو عبد الله محمد بن علي بن أحمد بن محمد البلنسي
(١) ثم الغرناطي .

كان قياما على العربية والبيان ، ذاكرا لكثير من المسائل حافظاً متقدماً ،
اصابت يمني يديه زمانة ، جل انتقامه بابن الفخار (٢) وقرأ على غيره ،
وألف كتابا في التفسير متعدد الأسفار ، واستدرك على السهليلي فسي
أعلام القرآن ، جرت له محننة مع السلطان ثم صفح عنه لحسن تلاوته
القرآن . ولد عام اربع عشرة وسبعين ، وتوفي عام اثنين وثمانين وسبعين .

(١) ترجمته في الاحاطة ٣٩-٣٨/٣ والدورة الكامنة ٢٠٨-٢٠٢/٤ ،
و برنامج المنتوري ٢٦ وقد تردد ذكره فيه كثير ، ذكرت ذلك
في شقافة ابن الفخار ، وهو أيضا في بغية الوعاة ١٩١/١ وانظر
مقدمة كتابه " صلة الجمع وعائد التذليل " .

(٢) الاحاطة ٠٣٩/٣

(١) ١٣ - محمد بن علي بن حياتي .

هو الاستاذ المقرىء النحوى المحقق ، السنفرد بالأماممة في النحو ،
نشأ بفروناطة ، لازم شيخ الجماعة ابن الفخار ، وقرأ عليه بالسبعين شهان ختمات ،
انتقل الى فاس ، ودرس بها ، وهو اول من ادخل كتاب المرادي على الفiese
ابن مالك لمدينة فاس ، ولد سنة شهان عشر وسبعمائة ، وتوفي سنة
شهان وثمانين وسبعمائة ، وقيل احدى وثمانين .

١٤ - أبو عبد الله محمد بن عمر بن يحيى بن العربى

(٢) الغساني يعرف بابن العربى .

كان من أهل العلم والفضل ، وكان له تحقق بضبط القراءات ،
والقيام عليها ، وعناية بعلم العربية مع مشاركة في غير ذلك من الفنون ،
انتصب للقراءة والتدريس بالحمة ، وتخرج على يديه جمع وافر من
الطلبة ، تجول في الاندلس والعدوة ، وأخذ عن لقي من الشيوخ ،
أخذ بالمرية عن شيخها ابن أبي العيش وبفروناطة عن أبي جعفر بن
الزبير ، وابن الحسن مستقر ، وبيش عن أبي عبد الله بن الكمار ،
وبمالقه عن الاستاذ ابن الفخار وغيرهم كثير ، وكل من ذكر اجازته اجازة
عامة ، ولد عام اثنين وثمانين وستمائة ، وتوفي عام ثمانية واربعين وسبعمائة .

(١) ترجمته في فهرس السراج : ٢٠٢ ، وعنه في نيل الابتهاج : ٢٢٢

وجريدة الاقتباس : ٢٣٢

(٢) ترجمته في الاحاطة : ٣/٩٦

١٥ - أبو عبد الله محمد بن محمد بن علي بن عمر بن ابراهيم

(١) ابن عبد الله الكاني القيجاطي الاندلسي .

أستاذ مقرئ عالم كامل ، انتسب اليه شيخة القراء في زمانه
بالأندلس ذكر له ابن الجوزي مسألة خطأ فيها ، وهي ترقيق لفظ
الجلالة عند ورش بعد الراء في قوله لذكر الله ، وأغفير الله .

قرأ على جده أبي الحسن علي بن عمر ، وقرأ على سعيد بن
لاب وعلى القاضي أبي البركات بن الحاج وابن بيبيش وعلى ابن الفخار
(٢) وأخذ عنه قوانين ابن أبي الربيع .

١٦ - ابن الخشاب .

أبو القاسم محمد بن محمد بن يوسف بن محمد بن محمد بن

(٣) على الانصارى .

كان راوية عارفاً بالوثائق خطيباً بليفاكشير التلاوة للقرآن وقرأ
حسن السمت طبع الشيبة ، أخذ عن والده وخاله الاستاذ أبي عبد الله
ابن سلمون وعن أبي الحسن القيجاطي وأبي علي عمر بن عتيق وأبي القاسم
ابن جزى ، وابن الفخار ، وأجازه المزني والبرزالي ، وأبوجيان وغيرهم في
جماعة يقاربون أربعين شيخ .

(١) ترجمته في برنامج المغارى ٩٢ - ١٠٤ ، وغاية النهاية ٢٤٣/٢
٢٤٤ ونيل الابتهاج : ٠٢٨٣

(٢) برنامج المغارى : ١٠١ - ١٠٢

(٣) ترجمته في فهرس ابن السراج ٣٢١ - ٣٢٤ وعنده في نيل
الابتهاج ٠٢٧٠ - ٢٧١

١٢ - ابن زمرك .

محمد بن يوسف بن محمد بن أحمد بن محمد بن يوسف بن

(١) محمد الصربي .

يكنى أبا عبدالله ، وهو من شرق الأندلس وسكن سلفه ربيض
البيازين من غرناطة ، وهو من مفاخر الأندلس وعظمائه لأن جامعاً لكثير
من الخصال النبيلة ، شعلة من الذكاء والذطنة حاضر الجواب ، فكهاً
شاعراً ملقاً ، بعد شاؤه في علوم كثيرة من عربية وتفسير وأخبار متشوفاً
إلى السلوك ، مصاحباً للصوفية ، ثم عانى الأدب ، فكان أملاكه به ، ترقى
إلى الكتبة عند ولد السلطان أمير المسلمين بال المغرب أبي سالم
ابراهيم بن أمير المسلمين أبي الحسن علي بن عثمان بن يعقوب ، ثم عن
السلطان ، ثم رجع إلى الأندلس بصحبه صاحب الأمر به بعد رجوعه
إليه من خليعه ، فكان كاتب سره ونال حظوة عظيمة من بعده .

قرأ العربية على ابن الفخار وعلى أبي سعيد بن لب واختص
بالفقير الخطيب ابن مرزوق وغيرهم كثير ، ولد عام ثلاثة وثلاثين
وسبعين ، وكان حيا سنة اثنين وستين وسبعين وسبعيناً .

(١) ترجمته في الاحاطة ٢٨٣ - ٣٠٠ / ٣١٤ ، ونيل الابتهاج ٢٨٢ - ٢٨٣ ،
عن الاحاطة ، وله ترجمة ضافية في نفح الطيب ، وهناك دراسة
عن ابن زمرك بعنوان : ابن زمرك الغرناطي سيرته وأدبه
للدكتور : أحمد سليم الحصري .

(١) ١٨ - أبو علي منصور بن علي بن عبد الله الزواوى .

من أهل تلمسان ثم سكن غرناطة ، فكان من مدرسي مدرسة غرناطة المشهورة ، وهو موصوف بخلال حميدة من عفة ، وسلامة باطن ، وطهارة وعكوف على ما يعينه ، موجب لحق خصمه مثابر على تعلم العلم وتعلمه لا يرى غضاضة في أخذه من هودونه ، ثم امتحن بتكتفيه لشكه في كفر رجل نال من جانب الله والنبوة ، فصرف عن الاندلس ، أخذ عن والده وعن منصور المشدّالى ، وأبى عبد الله الزواوى ، وعبد المهيمن الحضرمي ، ولازم ابن الفخار إلى وفاته وكتب له بالاجازة والاذن له بالتحليل في موضعه بالمدرسة بعده . ولد سنة عشر وسبعيناً ، وكان حياً سنة سبعين وسبعيناً .

(٢) ١٩ - يحيى بن عبد الله بن يحيى بن ذكرياء الانصارى .

ستفnen في العلوم الشرعية من فقه وأحكام ، وله التقدم في علم الغرائض والحساب ، تولى قضاً عدة موضع من الاندلس ، ثم استعمل في النيابة عن قاضي الحضرة ، ثم استقضى بمدينة وادي آش ، وخطب بالمسجد الأعظم ، أخذ اجازة عن الشيخ أبي إسحاق بن أبي العاص ، والخطيب أبي على القرشي ، وعن الخطيب أبي عبد الله البهانى ، وعن ابن الفخار وغيرهم . هو إلا هم جميع من استطعت معرفته من تلاميذ ابن الفخار ، والآفاف لهم أكثر بكثير من هذا العدد والله أعلم .

(١) ترجمته في الاحاطة ٣٢٤ / ٣ - ٣٣٠ - ٣٢٤ وبرنامج السراج ٢٩٨ ، وما بعدها ونيل الابتهاج ٣٤٥ - ٣٤٢ وانظر مراجع أخرى في ترجمته في الافادات والانشارات : ٨٢ هامش " ٢ " .

(٢) ترجمته في الاحاطة ٣٢٤ / ٤ - ٣٢٥

وفاته :

هناك ثلاثة تواریخ لوفاة ابن الفخار ، وهذه الثلاثة التواریخ
تتراوح ما بين عام ثلاثة وخمسين وسبعمائة ، وستة وخمسين وسبعمائة ،
وليس فيها تاريخ نستطيع الجزم به ، وأنه هو السنة الصحيحة التي
توفي فيها ابن الفخار .

فأول تلك التوارييخ ذكره ابن الجزرى ، وهو يوم الثلاثاء السادس من صفر عام ثلاثة وخمسين وسبعين (١) . ولم أجد لابن الجزرى متابعا على ذلك ، ولعله استفاد هذا التاريخ من شيخه أبي جعفر أحمد ابن مالك الغرناطي الذى هو أحد تلاميذ ابن الفخار ، لأن ابن الجزرى يذكر أن أبا جعفر أتى على ابن الفخار خيرا .

التاريخ الثاني ، ذكره لسان الدين بن الخطيب وتابعه عليه كل من ترجم لابن الفخار ، فتأثير ترجمة لسان الدين واضحة في جميع الترجمات التالية لها لا استثنى أحداً من ذكر ابن الفخار الا ابن الجزري السابق ذكره ، والتاريخ الذي حدد به لسان الدين وفاة ابن الفخار هو : ليلة الاثنين الثاني عشر من رجب عام أربعة وخمسين وسبعمائة . (٢)

وثلاث تلك التواریخ نجده عرضا عند ابی اسحاق الشاطبی ،
وهو فی الحقيقة ليس تأریخا لوفاة ابن الفخار وانما يدل على أنه كان حیا
فی سنة ست وخمسين وسبعمائة .

(١) () غاية النهاية / ٢ ٠٢٠٠

الاحاطة ٣٩/٣ (٢)

قال الشاطبي : «أشدّني الفقيه الاستاذ الكبير ابن الفخار -
رحمه الله - وقال : القى اليّ في سرى بيت لم اسمعه قط في السادس
عشر من رجب عام ستة وخمسين وسبعمائة »^(١) فهذا التاريخ يدل على
أن ابن الفخار كان حيا في هذا التاريخ ، ولعل الاولى من هذه التواريخ
هو ما ذكره لسان الدين ، لا اهتمامه بأمر التاريخ ، ولا أنه من أهل غرناطة ،
التي توفي بها ابن الفخار ، وللازمته لا بن الفخار ، ولهذا فانني اعتمدت
هذا التاريخ في بعض الاشارات التي لها علاقة به . والله أعلم .

من يعرف بابن الفخار :

هناك مجموعة من العلماء اشتهروا "بابن الفخار" وأريد أن أذكر هنا من تيسرلي جمّعه من هو لا "العلماء" ليقع التمييز بينهم وبين ابن الفخار صاحبنا "محمد بن علي بن أحمد الخولاني البصيري" . وأكثر هو لا "العلماء" اشتباها به هو أبوبكر محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن علي بن أحمد بن الفخار الجذامي المالقي الارتشي . كذا ذكره لسان الدين ^(١) ولد بين الثلاثين والستين وستمائة ، وتوفي سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة ، فهو من معاصرى ابن الفخار صاحبنا وكان بينهما مودة. ^(٢)

واسم ابن الفخار الجذامي عند البغدادى في هدية العارفین : محمد بن علي بن محمد بن الفخار الجذامي ^(٣) هكذا . ثم يذكر أنه توفي سنة ٢٥٤ وهي ليست سنة وفاته ، وإنما هي سنة وفاة ابن الفخار الخولاني صاحبنا ، ثم يذكر أنه استاذ لسان الدين ، واستاذ لسان الدين هو صاحبنا الخولاني وكذلك خلط في الكنية فجعل كنية الخولاني للجذامي ، فقد خلط بين الرجلين خطاً واضحًا فجزء من الترجمة للخولاني صاحبنا ، وجزء آخر منها للجذامي الارتشي المالقي .

ومن الخلط بين الشخصيتين أن ابن الفخار الجذامي اسمه عند لسان الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن علي بن محمد بن أحمد

(١) الاحاطة ٩١ / ٣ - ٩٥ .

(٢) الافادات والانشادات : ٠١٣٦

(٣) هدية العارفین ٠١٥٩ / ٦

وهو عند البغدادي محمد بن علي بن محمد ولسان الدين املک بهذا من البغدادي ، ومن الخلط بين هاتين الشخصيتين أيضاً ما وقع في درة الحجال فقد ترجم ابن القاضي للجذامي مرتين ، الأولى سماه محمد بن علي بن محمد الجذامي^(١) ، والثانية سماه محمد بن علي بن أحمد ابن الفخار الجذامي الارکشي^(٢) . فبين الترجمتين اللتين للجذامي اختلاف وهو وجود اسم "أحمد" في الثانية وهو في آباء الخولاني ، فيبدو أن الأمر غير واضح عند ابن القاضي إذ أنه لم يوافق لسان الدين في جرّ نسب الجذامي فكان منه مزجه بالخولاني .

وبعد هذا أورد هنا أسماء الذين شهروا بابن الفخار وهم :

- ١ - أبو عبد الله محمد بن عمر بن يوسف بن الفخار يعرف بابن بشكوال توفي سنة ٤١٩هـ له ترجمة في الديباج المذهب : ٢٦٠ ونفح الطيب : ٦٠/٤ ، وشجرة النور الزكية : ١١٢
- ٢ - أبو عبد الله محمد بن الحسن بن كامل بن الفخار المالقي ، صاحب نصف الربض توفي سنة ٥٣٩ ولها ترجمة في الذيل والتكميلة ١٦٣/٦
- ٣ - أبو الحسن شاكر بن محمد بن الحسن بن محمد بن كامل الحضرمي ابن الفخار توفي سنة ٥٨٦ ولها ترجمة في الذيل والتكميلة : ١٦٤/٤
- ٤ - أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن خلف بن أحمد ابن الفخار الانصارى المالقي البلنسي الأصل توفي سنة ٩٠٥ وهو الحافظ المشهور بكثرة محفوظه له ترجمة في الذيل والتكميلة ٨٢/٦ ، وشجرة النور الزكية ١٥٩

(١) درة الحجال ٠٨٣/٢

(٢) درة الحجال

٥ - أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الفخار الأَزدي الشبيلي توفي في حدود سنة ٦٤٠ هـ +

٦ - أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله ابن الفخار البلنسي لمه ترجمة في الذيل والتكملة . القسم الثاني من السفر الخامس:

٧٦٥

٧ - أبو الحسن ابن الفخار الشرشبي ، ورد عرضا في ترجمة ابن الفخار الأنصاري السابق من الذيل والتكملة ٨٨/٦ وهو من تلاميذه .

٨ - أبو عبد الله ابن الفخار وهو ابن أخت ابن الفخار الحافظ الأنصاري ورد عرضا في ترجمة خاله من الذيل : ٩٠/٦

٩ - أبو عبد الله الفخار " بدون ابن " المعروف بابن خزيمة له ذكر في الاحاطة : ٢٠٥/١

١٠ - أبو بكر محمد بن أبي بكر بن عبد الرحمن الأَزدي الفخار " بدون ابن " له ترجمة في الذيل والتكملة : ٥٠٦/٦

١١ - أبو عبد الله بن الفخار ، له ذكر في ذرة الحجال : ٢٩٣/٢ ، أحد تلاميذه توفي سنة : ٨٦٥

والله أعلم ،"

آراء ابن الفخار

(١) التقدير :

من الاًمور الشائعة في النحو : التقدير ، ونعلم أن من أسباب وضع النحو دخول غير العرب في الاسلام ، فلما دخلوا في هذا الدين كانوا في حاجة إلى معرفة لغته ، وهي المفتاح الاًول لفهم التشريع ، فكان في التقدير سبيل لفهم كثير من مسائل النحو وطرد لها على و蒂ة واحدة ، وتقريب لفهمها ، لأن النحوبني على العامل ، وبالتالي يظهر العامل الذي تنشأ عنه الحركة . فالمنادى في نحو : يا عبدالله منصب . وكذلك " زيدا " في نحو : زيدا ضربته ، فعبدالله وزيد منصوبان بناصب مقدر ، فناصب المنادى فعل تقديره : أدعوه أو أريد ، أو أنا نادى ، لأن المنادى عندهم من باب المفعول به ، وناصب الاسم المشغول عنه فعل يفسره الفعل المذكور ، فاجتمع المنصوبان في أن العامل فيهما فعل ، وهو كثيراً ما يعمل النصب ، فبذلك يكون التقدير سبيلاً لفهم كثير من المسائل النحوية ، الاً أن بعض النحاة لم يرض تلك التقديرات ، فالكسائي (١) وابن كيسان وابن الطراوة يقولون : إن المنادى ليس بفاعل صحيح ، من جهة اللفظ والمعنى ، لأن قولنا : يا عبدالله انشاء ، وقولنا : أنا نادى ، أو أريد ، أو أدعوه ليس بانشاء ، وإنما هو خبر ، ولا يفسر الشيء الاً بما يعطي معناه على سبيل المطابقة (٢) ، وقد قال ابن الفخار في هذا الشأن : إن هذا الفعل المقدر ليس هو المستعمل في الكلام ، وإنما هو فعل إنساني يعطي المعنى الذي يعطيه قوله : يا عبدالله الاً أنه لا يستعمل على هذا المعنى . (٣)

(١) المغني : ٤٨٨ ، وشرح الجزلية لابن ذي : ٩٠ ، والشرح : ٦٦٨ ، وهامش : ٤٠

(٢) الشرح : ٦٦٨

(٣) الشرح : ٢٨٥

وقد أكَدَ أَنَّهُ لَا يجُبُ الاتِّفاقُ بَيْنَ التَّقْدِيرِ وَمَا هُوَ واقِعٌ
فِي الْاسْتِعْمَالِ، فَالْتَّقْدِيرُ قَدْ لَا يَصْحُ اسْتِعْمَالُهُ أَصْلًا، وَإِنَّمَا يُؤْتَى بِهِ
لِلتَّفْسِيرِ لَا غَيْرَ؛ أَيْ تَفْسِيرُ الْأَعْرَابِ . نَرَى ذَلِكَ فِي بَابِ الْاشْتِغَالِ حِينَ
رَدَ عَلَى ابْنِ الطَّرَوِةِ قَوْلَهُ : إِنَّ زِيدًا فِي نَحْوِ "زِيدًا ضَرَبَتْهُ" مَنْصُوبٌ
(١) بِالْفَعْلِ الْمُظَهَّرِ التَّالِي لِزِيدٍ؛ لَا نَهْ وَاقِعُهُ، هَذَا مَعْنَى قَوْلِ ابْنِ الطَّرَوِةِ .
وَالذِّي دَفَعَ ابْنَ الطَّرَوِةَ إِلَى ذَلِكَ هُوَ أَنَّ النَّحَاةَ يَجْعَلُونَ زِيدًا
فِي الْمَثَالِ السَّابِقِ مَنْصُوبًا بِفَعْلِ مَضْمُورٍ يَفْسُرُهُ الْفَعْلُ الْمُذَكُورُ بَعْدَهُ .
(٢) وَهَذَا الْاضْمَارُ بَاطِلٌ عِنْدَ ابْنِ الطَّرَوِةِ إِلَّا بِشُرُوطٍ ثَلَاثَةَ، أَحَدُهَا
إِلَّا يَخْلُ الْظَّهَارُ الْمَحْذُوفُ بِالْمَعْنَى، وَهُوَ يَقُولُ : إِنَّ اظْهَارَ هَذَا
الْمَحْذُوفِ مَخْلُ بِالْمَعْنَى؛ لَا نَكَ إِذَا قَلْتَ : زِيدًا ضَرَبَتْهُ، فَإِنَّ ضَرَبَتْهُ
(٣) مَقْصُودٌ لِلْفَارَادَةِ، وَإِذَا قَلْتَ : ضَرَبَتْ زِيدًا ضَرَبَتْهُ صَارَ "ضَرَبَتْهُ" تَوْكِيدًا،
فَعْلُى ذَلِكَ يَكُونُ مَدْلُولُ الْجُمْطَتَيْنِ مُخْتَلِفًا .

وقد أُجَابَ ابْنُ الْفَخَارَ عَنْ قَوْلِ ابْنِ الطَّرَوِةِ السَّابِقِ بِقَوْلِهِ
"وَإِنَّمَا كَانَ يَكُونُ ذَلِكَ لِوَجْمَعِنَا بَيْنَهُمَا فِي الْاسْتِعْمَالِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ أَسْرَ
تَقْدِيرِيُّ، وَلَيْسَ بَيْنَ التَّقْدِيرِ وَالْاسْتِعْمَالِ تَعَارُضٌ، وَلَا نَقْولُ بِجُوازِ الْجُمْعِ
بَيْنَهُمَا أَصْلًا، لَا نَهْمَا مَتَعَاقِبَانِ" .
(٤)

فَمَذْهَبُ ابْنِ الْفَخَارِ فِي التَّقْدِيرِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَصْحُ
اسْتِعْمَالُهُ فِي الْكَلَامِ، بَلْ هُنَاكَ مِنَ التَّقْدِيرَاتِ مَا لَا يَصْحُ اسْتِعْمَالُهُ

(١) الشرح : ٢٨٥

(٢) هَذَا مَذْهَبُ سِيَبُوِيَّهُ وَعَلَيْهِ الْحَدَّاقُ : الشرح : ٢٨٥، وَهُنَاكَ
أَرَاءٌ أُخْرَى فِي الشَّرْحِ .

(٣) الشرح : ٢٨٦-٢٨٥

(٤) الشرح : ٢٨٧

كلاً مثلاً السابقة ، ومنه ما يصح استعماله كتقديرهم "أن" المصدريّة مع الفعل بأنها في تأويل المصدر ، وتقديرهم المصدريّان مع الفعل ،
وهما يصح استعمال أحدهما مكان الآخر مع صحة المعنى .^(١)

وما قاله في هذا الموضع : «... والحال أن كثيراً من
التقديرات تأتي على غير الاستعمال» . وهذا قول سيبويه في بعض تلك
التقديرات تراه يقول "... وهذا لا يستلزم به "ونحوه".^(٢)
^(٣)

وقد جلس أبو الفتح بن جني هذه المسألة فقال : "... فان
أمكنك أن يكون تقدير الاعراب على سمت تفسير المعنى ، فهو ما لا غاية
وراءه ، وان كان تقدير الاعراب مخالفًا لتفسير المعنى تقبلت تفسير
المعنى على ما هو عليه ، وصحت طریق الاعراب حتى لا يشذ شيء
منها عليك".^(٤)

هذا وقد تردد عند ابن الفخار ذكر تفسير المعنى وتقدير
الاعراب وكلها يوكل فيها على عدم التعارض بينهما .^(٥)

(١) الشرح : ٥٦٨ - ٥٦٢ . (٢) الشرح : ٤٤٨ .

(٣) الكتاب : ٢٦/٢ ، وانظر شبيه بذلك في : ١/٣٤٥ .

(٤) الخصائص : ٢٨٣ - ٢٨٤ .

(٥) انظر : ٤٠٢ ، ٤٢٦ ، ٤٣٨ ، ٤١١ ، ٩٢٥ .

(٢) دلالة الاعراب على المعنى :

قام التأليف في النحو العربي منذ نشأته الاً ولـى على العناية بالحركة الاعرابية ، لاـ منها من ابرز سمات هذه اللغة ، اذ بها كثـير من الدلالة على المعاني ، ومن خـلالها تطرق النـحـاة الى باقـي ظـرـكـ الخـصـائـصـ .
(١)

ولـكـ ماـ هوـ مـدـىـ تـأـثـيرـ هـذـهـ الـحـرـكـةـ الـاعـرابـيـةـ فـيـ الدـلـالـةـ عـلـىـ المعـانـيـ المـخـتـلـفـةـ التـيـ يـقـصـدـهـاـ التـكـلـمـ عـنـدـ مـتـقـدـمـيـ النـحـاةـ ؟

لـقـدـ قـامـ الجـدـلـ حـوـلـ دـلـالـةـ هـذـهـ الـحـرـكـاتـ عـلـىـ المعـانـيـ مـنـ زـمـنـ مـبـكـرـ مـنـ تـارـيخـ نـشـأـةـ هـذـاـ الـعـلـمـ ، فـقـدـ ذـهـبـ جـمـهـورـ النـحـاةـ الـمـتـقـدـمـينـ إـلـىـ أـنـ الـحـرـكـاتـ الـاعـرابـيـةـ هـيـ صـاحـبـةـ الدـلـالـةـ عـلـىـ المعـانـيـ المـخـتـلـفـةـ التـيـ يـعـدـ دـيـهـاـ التـكـلـمـ .
(٢)

وـذـهـبـ قـطـرـبـ :ـ مـحـمـدـ بـنـ الـمـسـتـنـيرـ (٢٠٦ـهـ)ـ إـلـىـ أـنـ الـحـرـكـاتـ غـيـرـ زـاتـ جـدـوـيـ فـيـ دـلـالـةـ عـلـىـ المعـانـيـ المـخـتـلـفـةـ ،ـ فـقـالـ :ـ "ـ لـوـكـانـ الـاعـرابـ إـنـمـاـ دـخـلـ الـكـلـامـ لـلـفـرـقـ بـيـنـ الـمـعـانـيـ لـوـجـبـ أـنـ يـكـونـ لـكـلـ مـعـنـىـ اـعـرابـ يـدـلـ عـلـيـهـ لـاـ يـزـوـلـ إـلـاـ بـزـوـالـهـ ،ـ وـإـنـمـاـ أـعـربـتـ الـعـرـبـ كـلـاـهـاـ ؛ـ لـأـنـ الـأـسـمـ فـيـ حـالـ الـوـقـفـ يـلـزـمـهـ السـكـونـ لـلـوـقـفـ ،ـ فـلـوـ جـعـلـوـاـ وـصـلـهـ بـالـسـكـونـ أـيـضاـ لـكـانـ يـلـزـمـهـ إـسـكـانـ فـيـ الـوـقـفـ وـالـوـصـلـ ،ـ وـكـانـوـاـ يـبـطـئـونـ عـنـدـ الـادـرـاجـ ،ـ فـلـمـ وـصـلـوـاـ وـأـمـكـنـهـمـ التـحـرـيـكـ جـعـلـوـاـ التـحـرـيـكـ مـعـاـقاـًـ لـلـاسـكـانـ لـيـعـتـدـلـ الـكـلـامـ ،ـ إـلـاـ تـرـاهـمـ بـنـواـ كـلـاـهـمـ عـلـىـ مـتـحـرـكـ وـسـاـكـنـ ،ـ وـمـتـحـرـكـيـنـ

(١) الـاعـرابـ سـمـةـ الـعـرـبـيـةـ الـفـصـحـىـ ٩ـ .

(٢) الشـرـحـ :ـ ٨٠٥ـ ،ـ وـالـأـيـضـاـ فـيـ عـلـلـ النـحـوـ :ـ ٦٦ـ ٢٠ـ ،ـ وـالـبـسيـطـ :ـ ١٢ـ ،ـ وـالـتـراكـيبـ الـنـحـوـيـةـ مـنـ الـوـجـهـةـ الـبـلـاغـيـةـ :ـ ١ـ .

وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في جشو بيت ولا بين أربعة أحرف متحركة ، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطنون ، وفي كسرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم ، فجعلوا الحركة عقب الاسكان ^(١) .

فقول قطرب هذا يعني أنهم إنما جاءوا بالحركة للتخفيف من التقل الذي في أواخر الكلمات الناشي من الاسكان ، ولا علاقة لتلك الحركات بالمعنى ، ففائدةتها لغوية لا غير ^(٢) ، ثم تعاقدت الآراء في هذه المسألة ، ولست أريد الكتابة فيها ، وإنما أريد أن أعرض موقف ابن الفخار من هذه القضية.

فمذهب ابن الفخار هو مذهب الجمhour حيث يقول : " ان الحركات الموضوعات في أواخر الأسماء المعرفة بازاء المعاني الثلاثة : الفاعلية والمفعولية والإضافة " ^(٣) .

فدلالة الاعراب على الفاعلية والمفعولية والإضافة عند ابن الفخار إنما هي في الأسماء المعرفة فقط ، أما المبنيات والأفعال فلا تدخل تحت دلالة الاعراب بنا على القول السابق . فاذًا كانت حركات الاعراب هي الدالة على المعاني ، فإنه يصادفهم بعض ما ينقض هذه القاعدة من مثال قولهم : خرق الثوب المسطار ، برفع الثوب ونصب المسمار مع أن المسمار فاعل والثوب مفعول به . ودفعا لهذا التعارض قال أبو الحسن بن أبي الربيع : " النحويون كلهم ... يقولون : ان العرب

(١) الإيضاح في علل النحو : ٢٠-٢١

(٢) التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية : ٥١

(٣) الشرح : ٣٥

تلزم رفع الفاعل ونصب المفعول فهم المعنى من غير الاعراب ألم يفهم ، إلا أن يضطر شاعر فيعكس ، وذلك عندهم فهم المعنى ، وإن وجدا في الكلام فيكون كالغلط .^(١)

ومذهب أبي الحسين وابن الفخار متعدد في أن الحركات تدل على المعانى الثلاثة ، غير أن ابن الفخار وجه الشال توجيهه ~~آخر~~
يأتى ~~فيما~~ بعده .

و هذه المسألة وحدتها وهي : نصب الفاعل في المعنى ورفع المفعول في المعنى نحو " خرق الثوب السماري " قال فيه ابن الطراوة قوله لم يسبق اليه وهو : أنه اذا عرف المعنى فارفع ما شئت واصب ما شئت .^(٢) أى أنه يجوز رفع المفعول ونصب الفاعل مطلقا بشرط فهم المعنى .

ومذهب ابن الفخار في المسألة هو : أن المفعول الذى حصل فيه اعراب الفاعل يسمى فاعلاً اعتباراً باللفظ ، لأن الاعراب إنما يجري على حسب اللفظ دون المعنى .^(٣)

وقال في موضع آخر : " أن الفاعل اذا حصل فيه اعراب المفعول ، فانما يعرب مفعولا ، لأن الاعراب إنما يكون أبدا على حسب العلامة التي تكون في الاسم المعرب .^(٤)

(١) البسيط : ٠٢٦٣

(٢) البسيط : ٠١٢٢

(٣) الشرح : ٨٠٥ ، والبسيط : ٢٦٢ - ٢٦٣

(٤) الشرح : ٠١٠٠

(٥) ٨٠٤ ، وانظر : ٢٦٣ ، ١٠١٤ ، حيث قال : " وذلك أن الأسماء المستحقة للاعراب اذا قصد بها تأويل معناها فحسب كانت حالية من الاعراب ، لأن جوهر اللفظ موضوع لجوهر المعنى وحركات اللفظ دالة على أحوال المعنى ، فاذ أردت افاده جوهر المعنى وجب اخلاقه اللفظ من الحركات .

فالمرفوع عنده فاعل والمنصوب مفعولٌ باعتبار اللفظ ، وإن كان الفاعل في المعنى هو المنصوب والمفعول هو المرفوع . ولعل الذي دعاه إلى ذلك هو جمّع جمهور النحاة على أن علامات الاعراب دالة على المعاني الثلاثة الفاعلية والمفعولية والاضافة وما لحق بهذه المعاني ، وذهب الجمّهور هو مذهبـ كما سبق فأراد أن تطرد القاعدة حتى فيما سموه شسانا ، فخرج بذلك مما قد يوؤخذ على ابن أبي الربيع وابن الطراوة .

واجاب عن قول ابن الطراوة : بأن الاعراب إنما أوجبه طلب الفرق بين الفاعل والمفعول والمالك والمملوك ، ثم لزم في موضع البيان بالحمل على موضع الاشكال ، ليجري الكل على أسلوب واحد ، ونظائره كثيرة ، والدليل على أن هذا الأصل هو قصد العرب قلة عكس الاعراب ولو كان على الوجه الذي قاله ابن الطراوة لكثير وانتشر ولم يقف على حكاية حالت ولا خبر^{مخبر} كالوجه الآخر ، فهذا هو الصواب . والله أعلم .^(١)

فالحاصل من مذهب ابن الفخار أن علامات الاعراب دالة على المعاني المختلفة في الأسماء المعرفية ، إلا أن هذا القول لا يشمل كل ما يسمى النحو ، فهناك أسماء لا تظهر عليها علامات الاعراب ، فلذلك خصص ابن الفخار العلامات التي تدل على المعاني بأنها مالحقت الأسماء المعرفية^(٢) وهو مذهب الجمّهور .

وبعد أن وقنا على أن العلامات في الأسماء المعرفية ذات دلالة على المعاني المختلفة عند النحاة ، فكان من الواجب عليهم أن ينظروا في الأسماء الأخرى التي لا تظهر عليها علامات الاعراب كلها أو بعضها ،

(١) الشرح : ٨٠٥ - ٨٠٦ .

(٢) الشرح : ٣٥٠ .

ثم يعطوا عولاً مقتعاً في المسألة ، ولكنهم أعرضوا عن ذلك ، لأنَّه ربما نقض القول الذي قرروه ، فلم نجد منهم من تعرض إلى شيءٍ من ذلك .

وعلى كل حال فلا أحد ينكر أن العربية تمتاز بالحركات الاعرابية ، وأن لهذه الحركات دلالات في أحيانٍ كثيرةٍ ، ولكن يشار إليها في الدلالة التركيب وهو من معاني النحو أيضاً التي نقشها النحاة .

فالقول بأن علامات الاعرب وحدتها هي الدلالة على المعاني قول غير سديد^(١) ، ولا يعني ذلك التخلل من قيود الاعرب واطراحته ؛ لأنَّه من معاني الاعرب الوضوح ، فإذا نشدنا الوضوح الذي توفر في
الحركات الاعرابية ربما وجدنا هذا الوضوح في أن الحركات تُمثل حدوداً للأبنية داخل الجمل إذا أقيمت على وجهها ، فإن البناء يصبح واضحاً بينا ، ويتبع ذلك وضوح التركيب وابانته عن الغرض ، أمّا إذا أغفل الاراء الاعرابي فقد تتعرض البنية لكثير من التغييرات التي لا تتفق عند حد آخرها ، بل تتعداه إلى داخلها^(٢) ، أوَّلات الاعرب بمعنى الوضوح يتمثل في حركات الاعرب من حيث أنَّ فيها أحيد المعاني التركيب ، فالتركيب يعرف الفاعل مثلاً ، ثم تكون الضمة زيادة في الإيضاح لغير الناطق فبأنعدام هذه الحركة بعدم الوضوح المنشود الذي يجلبه الاعرب ، والله أعلم .

هذا القول عن الاعرب في الأسماء ، أمّا عن الأفعال فقد ذهب أهل الكوفة إلى أنه ذو دلالة في الأفعال في بعض المعاني في مثل : لا تأكل السمك وشرب اللبن ، فإذا رفع الفعل الثاني "شرب" كان النهي عن الفعل الأول وباحته الثاني ، وإذا نصب كان المعنى على

(١) الاعرب سمة العربية الفصحى : ٠٣٤

(٢) بنصه من الاعرب سمة العربية : ٠١٠

النهي عن الجمع بينهما ، واذا جزم كان النهي عنهما مفترقين و مجتمعين .
والذى ذهب اليه ابن الفخار هو مذهب أهل البصرة ، وهو أن
الاعرب ^{الزى} غير محتاج ^{إلى} الْفُعَال ، وقالوا : إن المثال ^{أبنى} عليه
الكوفيون حجتهم ليس فيه حجة ، فالنصب في " تشرب " في المثال
المتقدم بأن مضمرة ، والجزم على ارادة " لا " والرفع على الاستئناف .^(١)

(١) الشرح : ٢٥ - ٢٦ ، وانظر تفصيل المسألة في شرح الابذى :

(٣) موقف ابن الفخار من أبي القاسم الزجاجي :

لما كان هذا الشرح يتناول كتاب الجمل لا^{*} أبي القاسم الزجاجي ، فانه من الطبيعى أن نجد فيه شيئاً مما يتعرض فيه لا^{*} أبي القاسم ، سواء كان هذا التعرض دفاعاً عنه أو مواداً له لا سيما أن هذا الشرح من الموجات المتأخرة التي تعرضت للجمل ، فقد سبقه عدد كبير من الشروح المطولة وغيرها ، وسبقه أيضاً كتب اعتنت بالرد على أبي القاسم أو الدفاع عنه ، فالفأ^{*} أبو عبد الله بن السيد كتاباً في الرد على أبي القاسم هو : اصلاح الخلل الواقع في الجمل ، وتلاه كتاب آخر للاستاذ أبي علي الشلوبيين سماه : الاعتراض والانفصال فيما نسب فيه صاحب الجمل إلى الاختلال ، والمظنون بهذا الكتاب - من خلال عنوانه - أنه يرد على ابن السيد في كتابه السابق ، فلا غرابة أن نجد في كتابنا هذا " شرح ابن الفخار " دفاعاً عن أبي القاسم أو اعتراضاً عليه ، فلما كان يقف من أبي القاسم هذا موقف ، فإن من المناسب أن أفرد كل نوع من مناقشاته على حدة ، فاذكر أولاً اعتراضاته ، ثم أتبعها بما رد به على من اعترض على أبي القاسم ، فأقول وبالله التوفيق .

أولاً : الاعتراضات :

حينما يراد ذكر اعتراضات ابن الفخار على أبي القاسم ، فلا بد من التنبيه على أن ابن الفخار قد استفاد كثيراً من ابن السيد في كتابه الانف الذكر ، وربما أدخل كلام ابن السيد في كلامه ، فمن لم يركlam ابن السيد سيظنه أن كل تلك الاعتراضات كلها من كلام ابن الفخار ، والحقيقة أنه استفاد بعض اعتراضاته من ابن السيد .

(١) انظر في مقدمة حواشى المفصل للشلوبيين ضمن موجات .

وهناك علماء آخرون استفاد منهم بعض تلك الاعتراضات التي لم يوردها ابن السيد كالسهميلي ، وابن الصافع ، ومع ذلك فهناك اعتراضات اجتهدت لا عرف أصحابها ، فلم أجد لها صدى فيما تحت يديي من المراجع ، فهي ما يمكن أن ينسب إلى ابن الفخار.

على أنه مما يجب ألا يغيب عن الذهان أن من اعتنق مذهبها من المذاهب أو فكرة مسبوقة إليها ، فإن ذلك يعتبر منهاجا له أيضاً تتميز به شخصيته العلمية ، واليكم نماذج من اعتراضات ابن الفخار :

١ - إن وأخواتها إنما عملت لشبهها بالفعال .

ذكر أبو القاسم الزجاجي أن "إن" وأخواتها إنما نصبت الأسم ورفعت الخبر ؛ لأن هذه الحروف أشبّهت الأفعال المتعددة إلى واحد من خمسة أوجه هي :

أ - أن معاني هذه الحروف كمعاني الأفعال ، فمنها ما هو للتوكيد ، ومنها ما هو للتشبيه ، ومنها ما هو للترجي ، ومنها ما هو للاستدراك .

ب - أن أواخر هذه الحروف كلها مفتوحة .

ج - أن عدد أحرف هذه الحروف كعدد أحرف الأفعال ، فنها ثلاثة والرباعي والخماسي .

د - أنها تتطلب اسمين من جهتين مختلفتين ، فهي تتطلب الخبر ، لأنها إنما سبقت لتوكيده ، أو تنتهي أو غير ذلك من المعاني المذكورة قبل .

هـ - أنها يتصل بها الضمير المنصوب كما يتصل بالفعل فتقول : إنك ، وإنـه ، واني كما تقول : ضربك ، وضربه ، وضربني . هذا كله توجيهه (١) أبي القاسم .

وهذا القول الذى قاله أبو القاسم قد قال بأكثره أبو العباس البرد حيث قال : "... وانما أشببتها ، لأنها لا تقع الا على الاًسماء ، وفيها المعانى من الترجى والتسين والتشبب الذى عباراته لاً فعال ، ولذلك بنيت اواخرها على الفتح كبناء الواجب الماضى ."^(١)

^{الزجاجي}
وقول أبي القاسم السابق اعترضه أبو القاسم السهيلي عدا الرابع منه ، وهو اختصاصها بالجملة الاسمية ، ويقول أبي القاسم / قال الاستاذ أبو عبدالله بن الفخار ، فقال السهيلي " أما اتصال الضمير المنصوب بها فلم يكن الاً بعد حصول الشبه الموجب للعمل ، ولو لا ذلك لم يتصل بها ، فلا فرق في هذا بين الضمير والظاهر في أن كل واحد منها ثان عن الوجه الذى أوجب لها العمل ."^(٢)

ثم قال السهيلي أيضا : " وأما الثلاثة الباقية موجودة في حرف ثم " ولم يوجب لها ذلك شيئاً من العمل ."^(٣)

قال ابن الفخار : " وأجود ما يقال في ذلك - والله أعلم - أن " اختصاصها بالجملة الاسمية هو الذى أوجب لها العمل ، وأما الشبه المذكور فلم يوجب لها شيئا ، والله أعلم ."^(٤)

(١) المقتبب : ٤/١٠٨

(٢) الشرح : ٣٣٤ - ٣٣٣ ، نتائج الفكر : ٣٤٢ ، وشرح الشاطبي / الاًن ابن أبي الربيع تعرض لاتصال الضمير المنصوب به وبعد أن ذكر ان بعضهم اعترض ذلك على الزجاجي ، فذكر أن اتصال الضمير وان لم يكن من الشبه ، فهو يدل على قوة الشبه .
البسيط : ٢٢٠ . فاعتبر قول الزجاجي في المسألة سائغاً وتعليله مقبولاً .

(٣) الشرح : ٣٣٤ ، وشرح الشاطبي : / ٤٠٤

(٤) الشرح : ٣٣٤ ، وانظر هوماش تحقيق المسألة هناك .

٢ - عن الجاره ، وعن المبدلة همزتها عينا في بعض اللغات .
ذكر ابن الفخار أن أبا القاسم لم يحرر اللفظ ، ولم يستقف الكلام
من عروض الاشتراك اللفظي بين عن الخافضة وعن المبدلة عينها ممن
همزة ان المخففة في بعض اللغات .

قال : " لأنّ " هذه (أى الجارة) مسبوقة بأصل آخر ، وذلك
أنك تقول : أُعجِّبني أَنْ زيداً قائم ، ثم تخفف " آن " فتقول : أُعجِّبني
أن زيداً قائم ، بابقاً عملها لفظاً ان شئت ، ثم تبدل من المهمزة عيناً ، فتقول :
أُعجِّبني عن زيداً قائم ، وان شئت اعجِّبني عن زيد قائم باهملها
لفظاً دون معنى " (١)

(٢) الرُّمَةُ: بيت ذي زَيْنَةٍ في هذهِ اللُّغَةِ.

أعن ترسمت من خرقاً منزل

ماه الصباة من عينيك مسجوم

٣ - اعمال العامل الثاني والاول يطلب عدمة ، نحو :

ضربوني وضربت قومك .

اختلف النهاة في هذه المسألة ، فالغراً يمنعها ، لأنها إنما تجوز

علي أحد وجهين .

اما على حذف الفاعل من الفعل الاول ، وهذا ممتنع ، لعدم النظير ، فالفاعل عادة لا يصح الاستغناء عنه .

(١) الشح : ٢٤٠١٠

(٢) الجنى الداني : ٢٦٥

واماً على الاضمار قبل الذكر وهو نادر ، فلذا رفضت المسألة عنده
قياساً ، وأما الكسائي فإنه يجيزها على حذف الفاعل وهو مراد في المعنى .
هذه صورة المسألة ، وقد ذكر أبو القاسم أن الكسائي قد غلط .

(١) قال ابن الفخار : " وليس قول أبي القاسم : " وهذا غلط " برد صحيح ، لأنّ الكسائي لم يرد ما أشار إليه أبو القاسم ، لأنّ ظاهر
قول أبي القاسم أن حذفه عند الكسائي على حدّ حذف المفعول به
على الاطلاق .

هذا لا ي قوله أحد ، وإنما ينبغي أن يقال في المسألة : إن
الفاعل اذا علم أضمر في سائر أبواب العربية كقولك : زيد قام ، فالفاعل
مضمر في قام مع أنه معلوم بدلالة ظهوره في الثنوية والجمع . والمبتدأ
والخبر والمفعول به اذا علم حذف ، فالفاعل في هذا الباب اماً أن يحذف
مع العلم به حملًا على المبتدأ والخبر والمفعول به ، واماً أن يضمر مع العلم
به حملًا على نفسه في سائر أبواب العربية ، وهذا أولى ، ليكون حيث ما كان
(٢) جاريًا على أسلوب واحد ، فهذا أرجح من قول الكسائي . والله أعلم .

٤ - نصب المضارع بأن المضمرة بعد الواو .

قال أبو القاسم : " اعلم أن الواو تنصب الفعل المضارع اذا أردت
بها معنى " غير العطف " .

قال ابن الفخار : " ظاهره مذهب أبي عمر الجوني ، وذلك أنه
يقول : إن هذه الحروف الثلاثة الواو ، والغا ، وأو تنصب الفعل

(١) الجمل : ٠١١٣

(٢) الشرح : ٠٥٥٠ - ٥٤٩

(٣) الجمل : ٠١٨٢

بنفسها من غير تقدير حرف بعدها ، وحجته في ذلك أنَّ اضمار الحروف
 وابقاءُ عملها على خلاف الاصل .^(١)

ثم قال بعد : " وحذاق النحاة يضمرون " أَنْ " بعد هذه
 الحروف الثلاثة في هذا الموضع ، لأنَّها الاصل في النصب ، ولاَنْ اضمارها
 قد ثبت بعدها فيما اذا كان الفعل المضارع معطوفاً بها على اسم صريح
 قبلها ، فوجب أن يضرم هنا ما ظهر هناك ، وأيضاً فان هذه الحروف الثلاثة
 لو كانت ناسبة لجاز أَنْ يدخل عليها حرف العطف كما دخل على واو القسم ،
 فكانت تقول : ما تأتينا فتحدثنا وفتكرمنا ، وهذا لا يقوله أحد ، وأيضاً
 فإنَّ هذه الحروف مشتركة بين الاسماء والفعال ، والحرف لا تعمل
 الا بشرط الاختصاص ، فالاَصْح ما ذهب اليه سيبويه . والله أعلم .

فإن قلت : لعله نسب النصب لها مجازاً كما نسبة لحتن ، ويكون
 مذهب مذهب الجماعة .

قلنا : يظهر من قوله بعد أنَّها نسبة حقيقة ، الا تراه قال :
 " وأما قوله :

أَحَبُّ إِلَيْيَّ مِنْ لِبِسِ الشَّفَوْفَ
 لِلْبِسِ عِبَاءُ وَتَقْرَّ عَيْنِي

فانه أضدر " أَنْ " ونصب بها ^(٢) ، فربما ظاهر في اختلاف الموضعين ،
 ولو كان النصب في الاول باضمار " أَنْ " لم يكن نسبة مجازية ، ونبه
 في هذا الموضع على اضمارها ، لأنَّها تظهر فيه كثيراً ، ولم تالم تظهر في
 الاول وصحت النسبة ، ولو نسب النصب في هذا القسم الثاني للواو لمارضة
 جواز اظهارها ، فهذا مما يمكن أن يقال . والله أعلم .^(٣)

(١) الشرح : ٢٢٢٠

(٢) الجمل : ١٨٢ - ١٨٨

(٣) الشرح : ٢٢٢ - ٢٢٣٠

هذه أربعة نماذج ما اعترض به ابن الفخار على أبي القاسم الزجاجي وما اعترض به أكثر من هذا ، وانما أردت بذكر بعض هذه الاعتراضات اعطاؤ صورة للاعتراضات التي اعتاد ابن الفخار أن يعترض بها على أبي القاسم ، وبعد هذا فانتني أورد بعض صفحات الموضع التي وقع فيها اعتراف على أبي القاسم وهي :

١٣٢ ، ٤٨ ، ٥٢٦ ، ٤٨٤ ، ٤٦٢ ، ٣٣٨ ، ٣٠٦ ، ٢٥٥ ، ١٣٢ ، ٤٨
٦٠٢ ، ٦٢٢ ، ٦٩١ ، ٧٠٢ ، ٢٩٣ ، ٢٢٦ ، ٢٠٢ ، ٨١٩ ، ٨٠٢ ، ٨٩٩ ، ٨٥٢
٩٣٤ ، ٩٢٦ ، ١٠٠١ ، ٢٠٠٢ - ١٠٣٤ ، ١١٤١

مع العلم أن بعض هذه الصفحات التي ورد فيها اعترافات على أبي القاسم قد التمس له فيها عذرًا يخرجه عن الخطأ ، مما يعد داخلا في هذا القسم الثاني الذي تراه .

ثانياً : دفاعه عن أبي القاسم .

سبق أن ذكرت نموذجا من اعترافات ابن الفخار على أبي القاسم ، وتلك الاعترافات وان كانت ردودا على أبي القاسم الا أنه يدرج في بعضها اعتذارا عنه ، فابن الفخار يغلب عليه التقدير لاًبي القاسم ، اذ رد كثيراً ما اعترض به عليه ، واليك نموذجا من تلك الردود :

١ - قال أبو القاسم : " اعلم أن الاسم المبتدأ مرفوع ...
والابتداء معنى رفعه ، وهو مضارعته للفاعل . " (١)

قال ابن الفخار : " قد اعترضه ابن عصفور بوجهين :

أحد هما : أن المضارعة معنى ، والمعانى لم يثبت لها عمل .

الثاني : أن الأصل لا يطرد حظه على الفرع .^(١)

فأجاب ابن الفخار عن هذا الاعتراض بقوله : " الجواب عن الأول :

أنه قائل بأن التعرّي يرفع المبتدأ أو الخبر ، فما الفرق ؟

والجواب عن الثاني : أن الأصل يحمل على الفرع فيما هو أصل

في الفرع فرع في الأصل ، وذا من ذلك ، هذا إن سلمنا أن الجملة

الاسمية أصل للفعلية ، وفيه نظر ، اذ لقائل أن يقول : إن ذلك بالعكس ،

وقد قيل : إنما يستقيم افساد مذهب من المذاهب بأمر وقع اجماع

المختلفين عليه ، فلم يصنع ابن عصفور شيئا . والله أعلم .^(٢)

٢ - منع صرف المؤنث الذي على أكثر من ثلاثة أحرف ، وليس

فيه علامة للتأنيث .

قال أبو القاسم : " وأما ما لا يتصرف في المعرفة وينصرف في

النكرة ، فهو اثنا عشر جتسا ... فمنها كل مؤنث على أكثر من ثلاثة

أحرف لا علامة فيه للتأنيث .^(٣)

قال ابن الفخار : " هذا الفصل مخصوص بالمؤنث ، لأنَّه سيدرك

فيما بعد فصل المذكر المسمن باسم مؤنث . فاعتراض ابن السيد عليه

هنا غير صحيح ، وذلك أنه قال : لا يصح هذا الفصل حتى يزداد فيه

شروط ، فيقال : كل مؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف لا علامة فيه للتأنيث ،

(١) الشرح : ٢٦٦ ، وانظر قول ابن عصفور في شرحه : ٠٣٥٥/١

(٢) الشرح : ٠٢٦٦

(٣) الجمل : ٠٢٢٢-٢٢٠

وليس أصله التذكير ، وتأنيثه حقيقي ، فحينئذ لا ينصرف لمذكر كان
أولمّو نث ظنا منه أنه يريد الإطلاق ، وليس كذلك كما ذكرناه .

وانظر إلى تسويته بين المؤنث والمذكر في تلك الشروط ، فانها
تعطي أنه متى نقص منها شرط وهو علم المؤنث ، فإنه ينصرف كما يكون
ذلك وهو علم لمذكر ، وليس كذلك ، وانظر أيضاً إلى قوله : وتأنيثه حقيقي ،
فإنه يوهم اشتراط أن يكون المؤنث له فرج بازاً ذكر اعتباراً بالعرف
الجاري عند المقربين ، وليس كذلك ، وإنما يتشرط أن يكون التأنيث
غير عارض كتأنيث الجمع مثل أن تسمى رجلاً بتساء ، فإنه ينصرف ، لأنّ
تأنيثه تأنيث جمع ، وهو عارض فلا تعتد به .

فالحاصل أن ابن السيد وهم في هذا الأصل الذي أصله في
ثلاثة مواضع :

أحداً : جعله المقيد مطلقاً .

والثاني : تسويته بين المؤنث والمذكر في تلك الشروط .
والثالث : اشتراطه في التأنيث أن يكون حقيقياً ، غير أنّه تحرز
بهذا الثالث من التأنيث العارض ، وإنما الخلل من جهة التعبير عن
ذلك بما يعطي اشتراط أن يكون المؤنث له فرج بازاً ذكر والله
أعلم . (١)

والذي ذكره ابن الفخار من أنّ اعتراض ابن السيد غير
صحيح ، فيه شطط في بعض أجزائه ، فقد ذكر أنّ ابن السيد جعل
المقيد مطلقاً ، ويعني بذلك أن كلام أبي القاسم مقيد في هذا الفصل

بما سيأتي في فصل المذكر المعنون بمونث ، فما في هذا الفصل يقيد المطلق في الفصل السابق ، هذا هو مراد ابن الفخار ، فكان عليه أن يترك هذا الاعتراض ، لأن المسائل في موضوع واحد يجب أن تكون في مكان واحد إلا إذا أشار إليها المؤلف بأن استكمالها سيأتي في موضوع آخر ، والزجاجي لم يقل ذلك ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن كتاب أبي إسحاق هذا كتاب تعليمي والتعليم فيه يجب مراعاة الولدان ، وقد قال بهذه المراعاة ابن الفخار في موضوع لاحق حيث قال في شأن الزجاجي : "... لأنني في معرض تعليم الولدان فالتقريب عليهم ما أمكن أولى".^(١)

٣ - قال أبو القاسم : " وتقول في أسماء السور : هذه هود ، وهذه يومنس ، ترید : سورة يومنس ، وسورة هود ، فتصرف هودا ، فإن جعلت هودا اسم سورة لم تصرفه ، لأنك سميت موئننا بمذكرة".^(٢)
فاعترض ابن السيد ايراد الزجاجي لـ "يومنس" ، لأن يومنس كما يقول ابن السيد لا ينصرف على كل حال ، لأنه إن كان علما للسورة ففيه التعريف والتأنیث والعجمة ، وإن كان على حذف مضاف ففيه التعريف والعجمة .^(٣)

وقد ردّ ابن الفخار هذا بقوله " وهذا لا يلزم ، لأنّه يمكن أن يكون أبو القاسم إنما ذكره ليبين اختلاف هود في الوجهين ، ولا يتصور ذلك الاختلاف في يومنس ، ولم يتعرض لبيانه ، لظهور الامر فيه ، والله أعلم".^(٤)
وهذا الذي رد به على ابن السيد ردّ به ابن الضائع .^(٥)

(١) الشرح : ٠١٠٢٤

(٢) الجمل : ٠٢٢٢

(٣) انظر قول ابن السيد في اصلاح الخلل : ٠٢٩٠

(٤) الشرح : ٩٤٤

(٥) شرح الجمل له : ٠٩١/٢٤١

هذه نماذج من اعترافات ابن الفخار على أبي القاسم . وهناك بعض الاعترافات الاخرى أذكر صفحات بعضها وهي :

- ٩٢٣ - ١٢ - ٢٩ - ٣١ - ١٠٠ - ٢١٠ - ٩٣٢ - ٢٢ -

٠١٠٢٤

كما أن فيما ذكرته سابقا من صفحات الاعترافات بعض الاعتدادات عن أبي القاسم . والله أعلم .

(٤) اختياراته :

من المعروف أن ابن الفخار توفي سنة أربع وخمسين وسبعين ، وهذا التاريخ يعني أن ابن الفخار من متأخرى النحاة ، فقد سبقه كثير من النحاة مشارقة ومقاربة في الدرس النحوى ، فالنحو في هذا الوقت قد أحكمت عراه واتضحت مساربه ، فالتجدد فيه سيكون محدودا ، ومع ذلك فاننا نجد للائمة الكبار آراء متميزة اقتبسوها من تلقاءها الأفكار المختلفة ، ولكن كم هي تلك الآراء التي قد يتفرد بها أحد أولئك الأئمة ؟

أظن أن عددها سيكون قليلا ، بل لعل بعض الأئمة من لهم خطرفي هذا الشأن لم يكن له شيء من ذلك التفرد ، وإنما كان سبب ذلك وعلو قدره في قدرته على التوجيه والترجيح واستحضار المسائل ، ولم أجده لابن الفخار في هذا الكتاب مسائل انفراد بها ، وإنما هناك توجيهات له أحسب أنها مما يجعله من التميزين ، وفوق كل ذي علم عليم.

فأمّا الاختيارات التي اختارها ابن الفخار فهي كثيرة جدا ، لا سيما وأن الكتاب الذي أحققه - كان من توفيق الله أن يكون - كاملا ، فهو يشتمل على أغلب أبواب النحو ، فلذلك ساختار بعض تلك الاختيارات حسب تسلسل المسائل في الكتاب وهي:

١ - اعراب الأسماء الستة :

ذكر ابن الفخار في اعراب الأسماء الستة سبعة مذاهب : أحدها : أنها معربة بحركات على أواخرها مقدرة واتبع ما قبل الآخر .

والثاني : أنها معربة بالحروف وهو ظاهر كلام أبي القاسم وابي علي في أول الا يضاح .

والثالث : أنها معربات بالحركات التي قبل هذه الحروف ، والحرروف اشباح .

والرابع : أنها معربة بشيئين ، بالحركات والحرروف معا .

والخامس : أنها معربة بالحركات التي قبل الآخر منقولة من الآخر ، وإنما اعرّبت بالحركات لأنّه الأصل

ال السادس : أنها معربة بالتغيير والانقلاب ، ووجه ذلك أن التغيير والانقلاب صفة محلها لام الكلمة ، فصار ذلك بمتنزلة الحركة في الدال من زيد مثلا .

والسابع : أن هذه الأسماء على قسمين :

قسم يعرب بالحروف وهي : أخوك ، وأبوك ، وحموك ، وهنوك .

وقسم يعرب بالحركات مقدرة في الحروف وهو : فوك ، وذو ، لأنهما لو اعربا بالحروف كالقسم الأول للزم بقاوه هما على حرف واحد وليس ذلك في القسم الأول .

قال ابن الفخار : والصحيح من هذه الا قول الا قول ، وهو مذهب
 سيبويه ونص أبي علي في النصف الثاني من الا يضاح .^(١)

وهذا القول الذي صحّه يقول انّ أصل أخوك وأخواته في الرفع :

أخوك بضم الواو وفتح الخاء ، وفي النصب بفتح الواو والخاء ، وفي الجرّ بخفض الواو وفتح الخاء ، هذا هو الأصل ، ففي الرفع حذفت الضمة من الواو وضمت الخاء اتباعا لها ، وفي النصب قلت الواو ألفا لتحرّكها

وافتتاح ما قبلها ، وفي حالة الخفظ اتبعت الخاء الواو ، فضمت ثم حذفت كسرة الواو تخفيفا ، فصار في التقدير : بأخوك بسكون الواو .

٢ - العطف على الضمير المخوض .

ذهب سيبويه وجمهور البصر بين الى أن " العطف على الضمير المخوض مشروط باعادة الخافض ، لفي نحو قولنا : مررت بك و زيد يشترطون اعادة الخافض في زيد ، فتقول : مررت بك وبزيد ، هذه هي صورة المسألة .^(١)

وقد ذهب ابن الفخار في هذه المسألة مذهب سيبويه وجمهور البصر بين في منع جواز العطف بغير اعادة الخافض معتمدا في ذلك على ثلاثة توجيهات .

أحداها : أن " المسألة محملة على عكسها ، أي أنها حين نجيئ ذلك فينافي أن نجيئ عكسها وهو أن نعطف الضمير على الظاهر فنقول : مررت بزيد وبك ، لأن الواو لمطلق الجمع وليس فيها ترتيب ، فالتأخر معها في حكم المتقدم ، فلما امتنع فينافي أن يستمع عطف الظاهر على الضمير مباشرة .

والثاني : أن ضمير الخفظ شبيه للتنوين من حيث انه زيارة في آخر المضاف اليه ، ومعاقب له ، فلما لم يجز العطف على التنوين لم يجز العطف على شبيهه ، وللخروج من ذلك كرر حرف الجر لكي لا يعطف على الضمير .

(١) انظر الشرح : ١٧٦ ، والكتاب : ٣٨١ / ٢ ، ٣٨٢ ، والانصاف :

والثالث : أنَّ الضمير المرفوع أشدَّ اتصالاً بخافضه من الضمير المرفوع برافعه ، لأنَّ المرفوع ينفصل في بعض الموضع والمخفوض لا ينفصل في موضع ، ولما امتنع العطف على المرفوع مع أنَّ اتصاله أقل من المخفوض ، فمنع العطف على المخفوض أوجب ، لأنَّ الاتصال هو السبب المانع من القول بجواز العطف مطلقاً دون شرط في كلام الموصعين . هذه هي الأدلة التي ساقها ابن الفخاري المسألة .

ولما كانت هذه المسألة خلافية والخلاف فيها جدير بالنظر فإن عدداً من ينظرون إلى رأيه قد أجازها ، وعلى رأسهم يونس والأخفش ، وهو مذهب الكوفيين ، واختاره أبو علي الشذوبي وابن مالك .^(١) وعندهما تعرض ابن مالك لهذه المسألة ، رأى أنَّ العطف على الضمير المخفوض يكثُر معه إعادة الخافض ، ويقل بدون إعادة ، وأورد^(٢) على ذلك شواهد كثيرة من القرآن الكريم وكلام العرب نثراً وشعراً ، وكلها يرى أنها تجيز العطف دون إعادة للخافض .

ثم بعد ايراد تلك الشواهد أردف ذلك بابطال حجج المخالفين لمذهبه .

فأبطل التوجيه الأول ببيان ذكر أنه لو كان على العكس بأن نحل المعطوف عليه محل المعطوف ، وأن يشترط في صحة العطف أن يحل كل واحد منهما محل الآخر لما جاز نحو : ربِّ رجل وأخيه ، ولا نحو :

* أَيُّ فتْنَ هِيجَا، أَنْتَ وجاْرَهَا *

(١) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : ٦٦٥

(٢) انظر شرح عمدة الحافظ : ٦٥٩ وما بعدها .

و هذه ناقة وفصيلها راتعان ، و

* الواهب المئة المهجان وجارها *

أبسط التوجيه الثاني ماتسبق بأن ذكر أن ذلك ضعيف، لأن شبه الضمير المخوض بالتنوين لو كان مانعاً من العطف عليه لمنع من توكيده والابدال منه، لأن التنوين لا يوؤكد ولا يبدل منه، وضمير الجر يبدل منه ويؤكد بجمعه، فلله عطف أسوة بهما.

وَمَا أَبْطَلَهُ أَبْنَى مُلْكٌ مِنْ حَجَّاجٍ مِنْ خَالِفَهُ لَمْ يَرْضِهِ أَبْنَى الْفَخَار
فَقَالَ فِي الرَّدِّ عَلَى مَا أَبْطَلَهُ أَوْلًا "هَذَا نَظَرٌ ضَعِيفٌ، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَضْلَل
فِي الْمَعْطُوفِ أَنْ يَكُونَ جَارِيًّا عَلَى حُكْمِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، لَا نَهُ شَرِيكَهُ
فِي الْعَالِمِ، وَالْمَسَائِلِ الَّتِي جَلَبَهَا عَلَى جَهَةِ الْإِسْتَدْلَالِ وَاقْعَةٌ عَلَى
خَلَافِ الْأَصْوَلِ، وَلَذِكَ تَكْفُوا تَقْدِيرُ اضْفَافَةِ نَحْوِ: رَبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ
غَيْرِ مَحْضِهِ، وَجَعَلُوهَا فِي نِيَةِ الْانْفَسَالِ؛ لِيُصِيرَ هَذَا الْمَعْطُوفُ إِلَيْهِ
حُكْمُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ بِوَجْهِ مَا، وَإِلَّا فَمَنْ كَانَ هَذِهِ الاضْفَافَ غَيْرَ مَحْضَةٍ
وَلَيْسَ الْلَّفْظُ مَا أَصْلَهُ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ؟! وَلَكِنْهُمْ رَأَوْا ذَلِكَ، لِيُصِيرَ
الثَّانِي عَلَى حُكْمِ الْأُولَى لِمَا كَانَ شَرِيكَهُ فِي الْعَالِمِ.

ولذلك أيضاً لما قال الْأَعْلَمُ فِي "بَشَرٍ" مِنْ قَوْلِهِ :

أنا ابن التارك البكرى بشر
عليه الطير ترقبه وقوعا

(١) الشرح : ١٢٦ - ١٢٢ وشرح عمدة الحافظ : ٦٦٦ وزاد فيه:
”بل العطف أولى بالجواز ، لأنّه تابعً بواسطة تقوم مقام إعادة
العامل“.

انه بدل ردوا قوله ، من جهة أنه لا يصح مكان الأول ، وجعلوه عطف بيان . فهذا كه بذلك على أن الأصل في المعطوف أن يكون جاريًا على حكم المعطوف عليه ، من جهة الشركة في العامل الواحد ، فهذا المسألة التي هي قوله : مررت بك وزيد دائرة بين اجرائهما على الأصول وبين الحقائق بما هو خارج عن الأصول ، وقد قام الدليل على صحة القاعدة المذكورة ، وهو أن " ما جاء من ذلك غير مكرر معه الخافض نادر في جنب ما كرر معه الخافض ، وأيضاً فإن ذلك النادر محمول على تقدير خافض محذوف منه ، لتقدم ذكره وبقاء عمله ، لأن " تقدم ذكره محرز لذكره ، وربما كانت نظائر هذا تُرْبِّي على ما اجتبه هو من النظائر .
وانظر إلى البديل من المجرور في نحو : مررت بأخيك زيد على المذهب المتصرور ، فهذا المسلك الذي سلكه في المسألة غير مرضي" .
(١)

انتهى .

وأجاب عمّا أبطله ابن مالك ثانياً ، فقال : " انظر إلى هذا التحامل على الإمام ، وذلك أنك اذا قلت : مررت بك وزيد قائماً ، فزيده معطوف على نفس الكاف وشريكه في الجار ، وإذا قلت : مررت بك وزيد ، بتكرير الخافض ، فليس العطف على نفس الكاف ، هذا محال ، لما يلزم عليه من دخول حرف الجر على مثله تقديراً ، وإنما عطفت جاراً ومجروراً على جار ومجروراً على سبيل استقلال كل واحد منها بالعامل حتى كانّه قال : مررت بك ومررت بزيد ، فأمّا البديل فأنه في حكم الاستقلال ، فله حكم نفسه ، وأمّا التوكيد فانه مع الموصى به منزلة

شيٰ واحد ، اذ ليس على تقدير عامل ، وأما العطف فانه يستلزم أن يكون مثله في جميع أحكامه ، وإنما ذلك تعليل مناسب للغالب وبالله التوفيق . (١)

فما تقدم يتضح أن ابن الفخار يرى عدم العطف على الضمير المغفوف دون إعادة الخافض كما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين.

وبعد هذا فان من الجدير بالاشارة التنبيه الى أن ابن الفخار لم يورد شواهد المخالفين لسيبوه ومن تبعه كما أوردها ابن الانباري في الانصاف وابن مالك في شرح عددة الحافظ وعدة اللافظ ^(٢) وغيرهما من يتعرضون لهذه المسألة ، فما هو الغرض من وراء ذلك ؟ مع أن العدل اียار حجج المعارض ثم بيان ضعفها أو فسادها .

والظاهر من الصيغة العامة لهذا الكتاب أن ابن الفخار قليل الاستشهاد بالشعر جداً لأنّه يعتبره باب ضرورة، وقد قال ذلك^(٣)، وسأذكر هذه المسألة ببساطة مما هنا في مبحث الاستشهاد بالشعر.

٣ - ابدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب .

هذه المسألة فيها خلاف بين سببيوه والأخفش فأجازها الأخفش
ومنعها سببيوه .)٤(

ووجهة سيبويه : أن الأصل في البدل أن يوئى به لبيان المبدل
منه ، وضمير المتكلم والمخاطب في غاية البيان فلا يحتاج لذلك .^(٥)

(١) الشعير : ١٨٠

(٢) الانصاف : ٤٦٤ ، وشرح عمدة الحافظ : ٦٥٩ وما بعدها .

٣) انظر ذلك في الشرح : ٥٨٠

(٤) الشح : ٢٠٦ وانظر تحقيق الاقوال هناك.

• ٣٨٦ / ٢ : الكتاب (٥)

واحتاج أبوالحسن الاخفش بالسماع ، فاحتاج لضمير المتكلّم
بقوله تعالى * ليجمعنكم الى يوم القيمة لا ريب فيه الذين خسروا
أنفسهم فهم لا يومنون * ^(١) ، فالذين خسروا عنده في محل نصب
على البدل من ضمير المخاطب في "يجمعنكم" " وغير الاخفش يرى أن
" الذين خسروا " مرفوع بالابتداء وخبره ما بعد الفاء .

واحتاج لضمير المتكلم بقول الشاعر :

أنا سيف العشرة فاعرفونـي
ـ حمـيداً قد تذرـيت السنـاماـ
ـ فـ "ـ حـمـيدـ "ـ بـدـلـ مـنـ الضـمـيرـ فـيـ "ـ اـعـرـفـونـيـ "ـ ،ـ وـغـيـرـهـ يـرـىـ أـنـيـ
ـ منـصـوبـ عـلـىـ الـاخـتـصـاصـ تـقـدـيرـهـ أـحـصـ حـمـيدـ .ـ (ـ ٢ـ)ـ

وقد ذهب ابن الفخار في هذه المسألة إلى التفصيل دون اطلاق الجواز أو المنع فقال : « وأمّا قوله تعالى * اللهم ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيادة لا ولنا وآخرنا * ^(٣) فان البدل قد افاد ما لم يفده الاول من معنى التعميم والتنصيص على التفصيل ، فيظهور وجه آخر وهو أن ابدال الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب ان وافق الابدال في البيان الذي لم يستفاد الا منه جاز ، والا لم يجز ، فالوجه التفصيل دون اطلاق المنع أو الجواز ، لأنّ موافقة كل واحدٍ من هذين الإمامين بوجهه ما إذا أمكن أولى من مخالفة أحد هما مطلقاً ، فتأمل ذلك ، والله أعلم بالصواب . ^(٤)

وَهُذَا التَّفْصِيلُ الَّذِي ذُكِرَهُ أَبْيُوحِيَانُ فِي الْبَحْرِ الْمَعْبُطِ.

الْأَنْعَامُ : ١٢ ()

(٢) الشرح : ٢٠٢

النحو في المائدة : ١١٤ (٣)

(٤) الشرح : ٢٠٢ - ٢٠٨

(٥) البحر المحيط : ٤/٥٦

٤ - تقديم المصدر المُؤكّد :

ذهب ابن الفخار إلى جواز تقديم المصدر المُؤكّد على عامله ، وهذا مذهب الجمهوّر لأنّ الأصل في تقديم المعمول وتوسيطه تصرف العامل في نفسه ، فالعامل الذي لا يتصرف في نفسه كفعل التعجب ونظائره لا يتصرف في معموله ، فعلى هذا يصح أن يتقدم المصدر المُؤكّد على عامله إلا أن أبا عبد الله ذكر عن السهيلي أنه لا يجيز ذلك ، لأنّ التوكيد لا يقع قبل الذي سبق هوله ، وإذا وقع هذا المصدر قبل الفعل ، فإنه يعرّبه منصوباً على التشبيه بالمعنى به ، لأنّه في هذه الحالة ليس مُؤكّداً ، وإنما هو كبقية المفعولات .^(١)

ولم يرض ابن الفخار مذهب السهيلي هذا فقال : " وجوز سائر النحاة تقديم مطلقاً ، منصوباً على التشبيه أو مفعولاً مطلقاً ، وهو الصواب إن شاء الله ، وإنما يشترط ما قاله في التوكيد الموضوع تابعاً لما قبله في اعرابه ، وال مصدر المُؤكّد للجملة الاسمية المنصوب بما دلت عليه كقولك : قام القوم كفهم أجمعون ، وزيد قائم حقاً ، أو غير ذي شك ، وأمّا غير ذلك فلا ، ألا ترى أن " إنّ " في قولك : إنّ زيداً قائم توكيد لما بعدها ، وكذلك لام " إنّ " وكذلك جملة القسم توء كجد الجملة التي بعدها ، قال أبو علي في الإيضاح : القسم جملة يوئ كد الجملة التي بعدها ، مما قاله أبو القاسم السهيلي غير سديد والله أعلم .

(١) الشرح : ٠٢٣٦

(٢) الشرح : ٠٢٣٧-٢٣٦

٥ - العطف على موضع إن :

العطف على إن نحو قولهم : إن زيدا قائم وعمرو ، فعمرو
يجوز فيه النصب والرفع ، والرفع فيه ثلاثة أوجه .

الأول : الرفع على أن يكون مبتدأ محدوف الخبر تقديره : إن زيدا
قائم وعمرو قائم .

الثاني : أن يكون عمرا معطوفا على الضمير الذي في الخبر ان كان الخبر
ما يحتمل الضمير نحو : إن زيدا قائم وعمرو ، فعمرو معطوف
على الضمير في قائم .

الثالث : أن يكون معطوفا على موضع اسم إن قبل دخولها على
توبم الأصل ، لأن إن لم تغير في المعنى شيئا ، لأن مدلوله
الإيجاب بعد دخولها عليه أيضا كما كان كذلك .

فالوجهان الأولان لا خلاف بين النحوة في جوازهما .^(١)

وأما الوجه الثالث فهو الذي وقع الخلاف فيه بين النحوة ،
فابن الفخار لا يرى صحة العطف على الموضع تبعاً لأبي عبد الله بن أبي
العاافية وابي عبد الله بن عبد المنعم ، لأن العطف على الموضع لا يصح
الآن إذا كان صاحب الموضع موجودا ، وهذا لا يكون إلا إذا تقدم عاملان
أحدهما معلق بلغظ معموله والآخر معلق بمعناه مثل : ليس
زيد بقائم ولا قاعدا بمنصب قاعد وجراه ، فالنصب عطفا على خبر ليس ،
وهو منصوب ، إلا أنه شغل بحركة الخافض ، والجر عطفا على اللفظ
أما العطف على موضع اسم إن فهو عنده وعند الذين تابعهم مستعم ،

لأنَّ صاحب الموضع الذي سيعطف عليه غير موجود ، وهو الابتداء ،
فإنَّه قد نسخ بـ "إنَّ" ^(١)

وقد ذكر ابن الفخار أنَّ هذا مذهب قوي ، واستدل له بقول
سيبويه وهو : " واعلم أنَّ الاسم أوله الابتداء ، وإنما يدخل الرافع
والناصبُ سوى الابتداء والجار على الابتداء ، إلا ترى أنَّ ما كان مبتدأ
قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ ، ولا تصل إلى الابتداء
ما دام مع ما ذكرت لك ، إلا أنَّ تدعه ، وذلك إذا قلت : عبد الله
منطلق ، إن شئت أدخلت رأيت عليه فقلت : رأيت عبد الله منطلقًا
فالمبتدأ أول كما أنَّ الواحد أول العدد ، والنكرة قبل المعرفة " . ^(٢)

ثم قال أبو عبد الله : قوله : " ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع
ما ذكرت لك ، إلا أنَّ تدعه نص في الموضع " ^(٣) أي أنَّ الابتداء ينزل
بوجود الناسخ إلا أنَّ تدع ذلك الناسخ .

ثم ذكر ابن الفخار أنَّ من أجاز العطف على الموضع إنما غرَّه
في ذلك ما جاء عن سيبويه : أن بعض من يتوهم الابتداء فيعطف عليه .
قال سيبويه : " واعلم أنَّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون : إنهم
أجمعون ذاهبون ، وانك وزيد ذاهبان ، وذلك أنَّ معناه يعني الابتداء ،
فيري أنه قال : هم كما قال :

* ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا *

على ما ذكرت لك " ^(٤) انتهى قول سيبويه .

(١) الشرح : ٠٣٤١

(٢) الكتاب : ٠٢٤-٢٣/١

(٣) الشرح : ٠٣٤٢

(٤) الكتاب : ٠١٥٥/٢

فمعنى قول سيبويه هذا : أنهم يقولون : "أجمعون" وهو توکيد للمنصوب فحقه أن ينصب ، ويعطون زيداً وهو مرفع على آخر ان فكان حقه النصب ، فوجه سيبويه هذا الرفع على أنهم توهموا نوال "إن" وأن مكانها "هم" فيصبح الكلام : هم أجمعون ذاهبون ، وهم وزيد ذاهبان . فعلن هذا التوهم يدخل هذا الكلام تحت القاعدة ، ثم استشهد سيبويه - على ما يقع من توهم - بقول الشاعر .

بدالى أني لست مدرك ما مضى
ولا سابقٍ شيئاً اذا كان جاءيساً
فالشاهد في قوله : سابق بجرة عطفاً على خبر "لست" الذي توهم أن
الباء داخلة عليه ، فكانه قال : لست بمدرك ما مضى ولا سابق هذا
مراد سيبويه بقوله السابق .

الآن ابن الفخار ومن سبقه رأوا أن قول سيبويه هذا في
رفع زيد عطفا على موضع "ان" اضطر إليه اضطراراً لأن له لولم يتهم
العنط على الموضع ، لأن ذلك إلى اشتراك المعطوف والمعطوف عليه
في الخبر ، لأن المعطوف لورفع على الابتداء لكان رفع ذاهبان بأن
وبالمبتدأ ، لأن كلّاً منها يتطلب خيراً ، وقد قرر النحاة استحالة عمل
عاملين في معمول واحد .

قال ابن الفخار : " وانا اضطر سيبويه إلى توهم ابتداء ،
لا اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في الخبر واستحالة أن يعمل عاملان
في معمول واحد . الا ترى أنه لجعل المرفوع مبتدأ لوجب أن
يكون " ذاهبان " مرفوع بـ " ان " وبالمبتدأ ، ولم يضطر إلى ذلك
فيما إذا انفرد كل واحد من الأسمين نحو : ان زيد قائم وعمرو ، لأن

الدلالة على الخبر حاصلة مع مخالفة عمل أن لعمل الابتداء ؛ لاجتماعهما في معنى الإيجاب ، فلم يضطر إلى توهם الابتداء ، هذا هو الصحيح ، وإن كان على جواز العطف على الموضع في باب إن جماعة كبيرة من حذاق الأئمة.

فالحاصل أن اطلاق القول بجواز العطف على الموضع أو تقييده بخفا الاعراب ، أو تأثر المعطوف على الخبر لفظاً أو حكماً غير مستقيم ، لما ذكرناه ^(١) ، وهذا الذي ذهب إليه ابن الفخار خالقه فيه ابن أبي الربيع ، واستدل بأدلة كثيرة كهذا - فيما يقول - تبيح العطف على الموضع ، وقال : إن سببويه على هذا المذهب ^(٢).

٦ - الباء الجارة في قوله تعالى * وامسحوا بر وسكم *

ذكر ابن الفخار في بحث الباء أنها تكون زائدة وغير زائدة ، فذكر أن الزائدة على ضربين ، ضرب زيادته مطردة ، وضرب زيادته مقصورة على السماع .

فمن الضرب الذي تطرد زيادته ما كان في خبر " ليس " و " ما " الحجازية و " لا " المحمولة على " ان " على ما قاله الفارسي في قولهم : لا خير بخير بعده النار ، ولا شر بشر بعده الجنة ، وما زيد في فاعل كفى ، وفي فاعل أفعل في التعجب نحو : أحسن بزيد ، وما زيد في خبر " ما " التمييمية .

وأما الضرب الذي زيادته مقصورة على السماع فنحو قوله

١) الشرح : ٣٤٢ - ٣٤٣

٢) البسيط : ٧٩٩ ، وانظر الكتاب : ١٤٤/٢

٣) المائدة : ٦

تعالى * ولا تلقو بأيديكم إلى التهلكة * ^(١) ، ويحتمل قوله تعالى
* وامسحوا برسكم * ^(٢) زيارة .

والذى يراه ابن الفخار في هذه الباء في الآية السابقة أنها
تحتمل زيارة وعد منها ^(٣) ، فإن كانت غير زائدة فانها لالصاق ^(٤) ،
ولكن الالصاق فيها في هذه الآية غير متعين ، لا كما قاله بعض
أصحابه ، فقد قال : " وحضرت بمدينة فاس - حرسها الله مجلسا جرى
فيه ذكر هذه الباء ، فقال بعض أصحابنا : الصحيح عندى أنها
لالصاق ، وكان قد رأها ليلة ذلك اليوم في تقييد أبي الحسن الصفير
على المدونة ، فسكت رضا لصاحبها ، اذ كان قد قبل ذلك ، فقال بعض
حذاق الفاسيين : ما تقول أنت في هذه المسألة ؟ فانها وقعت عندنا
قد ياما وحديثا فلم نقف منها على طمأنينة ، فلم يسعني الا الكلام ، فقلت :
مسحت رأسي ، ومسحت برأسني باتحاد المعنى ، فلو كانت لالصاق
لذهب معناها بذهابها ، ولم يجز الاستفنا ، فجائز أن يقال بالزيارة ؛
لصحة المعنى عند زوالها بمنزلتها في خير ليس ، وما ، والق بيده
وأمثالها ، لأن الفعل اذا كان واقعا بنفس المفعول واستعمل على
وجهين كقرأت بالسورة وقرأتها ، فالاصل وصوله بنفسه لا على نوعين ،
وجائز أن تكون بمنزلتها في بريت بالسكنين ، لأن سحت يقتضى
مسوها ومسوها به عند المحققين كما أن بريت يقتضي بريا وبريا
به عند جميع الناس ، فيكون المفعول مخدوفا ، كأنه سحت الماء
بالرأس ، فاستحسن ذلك من حضر من له فهم وسكت الخصم . ^(٥)

(١) البقرة : ١٩٥

(٢) المائدة : ٦

(٣) الشرح : ٣٨٢

(٤) الشرح : ٣٨٨

(٥) الشرح : ٣٨٨ - ٣٨٧

وقد ذهب أبوالحسن بن الصائى إلى أنها للاصاق في هذه الآية
قال : ليس الباء زائدة بل المراد الصاق المصح بالرأس^(١) . وقد بان
بما تقدم من كلام ابن الفخار احتمالها الزيادة وعدمها ، والله أعلم.

٧ - تعريف العلمية يزول عند الاضافة .

ذكر ابن الفخر أن تعريف الأعلام إذا أضفيف اليهـا زال
عنها التعريف ، لأنـه لـو لم يـزـلـ لـأـذـىـ إـلـىـ الجـمـعـ بـيـنـ تـعـرـيـفـيـنـ انـ كـانـ المـضـافـ
إـلـيـهـ مـعـرـفـةـ ، أوـ إـلـىـ الجـمـعـ بـيـنـ تـعـرـيـفـ وـتـنـكـيرـ عـلـىـ اـسـمـ وـاحـدـ وـكـلـاهـماـ
مـسـتـنـعـ .

قال : " وما يلزم زواله عند الاضافة تعريف العلمية ، لما يلزم
على بقائه من الجمع بين تعريفين ان كان المضاف اليه معرفة ، أو بين
تعريف وتنكير ان كان نكرة .^(٢)

وهذا الذى قاله ابن الفخار خالـفـ فـيهـ أـبـوـ الـحـسـنـ اـبـنـ الطـراـوةـ
فـذـكـرـ أـنـ هـذـاـ التـعـرـيفـ الـذـىـ فـيـ الـعـلـمـ لـاـ يـزـوـلـ وـاـنـمـاـ اـلـاضـافـةـ لـرـفـعـ
اـلـاشـتـراكـ الـعـارـضـ فـيـ الـاعـلـامـ ، كـمـاـ تـرـفـعـ الصـفـةـ هـذـاـ اـلـاشـتـراكـ الـعـامـ مـعـ
بـقـاءـ الـعـلـمـ عـلـىـ تـعـرـيـفـهـ نـحـوـ زـيـدـ الطـوـيلـ .

قال ابن الفخار : ولا بأس بهذا القول لولا ما ثبت من أن المضاف
يكسب من المضاف اليه التنكير ، فـكـذـلـكـ يـكـسـبـ مـنـهـ التـعـرـيفـ ، وـاـذـاـ وـجـبـ
أـنـ يـكـسـبـ مـنـهـ التـعـرـيفـ وـجـبـ زـوـالـ تـعـرـيـفـهـ السـابـقـ ، لـمـاـ يـلـزـمـ عـلـىـ بـقـائـهـ
مـنـ جـمـعـ بـيـنـ تـعـرـيـفـيـنـ ، فـهـذـاـ هـوـ الصـحـيـحـ اـنـ شـاءـ اللـهـ .^(٣)

(١) شرح ابن الصائى : ١/١٢ .

(٢) الشرح : ٠٤٠٣ .

(٣) شرح الجمل : ١/٥٨٤ ، والشرح : ٤٩٥ .

٨ - زمن فعل التعجب .

اختلف النحاة في زمن فعل التعجب ، فذهب أبو الحسين بن أبي الربيع إلى أنه يراد به الحال .

(١) وذهب ابن عصفور إلى أنه يراد به الماضي المتصل بزمن الحال ،

(٢) وهو مذهب الأكثرون منهم المبرد .

واستدل من ذهب إلى أنه يراد به الحال بأنك لوقت : ما أحسن زيداً فانك لا تقول ذلك الا وهو في الحال حسن ، فإذا أردت الماضي أدخلت كان كذا ساق هذا الدليل ابن عصفور .

واستدل من قال : انه يراد به الماضي المتصل بزمن الحال بأن صيغة "أفعل" صيغة الماضي ، وفي ذلك بقاً للفعل على أصل وضعه .

وقد رجح ابن الفخار المذهب الأول فقال : "والاول أولى
- ان شاء الله - ، لأنّه من تنعة منع التصرف ، والله المستعان " (٣) . ثم ذكر فيما بعد حجة أخرى وهي : أنه يفصل بين ما التعبّبيّة وفعل التعجب بشأن وحدها والمسوغ لهذا الفصل فيما ذكر هو كون فعل التعجب يراد به الحال ، فإذا أريد به الماضي أدخلت كان عليه فدل على الماضي .

(١) شرح الجمل : ١/٤٨٥ والشرح : ٤٩٥

(٢) همع الهوامع : ٥/٦٠

(٣) الشرح : ٤٩٥

٩ - مذ ومنذ .

مذ ومنذ يكونان حرفين ، ويكونان اسمين ، وتعين حرفيهما في موضعين .

أحدهما : اذا دخلا على الزمن الحاضر نحو : ما رأيته
مذ يومنا ، ومنذ شهرنا .

والآخر : اذا دخلا على كم الاستفهامية كقولك : مذ كم سرت .

وتعين اسميهما في موضعين أيضا ، اذا دخلا على الجملة الفعلية ، أو على الجملة الاسمية نحو : ما رأيته مذ قام زيد ، وما رأيته مذ زيد قائم .

وما عدا هذه الموضع الأربع فانه يمكن أن يكونا اسمين ويمكن أن يكونا حرفين الا أن الغالب على مذ الحرفيه وعلى مذ الاسمية فتجر مذ ما بعدها ، وترفع مذ ما بعدها .^(١)

الآن أبا اسحاق بن ملكون أنكر ما أجمع عليه النحاة من أن الغالب على مذ - بالنون - الحرفيه ، وأن الغالب على مذ الاسمية . فازا كانت مذ حرفا فاختصار مذ منها تصرف فيها ، وليس فيحرف أهلية للتصرف .

هذا من جانب ، ومن جانب آخر فان " مذ " الممحوظة النون اسم وهي عندهم مختصرة من مذ الحرفيه ، وحيث أنها مختصرة منها

(١) الشرح : ٦٢٣ .

(١) فينبغي أن تكون حرفاً كأصلها ، لأنَّ الحذف لا يوجب تبدل ذات المحرف.

وهذا الذي ذكره أبواسحاق بن ملكون أجاب عنه ابن الفخار بقوله : " والجواب عن هذا الالزام : أنْ " منْ " على وجهين في الاستعمال ، اسمية وحرفية ، الاَّ أَنَّ الْأَكْثَرُ فيها الحرفية ، لموافقتها " منْ " لفظاً ومعنى ، أَمْـا اللَّفْظُ فَإِنْ حِرْفٌ " منْ " موجودة فيها ، وَأَمْـا المعنى فإنها موضوعة لابتداء الغاية ، أو الغاية كلها ، ولا تعطي ذلك المعنى الاَّ في غيرها ، فلذلك كان الغالب عليها الحرفية ، ولو لا ما وجد فيها من أحكام الاَسْمَاءِ في بعض الموضع لم يحكم عليها بالاسمية أصلاً ، وهذا ظاهر ان شاء الله ، فإذا أردنا حذف نونها فعلنا ذلك كثيراً في الاسمية ، لأنَّ فيها أهلية للتصرف ، وفعلناه قليلاً في الحرفية ، لعدم الاَهْلية للتصرف ، فالكثرة والقلة إنما هما باعتبار كثرة الحذف وقلته ، وهذا واضح ، فتأمله ، فيه يرتفع الاشكال الذي أورده أبواسحاق والله أعلم . (٢)

ولمَّا كان أبواسحاق قد أنكر الحذف في الحروف ، لعدم أهليتها في التصرف ، فقد أنكر ذلك تلميذه الأستاذ أبوعلي الشلوبين فذكر أنَّ الحذف قد جاء في الحروف مثل تخفيفهم : انْ وانْ وكأنْ ، وأيضاً فقد حذفوا من لعلْ أولها . (٣)

(١) الشرح : ٦٢٤ ، وانظر أيضاً مذهب ابن ملكون في الجنى الداني :

٣٠٩ ، وشرح ابن الصائغ : ٥٤ ، والمغني : ٤٤٢

(٢) الشرح : ٦٢٤ - ٦٢٥

(٣) شرح ابن الصائغ : ٤٥ - ٤٦

١٠ - فل وفلة في الترخيم .

هذه المسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ، فالكوفيون يرون

أن فل ترخيم فلان ، وفلة ترخيم فلانة .^(١)

والبصريون يرون أن فل ، وفلة مما خص به النداء ، وأنه سا
حذف منه على غير قياس ليسا بترخيم فلان ، وفلانة ، إنما هما كيد ودم ،
ما حذف منه شيء وباقي الاسم بعد الحذف كانه وضع كذلك^(٢) ، وأجاز
ابن خروف كلا القولين .^(٣)

وقد ذهب ابن الفخار إلى مذهب البصريين فقال : " لو كان
يافق ترخيم فلان لم يحذف منه إلا النون وحدها ، لأنّه لا يجوز بقاء
الاسم في النداء على حرفين إلا ما كان في آخره تاءً التائيت فكنت تقول :
يا فلا بالألف ، وبدل على ذلك قولهم في المونثة : يا فلة أقبلى ، ولو
كان ترخيم فلانة لم يحذف منه إلا التاء وحدها ، لأنّ ما آخره تاءً
التائيت لم يحذف منه غيرها ، قلت حروفه أو كثترت ، فدل ذلك على صحة
قول البصريين من أنه حذف على غير قياس لا على وجه الترخيم . والله
أعلم ".^(٤)

١١ - معنى العدل في آخر .

النحويون كلهم مجمعون على أن آخر منوعة من الصرف ، وعائضها

علتان ، علة اتفقا عليها وهي الوصفية وعلة أخرى هي العدل .

(١) الشرح : ٧١٦ ، والمساعد : ٥٤٢

(٢) الشرح : ٧١٦

(٣) المساعد : ٥٤٢

(٤) الشرح : ٧١٦ - ٧١٢

لكن هذه العلة اختلفوا في تفسيرها ، فذهب قوم إلى أنها معدولة عن الألف واللام ، وذلك أن آخر موئنه آخرى التي مذكراها آخر ، وأخر أفعال تفضيل ، وأفعال التفضيل لا يثن ولا يجمع ولا يؤئن إلا أن يكون بالألف واللام ، فكان الأصل أن يقال : الآخر بالألف واللام ، فكان لهم عدلاً عنه إلى أخرى .

وقال آخرون : إن العدل فيه أنها كان من حيث أن أفعال التفضيل لا يجمع إلا بشرط اقترانه بالألف واللام ، وأخر جمع ، فكان حقها أن تقتربن بالألف واللام ، فلما لم تقتربن بالألف واللام في حال كونها جمعاً ، فقد عدلت عن طريق نظائرها ^(١) . فالقول الأول العدل فيه عن المفرد ، وفي هذا القول العدل عن الجمع ، وقد ذكر ابن الفخار أن "القول الأول غير مستقيم ، فقال : " وهذا الرأي غير مستقيم ، لأن فيه عدلاً عن لفظ معرفة إلى لفظ نكرة ، ولا بد في المعدل أن يعطى المعنى الذي أطعاه الأول ، ولا جل هذا لا تجد في غير هذا نكرة معدولة عن معرفة " ^(٢) .

وقال في القول الثاني : " وهذا القول أيضاً فيه نظر من جهة أن اللفظ معدول عن معنٍ ، وحقيقة العدل أن يكون باعتبار اللفظين لا باعتبار اللفظ والمعنى والله أعلم ^(٣) .

(١) الشرح : ٠٨٩٢

(٢) الشرح : ٠٨٩٢

(٣) الشرح : ٠٨٩٢

ومعنى قوله : " وحقيقة العدل أن يكون باعتباراللغظين " هو ما سبق أن فسره بقوله : " وحقيقة العدل أن تعدل عن لفظ يعطي معنى إلى لفظ آخر يعطي ذلك المعنى بعينه ، وأمّا أن تعدل عن لفظ يعطي معنى إلى لفظ آخر يعطي معنى آخر فليس ذلك يعدل ، اذ سائر الكلام بهذه المنزلة . " (١)

والذى يختاره ابن الفخار هو ما ذهب إليه بعض المتأخرین ، ولعله ابن الضائع ، قال : وقال بعضهم من حذاق المتأخرین : الوجه في ذلك عندى أن آخر معدول عن آخر ، هذا اللفظ ، وبيان ذلك أن الأصل أن تقول : مررت بنسوة آخر من هؤلاء كما تقول : أفضل من هؤلاء فكأنهم عدلوا عن لفظ آخر إلى لفظ آخر ، وهذا عدل صحيح ؛ لأنّه عدل نكرة عن نكرة ، والمعنى الذي أُطْهِيَ الأول هو المعنى الذي أُطْهِيَ الثاني بعينه ، وهذا أمثل ما يقال ، لأن دراجه تحت العقد الذي أصلناه في حقيقة العدل ، والله أعلم . (٢)

١٢ - صرف المؤنث الثلاثي الساكن الوسط غير الاًعجمي .
النهاة في صرف المؤنث الثلاثي الساكن الوسط غير الاًعجمي ، نحو : هند ، على مذهب سيبويه وجمهور النحاة إلى جواز صرفه ، لخفة بنائه .

ومذهب الثاني هو مذهب أبي اسحاق الزجاج ، فإنه لا يجيز صرفه ، لوجود علتين محققتين هما العلمية والتأثير ، قال : ولا حجة

(١) الشرح : ٨٨٩ وانظر : ٩١٤

(٢) الشرح : ٣٩٣ - ٣٩٤

للت Hwyin فيما أنشد و على جواز صرفه وهو يعني قول الشاعر :

لَمْ تَتَلَفَعْ بِغَضْلِ مَثْرَهَا دَعْدُ
وَلَمْ تَفْنِدُ دَعْدُ فِي الْعَلْبِ

فالنهاة يوردونه شاهدا على صرف الثلاثي الساكن الوسط وهو " دعد " في الشطر الأول ، وأبو اسحاق يقول ان الشعر باب ضرورة يصرف فيه ما لا ينصرف كثيرا .^(١) هذه هي صورة المسألة عند كل من الغريقين .

وأين الفخار يذهب إلى مذهب سيبويه والجمهور ، قال : «
وأجمع النحويين على اعتبار خفة البناء في نوح ولوط يرث على
الزجاج في قياسه ، وهو المعنى الذي أشار إليه الفارسي في الإيضاح ، وقد
صرّح سيبويه بأن صرفة لغة في قوله : هذه هند بنت عمرو ، في حين
صرف هندا ، فهو يدل على استقرارها لغة ، ولما كان الثلاثي الساكن
الوسط أخف الأبنية لم يبعد أن تقاوم خفته أحدي العلتين ». (٢)

وقد ذكر الفارسي في الإيضاح أن من زعم أن القياس في " دعد " كان ألا ينصرف دخل عليه في قوله هذا صرفهم نحو ملوط ، وهذا عجميان معرفتان ، وبالزامهم الصرف لهما ، لخفتهم يقول من صرف هند (٣) ودعد في المعرفة .

(١) الشح : ٩١٠

٢) الشرح :

الايضاح : ٢٩٨ (٣)

١٣ - تسمية المؤنث باسم مذكر .

صورة هذه المسألة أثنا اذا سميـنا موئـنا باسم هـوـفي أصلـه يستعمل في المـذـكـر ، فـما حـكمـه من نـاحـيـة الـصـرـف وـعـدـمـه ؟

في هـذـه المسـأـلـة تـفـصـيلـه وـهـوـأـنـه اذا كانـه هـذـا المـسـمـى بـهـ علىـأـكـثـرـهـ مـنـ ثـلـاثـةـ أـحـرـفـ اوـكـانـهـ عـلـىـ ثـلـاثـةـ أـحـرـفـ اـوـسـطـهـاـ مـتـحـركـ فـلـاـ يـصـحـ صـرـفـهـ اـتـفـاقـاـ ، وـاـنـاـ وـقـعـ الخـلـافـ فـيـماـ اذاـ كـانـهـ هـذـا المـسـمـى بـهـ عـلـىـ ثـلـاثـةـ أـحـرـفـ اـوـسـطـهـاـ سـاـكـنـ نـحـوـ : زـيدـ الـمـرـأـةـ ، فـذـهـبـ سـيـبـوـيـهـ وـجـمـاعـةـ الـنـنـ أـنـهـ لـيـصـحـ صـرـفـهـ لـلـتـأـنـيـتـ وـالـتـعـرـيفـ ، وـخـفـةـ الـوـسـطـ قـاـوـمـهـاـ ثـقـلـ النـقلـ .^(١)

وـذـهـبـ عـيـسـىـ بـنـ عـمـرـ وـيـونـسـ الـجـرـمـيـ الـجـوـازـ صـرـفـهـ كـهـنـدـ ، وـجـتـهـمـ اـنـهـ اـذـاـ سـمـىـ الـمـؤـنـثـ بـهـ مـؤـنـثـ نـحـوـ هـنـدـ صـرـفـوـهـ معـ اـنـهـ اـخـرـجـوـهـ مـنـ ثـقـلـ الـنـقـلـ ، فـاـذـاـ كـانـواـ يـفـعـلـوـنـ ذـلـكـ فـيـ الـمـؤـنـثـ ، فـفـعـلـهـ فـيـ الـمـذـكـرـ اـولـىـ ، لـاـنـهـ يـخـرـجـوـنـهـ مـنـ خـفـةـ الـنـقـلـ ، فـمـاـ كـانـ اـحـدـىـ حـالـتـيـهـ الـخـفـةـ اـولـىـ بـالـصـرـفـ .^(٢)

وـذـهـبـ اـبـنـ الفـخـارـ هوـذـهـبـ سـيـبـوـيـهـ وـأـجـابـ عنـ حـجـةـ الـمـخـالـفـيـنـ بـقـوـلـهـ : " وـالـجـوابـ أـنـ " هـذـاـ الـلـزـامـ لـيـسـ فـيـهـ كـبـيرـ دـلـيلـ ، لـاـنـ مـوـضـعـ الـثـقـلـ إـنـمـاـ هـوـثـقـلـ الشـيـءـ الـغـيرـ جـنـسـهـ ، وـبـذـكـرـ تـحـصـلـ الـمـنـافـسـةـ وـالـسـيـحـاشـ ، لـعـدـمـ الـأـلـفـ ، وـأـمـاـ نـقـلـهـ مـنـ مـوـئـنـثـ الـنـنـ مـوـئـنـثـ فـلـيـسـ فـيـهـ خـرـوجـ عـنـ الـجـنـسـ وـلـاـ مـنـافـرـةـ ، لـوـجـودـ الـأـلـفـ ، فـلـهـذـاـ جـازـ صـرـفـ نـحـوـ هـنـدـ عـلـمـاـ لـمـوـئـنـثـ ، لـكـونـهـ مـأـلـوـفـ فـيـ النـسـاءـ وـلـمـ يـجـزـ صـرـفـ نـحـوـ زـيـدـ عـلـمـاـ لـمـوـئـنـثـ ، لـكـونـهـ غـيرـ مـأـلـوـفـ فـيـ النـسـاءـ ، وـهـوـ مـوـضـعـ الـثـقـلـ .^(٣)

(١) الشرح : ٩٣٢ ، والمقتضب : ٠٣٥١ / ٣

(٢) الشرح : ٩٣٢ ، والمقتضب : ٠٣٥٢ / ٣

(٣) الشرح : ٩٣٣

١٤ - مقدار المخرج من المستشنى .

المستشنى كما يصوره ابن الفخار يتلخص في ثلاثة مذاهب :
أحداها : أن يكون المستشنى أقل من نصف المستشنى منه نحو
له عشرة الآربعة .

الثاني : أن لا يكون المستشنى أكثر من نصف المستشنى منه ، أي
أن يكون نصفاً فما دون .

الثالث : عدم اشتراط أن يكون المستشنى أكثر من نصف المستشنى
منه أو أقل ، وهذا المذهب هو الصحيح عند ابن الفخار ، قال : " اطلاق
القول بالقدر المخرج هو الصحيح خلافاً لمن اشترط نقصانه عن
الباقي ، ولمن اشترط عدم زيارته عليه ".^(١)

هكذا عرض ابن الفخار هذه المسألة دون أن يبين سبب رجحان
القول الذي ذهب إليه .

وانظر ترجيح ذلك القول في شرح ابن عصفور ، وشن ابن الضائع
والاستغنا للقرافي .^(٢)

١٥ - سبب بناه أسماء الْفَعَالِ .

أسماء الْفَعَالِ كلها مبنية عند جميع النحاة ، وانا وقع الخلاف
بينهم في سبب البناء ، فذهب الفارسي وابن جنني وكثير من النحاة

(١)

(٢)

الى أن مادل منها على الامر بمني لتضمنه حروف فعل الامر بغير اللام .
وما كان منها خبرا فبني بالجمل على مادل على الامر ،
لانه تقرر من كلام العرب حمل ما ليس فيه سبب حكم ما على ما فيه
سبب ذلك الحكم .

وذهب قوم الى أنها إنما بنيت لوقوعها موقع المبني ، فمادل
منها على الامر وهي واقعة موقعه ، ولذلك بنيت ، وما دل منها على
الخير فهي واقعة موضع الماضي ، فلذلك تبني ، لأن الماضي مبني ،
وقالوا هذا أولى لاطراده .

وهذا الذي ذهبوا اليه - منقوص من وجهين .

قال ابن الفخار : "أحدها : "أن الواقع موقع المبني إنما
يوجب شبهها بذلك المبني ، وشبه الافعال لا يوجب بنا ، وإنما
يوجب ضع الصرف .

والآخر : أنه ينكسر ، لأنّه قد جاء في باب الخبر ما هو واقع
موقع المضارع المعرّب ، ولم يختلف في بنائه نحو بـ "أف" وقد يجاب
عن هذا الثاني بأنّه الواقع موقع معرّب أصله البناء ، الا أنّ هذا
غير معتبر ، لأنّ اجراء الاحكام على فروع محققة مقدم على اجرائها على
أصول متوجهة لا حقيقة لها ، فلا يعتبر ، فالطريقة الاولى أولى .

(١) الشرح : ١٠٥٤

(٢) الشرح : ١٠٥٥

١٦- عَلَى أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ فِيمَا قَبْلَهَا .

ذهب الكوفيون وابن خروف الى أن أسماءً الْأَفْعَالِ في الاغراء

يجوز تقديم معمولاتها عليها .

(١) وذهب البصريون والفراء الى عدم جواز ذلك .

وقد استدل الكوفيون على صحة مذهبهم بقوله تعالى :

* كِتَابُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ *^(٢) ، فالمعنى عندهم : عليكم كتاب الله ، مثل قوله تعالى * عَلَيْكُمْ أَنفُسُكُمْ *^(٣) .

وبقول الشاعر :

* يَا أَيُّهَا الْمَائِجُ دَلْوِي دُونَكَا *

والمعنى : دونك دلوي .

وهذا الذي ذكره الكوفيون وابن خروف ليس هو الا ولن عند ابن الفخار ، وإنما مذهبة في المسألة مذهب سيبويه .

قال : " وأمّا سيبويه فإنه عنده مصدر لفعل مضمر دل عليه ما قبله ، لأنّه لما قال تعالى * حَرَّمْتُ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ * وكذا ، وكذا (أي في الآية الأولى) فكانه قال : كَتَبَ اللَّهُ ذَلِكَ عَلَيْكُمْ كتابا ، ثم حذف الفعل واضيف المصدر الى الفاعل ، فهو من باب صنع الله وعد الله حقا ، ويجوز أن ينتصب نصب المفعول به باضمار فعل

(١) الانصاف : ٤٢٨

(٢) النساء : ٣٤

(٣) المائدة : ١٠٥

تقديره : الزموا كتاب الله عليكم ، أى الزموا هذا الذى كتب الله عليكم ، والضرور متعلق بالمصدر ، على هذا ينبغي أن يحمل قوله :

* يا إليها الماء دلوى دونك *

لأنّ قوله : " يا إليها الماء " بِلاَة على الفعل الذى يقتضيه المساق ؛ لأنّ الماء هو الذى يملأ الدلوى قعر البئر . فكانه قال : يا إليها (١) الماء املأ دلوى ، وهذا أولى من قول من جعله مبتدأ وخبره دونك .

١٢- هلم لك ولا خيك .

أجاز ابن الفخار هذا الأسلوب ، ونفعه أبو بكر بن زيد ، فقد سُئلَ أبو بكر بن زيد عن هذه المسألة ، فقال : لا تجوز ، لأنّ لك " تفسير " للمضمر في هلم ، والمعطوف " تفسير " أيضا ، لأنّه يأخذ حكم المعطوف عليه ، فيصبح هناك تفسيران : ضمير مخاطب وضمير غائب ، واسم الفعل لا يحتفل ضمير الغائب (٢) أصلاً .

وقد أجاز ابن الفخار ما منعه أبو بكر فقال : " والذى أقوله في هذه المسألة : إنها جائزة وليس في " هلم " ضمير غائب أصلًا ، وإنما فيها ضمير مخاطبين على سبيل التغليب ، وهي في ذلك بمنزلة ما هي اسم له ، فكما يجوز بجماع أقبلًا ، تعنى مخاطبًا وغائبا ، فكذلك يجوز أن تقول : هلم تعنى مخاطبًا وغائبا ، إلا أنه وقع التغليب في المستتر ولم يقع في التفسير ، لأنّه منقطع ما قبله ، ولو فعل لجائز ، فكان يقال : ^{كـ}لـ كما ، فتفهم ذلك وبالله التوفيق . " (٣)

(١) الشرح : ١٠٦٤ - ١٠٦٣

(٢) الشرح : ١٠٦٢

(٣) الشرح : ١٠٦٢

١٨ - تصغير مجلب .

مجلب اسماً خماسي مزدوج ، والقاعدة عند النهاية أن الاسم الخماسي اذا أريد تصغيره حذف منه حرف واحد ، والحقت به ياً التصغير .
فإن كان خماسي الأصول حذف الحرف الاخير ، وهو الا جود ،
وان كان خماسياً بزيادة حرف واحد حذف ذلك الحرف ، وان كان
خماسياً بزيادتين حذفت احدى الزيادتين ولكن بشروط .
فالزيادتان اما أن تكونا متقابلتين ، أو متساويتين ، أو متقاربتين ،
فإن كانتا متقابلتين حذف المضول ، الا أن يكون حرف مد وليس
نحو تجفاف ، فيقال فيه تجيفيف ، فلا يحذف منه شيء .
والتفاضل بين الزيادتين يكون بالتقدم والتحرك والدلالة على
المعنى ومقابلة الأصول ، والخرج عن حروف " سألتمونيهما " والا يو دى
الى مثال غير موجود فمطلق عند تصغيره يقال فيه " مطيلق " فاليمى
والنون مزيدتان ، لكن الميم لا تُحذف لأنها تفضل النون من ثلاثة أوجه
وهي : التقدم ، والتحرك ، والدلالة على المعنى لأنها تدل على أن الكلمة
اسم فاعل ، فلذلك حذفت النون ، وبناءً على ما تقدم فكيف يصغر مجلب
وهو مما به زياتان ، هما الميم وباء الالحاق ؟
هذا الاسم وقع فيه الخلاف بين سيبويه والمبرد ، فذهب سيبويه
إلى أنه يصغر على مجلب بحذف باء الالحاق دون حذف الميم ، لأن الميم
تفضل باء الالحاق بالمعنى ، اذ تدل على أنه اسم فاعل ، وتفضلها بالتقدم
أيضاً .

والمبرد يصفره على جلسيب ، فيحذف الميم ، لأنَّ مجلب ملحق بمد حرج ، ومد حرج اذا صغر قيل فيه مد حرج فقط ، لأنَّه به زيادة واحدة وما كان فيه زيادة واحدة تمحض دون خلاف ، فالملحق يحذف منه ما يحذف من الملحاق به .

وقد رجح ابن الفخار مذهب سيبويه فقال : " ومذهب سيبويه أولى ، لأنَّ حرف الالحاق غايتها أن يفضل ما ليس للا لحاق اذا لم يكن فيه ما يفضل به حرف الالحاق نحو : دامن ، الميم للا لحاق ، والالف لغير الالحاق ، وليس فيها ما تفضل به حرف الالحاق ، فهو
أولى بالحذف ." (١)

١٩ - النسب الى عدوه .

اختلف سيبويه والمبرد في كيفية النسب الى هذا اللفظ ، فسيبوه يقول في النسب اليه : عدوى بفتح الدال وكسر الواو قياسا على شنتي .

والمبرد ينكر صحة القياس على شنتي ، فيقول : عدوى دون تغير عن بنية عدوه ، لأنَّ شنتي لفظ نادر لم يسمع له نظير ، فيجب عليه أن يعده في مغير النسب الذي لا يقايس عليه . (٢)

والذي يختاره ابن الفخار هو مذهب سيبويه قال : " قال الاشياخ ، قول سيبويه هو الصواب ، وهو أدق نظرا من نظر

(١) الشرح : ٠١٠٩٢

(٢) انظر الشرح : ٠١١٣٢

أبي العباس في المسألة ، وذلك أن شنثيا هو كل ما جاء من ذلك في هذا الباب ، والقياس يقبله ، لأن فيه ما في اختيه ، ولم يأت ما ينقضه فوجب اعتباره .

وهذا الذي قاله ابن الفخار في القياس على شنثي قال أبوالحسن الأخفش وابن جنني قال أبوالفتح : " قال أبسو الحسن : فإن قلت : إنما جاء هذا في حرف واحد - يعني شنثوة - قال : فإنه جميع ما جاء . وما الطف هذا القول من أبي الحسن ! وتفسيره أن الذي جاء في فعله هو هذا الحرف ، والقياس قابله ، ولم يأت فيه شيء ينقضه . فاذًا قاس الإنسان على جميع ما جاء ، وكان أيضاً صحيحاً في القياس مقبولاً فلا غزو ولا ملام . " (١)

(١) الخصائص : ١١٦/١ ، وانظر المسألة في شرح الشافية : ٢٤/٢ وما بعدها .

(٥) مخالفات ابن الفخار :

كنت فيما سبق قد ذكرت نماذج من اختيارات ابن الفخار ، وحينما ذكرت تلك الاختيارات استدعي الامر أن أذكر المخالفات ، لظهور الصورة واضحة من كلاماً جانبيها ، وان كان قد يتadar الى الناظر الى ذينك المبحثين أنهم بحث واحد ، لأن ذكر الاختيارات يعني في حد ذاته أن هناك جانباً آخر في المسألة الواحدة غير مختار فيكتفى به عن عقد بحث مستقل ينبع فيه على مخالفاته ، والحقيقة خلاف ذلك ، لأن هذا البحث من مخالفاته راعيت فيه أن يكون للمسألة فائدة في التعريف بابن الفخار أكثر ، لأن من شأنه له معه مخالفة فاني سأبين الهدف من ذكر تلك المخالفة في حين عرضها ، لأجل ذلك عقدت هذا البحث آملأ أن يكون فيه ما يسهم في التعريف بابن الفخار . والله أعلم .

أولاً : مخالفته لسيبوه :

من المسلم به أن سيبوه إمام النحو على مختلف العصور، إذ لم يسبق إلى تأليف أوفى وأدق مما ألفه ، فلا غرابة أن يكون مكاناً أحترام الجميع من شارك في هذا الفن .

وابن الفخار أحد من كان يحترم آراء سيبوه ، ويرى أنها جديرة بالأخذ والاعتدار بها ، فقد تردد اسم سيبوه في كتاب ابن الفخار هذا كثيراً ، لم نره في مرة واحدة منها صرح بمخالفته . هذا كافٍ في التدليل على تلك المنزلة التي احتلها سيبوه عند ابن الفخار ، ولكن إن أردنا الدقة أكثر فإننا نجد في كتابنا هذا ما يشير صراحة إلى احترام ابن الفخار لآراء سيبوه وتقديمه على ما سواها وان كان رأيه

مرجواه ، فقد ذكر ابن الفخار سألة خلافية بين البصريين والkovيين هي أن "من" الابتدائية لا تدخل على الزمان عند البصريين ، وأجاز الكوفيون دخولها عليه مستدلين بقوله تعالى * لمسجد أحسن على التقوى من أول يوم *^(١) ، فقد دخلت "من" على "أول" وأول ها هنا عبارة عن الزمان ، لأن أول الزمان زمان كما يقول ابن الفخار .

وقد ردّ البصريون هذا التأويل بما هو ميسوط هناك.^(٢)

فلما رأى ابن الفخار قوة دليل الكوفيين ، وترجح أحد شيوخه له ، كان يميل إليه إلا أن سيبويه على خلافه ، فلذلك قال : " . . . ولولا أن ظاهر كلام سيبويه ما قاله أبو القاسم لقلنا في المسألة بقول الكوفيين ، لأنَّه تأشَّر موضع [أي على] كلام سيبويه [يسير فيها التأويل]^(٣) ، ف قوله هذا يعني أن قول الكوفيين راجح لكنه مخالف لقول سيبويه ، فلما خالف قول سيبويه أصبح مرجواه .

هذا نص صريح من ابن الفخار أن مخالفته سيبويه غير سائغة ، وكان يكفيه في المسألة أن يحكى الخلاف فيها وألا يقع في مجرد التعصب لا سيما وأنه وصم ابن مالك بالجمود حين ردّ على السيرافي ، لأنَّ ابن مالك اعتمد نص سيبويه فقط.^(٤)

ومع كل ما تقدم ، فإننا إن التمسنا لابن الفخار مخالفته لسيبوه ، فإننا لا نعد منها ، فقد ذكر ابن الفخار أن اسم العدد إذا صيغ منه

(١) التوبة : ٠١٠٨

(٢) الشرح : ٠٦٢٥

(٣) الشرح : ٠٥٢٦

(٤) الشرح : ٠٢٥٣

اسم فاعل وأضيف إلى ما دون مادته بواحد جاز أن يعمل فيه عمل اسم الفاعل على شروطه المذكورة في بابه نحو : هذا ثالث اثنين ورابع ثلاثة ، أى جا०ل الا٠ثنين ثلاثة ، والثلاثة أربعة .

ثم تعرّض للعدد المركب نحو : ثلاثة عشر ، وأربعة عشر ، فذكر أنه لا يصح : هذا رابع عشر ثلاثة عشر على أن يكون نظير هذا رابع ثلاثة وأمثاله ، لأنّ اسم الفاعل لا يتصور فيه التركيب كما لم يتصور في أصله ، لأنّ من شرطه أن يكون جاريا على فعله ولا يكون التركيب في الفعل ، ثم ذكر أنه ان قيل : أحذف العجز من الاول فأقول : هذا رابع ثلاثة عشر ، أجب بأنه ينبغي أن يكون متتعا ، لأنّه فرع المستع .^(١)

وهذا الذي منعه ابن الفخار ذكر ابن خروف - رحمة الله - أن سيبويه أجازه قياسا نحو: ثالث عشر اثنى عشر ، وتاسع عشر ثمانية عشر وما بينهما ، ويحذف العجز من الاول تخفيفا لا غير ، فيقال : هذا رابع ثلاثة عشر ، وتاسع ثمانية عشر وما بينهما^(٢) ، وما ذكره ابن خروف عن سيبويه ذكر ابن أبي الريبي في شرح الجمل " وهو غير البسيط " أى^(٣) أكثر النحوين على منعه ، فهذه المسألة تخطي ابن الفخار الاشارة إلى مذهب سيبويه فيها وأخذ بالمذهب المخالف وهو مذهب المبرد ، ولم يشر إلى خلاف في المسألة أصلا ، مع أنّ هذه المسألة من المسائل التي ردّها المبرد على سيبويه^(٤) ، ولا أظن أنّ ابن الفخار يخفى عليه الخلاف في هذه المسألة ، وإنما أوردّها مجلمة ليدرأ عن نفسه مخالفة سيبويه صراحة . والله أعلم .

(١) الشرح : ٦٠٥ - ٦٠٦ .

(٢) شرح الجمل لابن خروف : ٩٦ ، وانظر مذهب سيبويه في الكتاب ٥٦١ / ٣ .

(٣) شرح الجمل لابن أبي الريبي : ١٦٠ ، وانظر شرح الفية ابن معطي .

(٤) المقتصب : ١٨١ / ٢ هـ ٢ نقلًا عن نقض ابن ولاد .

ثانياً : مخالفته لابن مالك :

كان ابن مالك أباً للنحوين في عصره بلا منازع كما يقول تلميذه

(١) شرف الدين النووي.

فقد نظر ابن الفخار في بعض كتبه ، فاطلع على شرح التسهيل وهو من أجل كتب ابن مالك ، ولعله من أجل ما ألف في بابه - ونظر أيضاً في شرح عدة الحافظ وعدة اللافظ (٢) ، فظهرت له آراء لا يوافق فيها ابن مالك .

وما هو جدير بالاشارة أنَّ ابن الفخار عرض لابن مالك في حوالي ثلاثة عشرة مسألة ، كلها خالفه فيها إلا مسائلتين (٣) . فهذا الموقف من ابن الفخار يسترعي الانتباه والوقوف عنده لمعرفة الدافع من ورائه .

لعل الذي دفع ابن الفخار إلى الوقوف من ابن مالك هذا الموقف هو اعظمه له ، فمعظم عليه أن يقع في تلك الأوهام حسب تصوره هو ، وأن تقي دون أن تحرر فيتلقها طلب العلم على ما فيها . ولا أظن أن ابن الفخار يدفعه إلى ذلك دافع آخر ، وإنما وصفه بعض الأخيان باللامام (٤) .

وما يدل على أنَّ ابن مالك يحتل منزلة رفيعة عند ابن الفخار هو احتفاله بالرَّد عليه ، ليكون مقدار الرَّد على قدر منزلة المردود عليه ،

(١) انظر مقدمة أكمال الأعلام بتثليث الكلام : ٢٣ - ٢٤ .

(٢) انظر ص ١٢٦ .

(٣) انظر تلك المسألة في الشرح : ٨٤ و ١٠٤٠ وهذا إلا خبرة وافق ابن مالك فيها مذهب سيبويه .

(٤) الشرح : ٢٣٩ .

فقد أطال وجلّ في بعض تلك المسائل ، ولا أحسب أنّ " وراء ذلك إلا
جحالة المردود عليه ."

وبعد هذه التوطئة فانني رأيت أن اعرض احدى مسائل ابن مالك
ورد ابن الفخار عليها ، ثم أشير الى بقية المسائل في مواضعها من الشرح .
و تلك المسألة هي : الاضافة على معنى "في" .

لقد ذكر ابن الفخار أن الاضافة المعنوية على قسمين :
أحدهما : أن تكون على معنى اللام كفلام زيد ، وسرج الفرس .
والثاني : أن تكون على معنى " من " وهي اضافة الشيء الى جنسه
كقولك : خاتم حديد ، وثوب خز .

ثم بعد ذلك ذكر أنّ ابن مالك زاد قسماً ثالثاً ، وهو أن تكون
الاضافة على معنى " في " وأن ابن مالك يقول : إنّ هذا القسم ثابت
بالنقل الصحيح كقوله تعالى : * وهو أَلَدُ الْخَصَامُ ^(١) ، وقوله :
* تربص أربعة أشهر ^(٢) وقوله * بل مكر الليل والنهر ^(٣) ،
وقوله * يا صاحبي السجن ^(٤) . وفي الحديث " فلا يجدون عالما
أعلم من عالم المدينة ."

وبعد أن عرض رأي ابن مالك هذا وبعض أدلةه عقب على
ذلك بأن ليس فيما أورده دليل وثيق .

(١) البقرة : ٠٢٠٤

(٢) البقرة : ٠٢٢٦

(٣) سباء : ٠٣٣

(٤) يوسف : ٠٤١ ، ٣٩

أَمَّا قوله * وهو أَلْدُ الخصام * فمحمول على أن معناه شديد الخصم ، وازا كان كذلك فاضافته غير محسنة ؛ لأنها اضافه الى صفة مشبهه ، والاضافة غير المحسنة ليست على تقدير حرف بين المضاف والمضاف اليه ، الا ترى أَنْ قوله : حسن الوجه ليس بين المضاف والمضاف اليه حرف منوي ينسب اليه الخفض ، وانما هذه الاضافة مشبهة بالإضافة المحسنة .

وأَمَّا قوله * تربص أربعه أشهر * و * بل مكرالليل والنهر * وما أشبهه ، فانه لم يضف الى الظرف حتى نصب الظرف على أَنْه مفعول به مجازا ، فهو من باب اضافة العامل الى معموله كما قال سيبويه في قولهم :

* يا سارق الليلة أهل الدار *

على أَنْ الليلة مسروقة لا مسروق فيها ، ولو كانت كذلك لم تجز الاضافة اليها أصلا . على هذا اجماع النحويين ، وهذا معلوم مقرر عند المعربين . نعم اذا فسر المعنى قيل : انه على معنى " في " ، أى في الاصل ، لا على أَنْ " في " مقدرة في النية تقدير اعراب بين المضاف والمضاف اليه .

وأَمَّا * يا صاحبي السجن * فانها من باب اضافة الملابسة ، وهذا معلوم كقوله :

* اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة *

واضافة الملابسة مقدرة باللام ، كأنه قال : يا صاحبي السجن ، وهي مصاحبة الملائمة كما تقول : فلان صاحب الصلاة ، أى ملازمها ، وأصحاب الجنة ، وأصحاب النار ، وكل ذلك على معنى اللام .

وتقدير الاضافة في " يا صَاحِبِي " بـفِي إِنَّا يُعْطِي أَنْهَا أَصْطَحُها
في السجن ، لأنَّ التقدير عنده يا صَاحِبِي في السجن ، ولا يعطى هذا
معنى الملازمة المفهومة من تقديرنا نحن ، لأنَّه عليه السلام مكتَث في
السجن سبع سنين عند أَكْثَر المفسرين .

ثم قال : وإنما قال ابن مالك في هذا ما قال اقتداءً بالزمخشري ، وقد غلط الزمخشري في المسألة حيث قال مستشهدًا على أن "الاضافة على معنى "في " بقولهم :

* يا سارق الليلة أهل الدار *

إن الليلة مسروق فيها لا مسرورة ، وهذا غلط بين ، ولا يظهر من كلامه
أنه أراد في الأصل ، ومن هذا الأصل عالم المدينة ، أي عالم للمدينة
كل ذلك على سبيل الاختصاص المجازي فاسلك هذا المسلك بكل ماجاء
من هذا النحو ، وما وقع في كلام المعربين من تقدير "في" فإنه تفسير
معنى لا تفسير اعراب .^(١)

هذه هي المسألة التي اقتصرت عليها من ردود ابن الفخار على ابن مالك وهناك مسائل أطول من هذه وأكثر بسطاً أكتفي بالإشارة إليها لمن أراد مزيداً، وهذه صفحاتها :

وهي من السائلات المهمة في الرد على ابن مالك، ٢٣٥، ٢٠٩، ١٣٤، ١٧٦، ١٢٦ وما بعدها، ٢٥٢، ٢٥١ وما بعدها، ٥٣٢، ٣١٤ وفيها رد أيا على المسير وابن كيسان والسهيلي، ٥٣٢ وما بعدها،

(١) الشرح ٤٠٢، ٤٠٣، ٤ مع تصرف بعض الآية بيان .

ثالثاً : مخالفته لأبي الحسن بن عصفور :

ألف أبو الحسن بن عصفور كتبها كثيرة في فن العربية ، وما ظهر منها يشهد بجلالة قدره كشرح الجمل ، والضرائر ، والممتع ، والمقرب .
فلمّا ألف ابن الفخار كتابه هذا كانت استفادته من شرح ابن عصفور كبيرة ، لتواردهما على كتاب مشروح واحد ، وقد أشرت في هوماش التحقيق إلى كثير من مواضع استفادته ابن الفخار من أبي الحسن ابن عصفور .

و مع أنه استفاد منه في مواضع متعددة إلا أنه رد عليه كثيراً خاصة في المسائل التي يختلف فيها ابن عصفور مع أبي الحسين بن أبي الربيع ، ومن النزد اليسير أن يتوسط في الحكم بين ما يذهبان إليه مع اشراب ذلك الجنوح إلى مذهب أبي الحسين بن أبي الربيع .^(١)

فكان دائمًا هواء مع أبي الحسين بن أبي الربيع . فجاء في بعض ردوده على ابن عصفور ما يشعر بالتحامل عليه نحو قوله : " ولم يصنع ابن عصفور في الموقف شيئاً " ^(٢) ، وهذا يذكرنا أنه ذات مرة ذكر عن ابن عصفور أنه أساء أدبه مع شيخه أبي علي الشلوبين .^(٣)

ولعل هذا الموقف الذي يقفه ابن الفخار من أبي الحسن بن عصفور موقف موروث ، فقد ذكر بعض من ترجم لاً^٤ أبي الحسن بن عصفور أنه كانت بينه وبين استاذه أبي علي الشلوبين جفوة . وابن عصفور

(١) الشرح : ٠١٥٢

(٢) الشرح : ٠٥٤٦

(٣) الشرح : ٠٣٥٨

وابن أبي الربيع من أنجب تلاميذ أبي علي الشلمين ، الاّ أن ابن أبي الربيع من أحب تلاميذ أبي علي إليه ، ان لم يكن أحبيهم على الاطلاق ، على خلاف ابن عصفور ، فمن المتوقع أن يكون ابن أبي الربيع من ينافح عن استاذه ويرد على ابن عصفور وغيره ، ثم نقل ابن أبي الربيع تلك المحبة لاستاذه إلى تلاميذه ، ومن أبرهم وأحبيهم إليه أبو اسحاق الغافقي أعلى أساتذة ابن الفخار وأحبيهم إليه ، فهذه سلسلة علمية ورثت علم أبي علي الشلمين ، فأشر ذكر احترامه ومحبته ، ولو من طرف قد يكون خفيا ، لكل ما تقدم رأيت أن ابن عصفور جدير بأن أضعه في قائمة من رد عليهم ابن الفخار .

الاّ أن هذه الردود لم تصطبغ بما اصطبغت به الردود على ابن مالك من اطالة ، فهو في غالبيها قصيرة سهلة الادراك .

وبعد هذا فانتي أود أن أشير إلى أن ابن الفخار لم يرد جميع آراء أبي الحسن بن عصفور ، فهناك موافقات له ، بل انه في بعض المواطن دفع الاعتراض عن أبي الحسن بن عصفور ^(١) ، الا أن الاعتراضات كثيرة ، واليك أنسوجا من تلك الردود وهي في رابع الخبر .

قال أبو الحسن بن عصفور : " ومنهم من ذهب إلى أن المبتدأ هو الرافع للخبر ، وذلك باطل بدللين :

أحدهما : أن المبتدأ قد يرفع فاعلا نحو قوله : القائم أبوه ضاحك ، ولو كان رافعا للخبر لا بد ذلك إلى اعمال عامل واحد في معمولين رفعا من غير أن يكون أحدهما تابعا للأخر ، وذلك لا نظير له .

(١) انظر الشرح : ١٥٢ ، ٢٢١ ، ٠٤١٨

والآخر : أنّ المبتدأ قد يكون اسمًا جامداً نحو : زيد ،
والعامل إذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معموله عليه ، والمبتدأ يجوز
تقديم الخبر عليه ، فدل ذلك على أنه غير عامل فيه . هذا نص أبي
الحسن بن عصفور من كتابه ^(١) .

وقد رد ابن الفخار مذهب ابن عصفور هذا فقال : " وهذا
نظر ضعيف . أمّا قولك : القائم أبوه ذاهب ، فإنّ القائم لم يرفع
الفاعل من حيث هو مبتدأ ، بل من حيث هو اسم فاعل بمنزلة الفعل ،
وأمّا رفعه الخبر فمن حيث هو مبتدأ . لا من حيث هو اسم فاعل بمنزلة
الفعل ، فيظهر أنّه ظن أنّ رفعه الأسمين من وجه واحد ، وينظر
إلى هذا الظن ما أورده بعض المذاكرين في مسألة : ضرب زيد أحسن ،
قال : إذا كان الخبر مرفوعاً بالمبتدأ الذي هو " ضربني " فهو من
صلته ، والصلة والموصول لا يستقل منها كلام ، فأجبته بنحو ما تقدم ، وهو
أنّ رفعه للخبر من حيث هو مبتدأ لا من حيث هو مصدر ، وعمله في صلته
من حيث هو مصدر لأنّ حيث هو مبتدأ ، فهما وجهان مختلفان ، وزانه
الصلة في الدار المقصوبة ^(٢) ، وشار الغلط عدم التحقيق .

وأمّا الجواب عن الثاني ، فإنّ عمل المبتدأ في خبره ليس محمولاً
على غيره ولا مشبهاً به ، وإنما عمل فيه بشرط الاوليية الوضعية وعدم العوامل
اللغوية ، وهذا المعنى فيه موجود ، وإن تقدم خبره عليه ، وإنما يمتنع
العامل من العمل في معموله مقدماً عليه إذا كان محمولاً على غيره فـ
العمل وشبهاً به من جهة مـا ، ويلزم في العمل طريقة واحدة اشعاراً
بهذا المعنى ^(٣) .

(١) انظر شرح الجمل له : ٣٥٢/١ ، والشرح : ٢٦٤-٢٦٥ .

(٢) انظر ما يأتي في (منهج ابن الفخار في شرح الجمل) .

(٣) الشرح : ٢٦٥ .

هذا أنسوج من رد ابن الفخار على أبي الحسن بن عصفور ،
واليك بعض الحالات الى صفحات بعض الردود الاخرى :

٦٩٦ ، ٣٥٦ ، ٢٩١ ، ٣٦٤ ، ٣٦٦ ، ٤٩٥ ، ٥٤٦ ، ٤٩٦

٢٠٦ ، ٢٥٣ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ - ٨١١ ، ٨١٠ ، ١٠٠٤

رابعا : مخالفته لأبي الحسين بن أبي الربيع :

يتصل ابن الفخار بصلة وثيقة بأبي الحسين بن أبي الربيع ، فقد
انتقل أبو الحسين من اشبيلية اثر سقوطها في أيدي النصارى إلى
سبعة فكانت حلقة من حلقات العلم المشهورة في سبعة ^(١) أخذ فيها
أبواسحاق الغافقي ، وأبوبكر بن عبيد وغيرهما ، وهما من شيوخ الأستان
ابن الفخار ، وكان جل انتفاعه بأبي اسحاق الغافقي ^(٢) ، فمن هنا سرت
إلى ابن الفخار محبة شيخ شيوخه ، علاوة على أن ابن أبي الربيع كان
^(٣)
من أربع أئمة العصر.

فالناظر إلى أقوال أبي الحسين بن أبي الربيع من خلال شرح ابن
الفخار هذا يجد أنها تحظى بكل تأييد واحترام مع كثرتها ، هذا
بالاضافة إلى أنه كثيراً ما يصف ابن أبي الربيع بالاستاذ مما يدل دلالة
واضحة على ما ذكرته ، وأبعد من هذا ، فإن المسائل التي خالف فيها
ابن الفخار ابن أبي الربيع يسيره جداً فلم أر إلا مسألتين ذكرهما دون
أن يذكر أنه يخالف ابن أبي الربيع ^(٤) . والثالثة صرّح فيها بأنه

(١) شيخ العلم وكتب الدرس في سبعة : ٢٤ ، ٦٤ ، ٠

(٢) الاحاطة : ٣٦ / ٣

(٣) انظر برنامج ابن أبي الربيع ضمن مجلة معهد المخطوطات ، الجزء

(٤) الشرح : ٤١٨ ، وانظر المسألة الأخرى في البسيط : ٢٩٩ ،

وهي في الشرح : ٣٤٢ - ٣٤٣ دون أدنى اشارة إلى مذهب ابن أبي
الربيع .

يذهب مذهبًا مخالفًا للمذهب أبي الحسين بن أبي الريبع وهي :
النسبة إلى اثنين ، والى اثنى عشر سمي بهما ، وهذا هي هذه :
ذكر أبو الحسين بن أبي الريبع أنه لفرض أن هناك رجلين
أحدهما اسمه اثنان والأخر اسمه اثنا عشر لم ينسب اليهما لوجود اللبس ،
وذلك أن الاسم إذا كان مركبا ونسب إليه حذف عجزه ونسب إلى
صدره فإذا حذف من اثنى عشر العجز اتفق مع اثنين في اللفظ ، ففي
النسبة إلى هذه الصورة لبس .

هذه حجة أبي الحسين بن أبي الريبع .

وأما ابن الفخار فإنه يجيز ما منعه أبوالحسين فيقول :
”وعندى أنّه يجوز النسبة إليه ، ولا يراعي اللبس في الأعلام ، ألا
ترى أنّ النسبة إلى المثنى والمجموع جمع سلامة أو جمع تكسير بالرجوع
إلى الواحد كائناً ما كان ، وذلك كله يشبه النسبة إلى الواحد ، وكذلك
إذا سميت بزيدين ، أو بالزیدین وحکیت اعرابهما نسبت اليهما
كالنسبة إلى الواحد ، ولا ذكر في ذلك خلافاً وبالله التوفيق ” .^(١)

هذا كل ما رأيته من مخالفات ابن أبي الريبع ، ولعل هناك
سائل لم أتبه إليها مع أنني اجهدت نفسي في احصائها .
هذا جزء يسير من مخالفات ابن الفخار لبعض أئمة النحوة ،
وقبل أن أختم هذا البحث فإنّ من الجدير بالتتبّيه الاشارة إلى مخالفته
أبا حيان الغنّاطي والرّد عليه .

رأب ابن الفخار على ذكر بعض الحكايات المختلفة التي لها
علاقة بما هو بصدره من سائل نحوية .

فابن الفخار يمنع تقديم التمييز عن تمام الكلام على عامله الفعل
تبعاً لسيبوية ، وابن مالك . وفي ثناه تقريره لهذه المسألة ذكر
حكاية عن أبي حيان موءداها أن أحد أصحابه هو كان بالقاهرة فسأل
أبوحيان عن مذهب مدرس العربية بغرناطة في تلك المسألة ، وأبوحيان
يعني بمدرس العربية بغرناطة ، ابن الفخار ، إذ كان متصدراً للتدريس
بالمدرسة النصرية بغرناطة^(١) - فأجابه بأن مذهب المعن^(١) ، فذكر
أن أبو حيان قال : الصحيح الجواز قياساً وساعاً ، وأنه أخرج ببيضة
على "ابن مالك"^(١) ، قرأ عليه فيها وجه القياس ، وأنشد من السماع
أبياتاً كثيرة ، هذا مجلل تلك الحكاية . فما كان من أبين الفخار إلا
أن ردَّ هذا المذهب فقال : "يرحم الله الشيخ أبو حيان ، لقد أغلَّ أصلاً
عظيماً من أصول النحو مع كثرة دوره على ألسنة المعربين ، وذلك لأن تقديم
التمييز على عامله إذا كان فعلاً لو كان جائزاً عند العرب كالحال لكثير
نظم ونشر كثرة لا يمكن فيها تأويل ، كما كثر تقديم الحال على عاملها
إذا كان فعلاً نظماً ونشرًا كثرة لا يمكن فيها تأويل ، فلما كان الأمر
على خلاف ذلك دلَّ دلالة واضحة على امتناع العرب من تقديمهم على عامله
وإن كان فعلاً ، واختصاص ذلك بالشعر مع كثرة استعماله دليل على أنه
من ضرائمه ، وبالله التوفيق .

ثم أخذ ابن الفخار في ايراد كلام ابن مالك واتباعه كل وجه منه بما يراه مناسباً، وبسط المسألة هناك^(١)، اذ بها طول لا يحتمله المقام.

وفي ختام هذا المبحث فانتي رأيت أن أشير إلى بعض الآئمة الذين خالفهم ابن الفخار، واقرن بذلك صفحات الموضع المردودة لمن أراد مزيداً من معرفة مخالفات ابن الفخار، فهو علاه هم حسب وفياتهم :

٥٤٩	:	الكمائى	(١)
٥٤٣	:	الفراء	(٢)
٠١١٤٢، ٩١٢، ٤٩٢	:	الاُخْفَش	(٣)
٠٨٣٥، ٦٨٥	:	البرد	(٤)
٠١٠٠٣، ٩١١	:	الزجاج	(٥)
٠٢٩٣	:	ابن السراج	(٦)
٠١٠٠٣، ٢٠٢	:	السيرافي	(٧)
٠١١٥٢، ١١٢٠، ٩١٢، ٥٢٢	:	الفارسي	(٨)
٠٤١٩-٤١٨	:	ابن العريف	(٩)
٠٨٠٠	:	ابن بابشاذ	(١٠)
٠٩١٢، ٨٠٩-٨٠٨	:	ابن السيد	(١١)
٠٥٦٥، ٤٠٣، ٢٨٢	:	ابن الطراوة	(١٢)
٠٩٦٥، ٢٤٣	:	ابن الباذش	(١٣)
٠٦٥٠، ٢٣٧	:	السهيلى	(١٤)
٠١٠٥٠، ٩١٠-٩٠٩	:	ابن خروف	(١٥)

(١) الشرح : ١٠٣٩ وما بعدها ، وقد أوردت هذه المسألة في مبحث الاستشهاد بالشعر .

- (١٦) ابن معطي : ٠٣١٣
(١٧) أبو علي الشلوين : ٠١١٢٠
(١٨) ابن أبي العافية : ٠٢٩٥
(١٩) ابن الحاجب : ٠٩٦٥
(٢٠) ابن الضائع : ٠١٠٥٠، ٠١٤٠، ٩٢٩، ٢٢٦، ١٥٢
(٢١) أبو بكر بن عبد الله : ٠٩٩٣
(٢٢) أبو محمد عبد المهيمن الحضرمي : ٠٨٣٠
(٢٣) أبو بكر بن زيد : ٠١٠٦٢

(٦) موقف ابن الفخار من البصريين والكوفيين :

اعتاد كثير من الباحثين أن يشيروا في "أبحاثهم الى مدرسة الكوفة ومدرسة البصرة ومدى تأثر من يكتبون عنه بآرائهم ، مع أن جل النحاة ينتحون الى مدرسة البصرة ، وان كان هناك من أطّال التشقيق في هذه المدارس وجعلها اكبر من مدرستين .

و مع ذلك فانني في هذا المقام أشير الى أن ابن الفخار بصرى المذهب ، يحكي مذهب الكوفيين ثم يرجح مذهب البصريين عليه .

ويكفي في هذا المقام أن أذكر أن ابن الفخار يحكي في احدى المسائل مذهب الكوفيين ويرى رجحانه ثم يتركه لمخالفته لنص سيبويه ، وتلك المسألة هي مسألة "من" الابتدائية . فالكوفيون يقولون : ان "من" يصح دخولها على الزمان ، ويستدللون بقوله تعالى ﴿ لِمَسْجِدٍ أُسَسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ۝ ﴾^(١)

والبصريون لا يجيزون دخول "من" على الزمان ، ويتأولون الآية على حذف مضارف تقديره : من تأسيس أول يوم . فمن هنا عندهم وان دخلت على الزمان في الظاهر فهي داخلة على المصدر في الأصل ، والاعتماد على الأصول دون العوارض ، هذه هي حجة البصريين كما ذكرها ابن الفخار.^(٢)

على أن أبا عبد الله بن عبد المنعم ، وهو أحد شيوخ ابن الفخار

(١) التوبة : ٠١٠٨

(٢) الشرح : ٦٢٥ ، وانظر الانصاف : ٣٢٢

رد على البصريين قال في هذه المسألة : " هذا التأويل يوءى إلى التسلسل ، لأنّه مهما قدرنا مقدراً قدرنا قبله زماناً ، لأنّ الموضع موضع تاريخ ، والتاريخ إنما يقع بالزمان دون المصدر ، وإذا جاء بال المصدر مقدم الحاج ، فلا بدّ من تقدير الزمان ، وذلك يوءى إلى ما لا نهاية له ، فذلك باطل ، فقوى احتجاج الكوفيين بهذه الآية ".^(١)

ثم ذكر ابن الفخار أنّ " الفارسي مستوقف في المسألة وأنّه قال : إن كثرة دخول من على الزمان كثرة تقتضي القياس فالقول قول الكوفيين ، وإن لم يذكر فالقول قول البصريين .

ثم عقب على ذلك ابن الفخار فقال : " ولو لأنّ ظاهر كلام سيبويه ما قاله أبو القاسم لقلنا في المسألة بقول الكوفيين ، لأنّه تأتي مواضع يعسر فيها التأويل ، وهذا كاف في المسألة إن شاء الله ".^(٢)

وقول أبي القاسم الذي أشار إليه وأنّه ظاهر كلام سيبويه هو : " ولو استعملت " من " في هذا الباب مكان " منذ " فقلت : ما رأيته من يومين أو من شهرين " كان قبيحاً ، وأهل البصرة لا يجيزونه ".^(٣)
وأما قول سيبويه فهو " وأما من ف تكون لابتداء الغاية في الأماكن ، وذلك قوله : من مكان كذا إلى مكان كذا ، وتقول إذا كتبت كتاباً : من فلان ، فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها ".^(٤)

(١) الشرح : ٦٢٦ ، وانظر مذهب ابن عبد المنعم أيضاً ص ٣٦٨

(٢) الشرح : ٥٢٦

(٣) الجمل : ١٣٩

(٤) الكتاب : ٤/٢٢٢ ، وانظر : ١/١٧

وَمَا تَقْدِمْ فَانْ ابْنُ الْفَخَارِ كَانَتْ عِنْدَهُ حِجَةُ الْكُوفَيْنِ رَاجِحَةً
لِقَوْةِ دَلِيلِهِمْ ، مَعَ تَوْجِيهِ شِيخِهِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمَنْعِمِ ، إِلَّا أَنْ ذَلِكَ
مُخَالِفٌ لِنَصِّ سَيِّبُوِيهِ الَّذِي ذَكَرَهُ سَابِقًا فَلِذَلِكَ عَدْلٌ عَنْ رَأْيِ الْكُوفَيْنِ إِلَى
نَصِّ سَيِّبُوِيهِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنْ سَيِّبُوِيهِ لَمْ يَذْكُرْ لِلْمَسْأَلَةِ شَوَاهِدَ تَوْهِيدِ
مَا قَالَ .

وَلَا يَفُوتُنِي أَنْ أَذْكُرْ أَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ تَعْرَضُ لَهَا أَبْوَ الْبَرَكَاتِ الْإِنْبَارِيِّ ،
وَرَجَحَ مَذْهَبُ الْبَصْرَيِّينَ وَبَسْطُ الْمَسْأَلَةِ أَكْثَرُ ، لَكِنْ يَبْقَىُ قَوْلُ
الْإِسْتَانَزِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمَنْعِمِ قَوْيَاً . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ سَقَتْهَا هُنَا لِتَبْيَنِ مَوْقِفِ ابْنِ الْفَخَارِ مِنَ الْكُوفَيْنِ ،
وَقَدْ تَعْرَضَتْ لَهَا فِي مُخَالَفَتِهِ لِسَيِّبُوِيهِ ، وَأَنَّهُ لَمْ تَرْجِحْ لَدِيهِ حِجَةُ الْكُوفَيْنِ
رَغْمَ رِجْحَانِهَا عَنْدَ شِيخِهِ ابْنِ عَبْدِ الْمَنْعِمِ ، لَا تَنْهَا خَالَفَتْ ظَاهِرُ سَيِّبُوِيهِ
فَقَطْ .

وَبَعْدَ هَذَا فَلَا أَكَادُ أَجْدُ مَسْأَلَةً رَجَحَ فِيهَا قَوْلُ الْكُوفَيْنِ رَغْمَ كَثْرَةِ
مَا يَنْقُلُهُ مِنْ أَقْوَالِهِمْ وَرَغْمَ أَنَّهُ يَنْقُلُ مَوْافِقَةً بَعْضِ الْأَئِمَّةِ لَهُمْ كَابِنِ خَرْوَفِهِ .
وَهُنَا أَسْوَقُ بَعْضِ النَّمَاذِجِ مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي جَرَى فِيهَا نِزَاعٌ
بَيْنَ الْكُوفَيْنِ وَالْبَصْرَيِّينَ وَقَفَ فِيهَا ابْنُ الْفَخَارِ مَوْقِفُ الْمَنَاصِرِ لِلْبَصْرَيِّينَ .

(١) ذَهَبَ الْبَصْرَيُونَ إِلَى أَنَّ الْإِسْمَ مُشَتَّقٌ مِنْ "سَمَفَّ" وَذَهَبَ
الْكُوفَيْنَ إِلَى أَنَّهُ مُشَتَّقٌ مِنْ "وَسَمَّ" ص ٤٠ .

(٢) ذَهَبَ الْكُوفَيْنَ إِلَى أَنَّ الْمَصْدِرَ مُشَتَّقٌ مِنَ الْفَعْلِ ، وَذَهَبَ الْبَصْرَيُونَ
إِلَى أَنَّ الْفَعْلَ مُشَتَّقٌ مِنَ الْمَصْدِرِ ص ٣٢ - ٣٣ .

(٣) ذَهَبَ أَكْثَرُ الْبَصْرَيِّينَ إِلَى أَنَّ "رَبَّ" لِلتَّقْلِيمِ وَذَهَبَ الْكُوفَيْنَ
وَبَعْضُ الْبَصْرَيِّينَ إِلَى أَنَّهَا لِلتَّكْشِيرِ . ص ٣٢٥ - ٣٢٦ .

- (٤) ذهب البصريون وطائفة من الكوفيين الى أن نعم وبئس فعلان ،
وذهب الفراء وطائفة من الكوفيين الى انهم اسمان . ص ٥١٩
- (٥) اختار الكوفيون في باب التنازع اعمال الاول ، واختار البصريون
اعمال الثاني : ٥٤٦
- (٦) المصدر العامل ينصب عند الكوفيين ولا يرفع وهو عند البصريين
يرفع وينصب ص ٥٢١
- (٧) منع البصريون جمع تمييز كم الاستفهامية ، وأجازه الكوفيون . ص ٦١٢
- هذه بعض المسائل التي دار الخلاف فيها بين البصريين والكوفيين
وكان ابن الفخار يرجح مذهب البصريين ، واليك ارقام بعض الصفحات التي
كان فيها خلاف بين البصريين والكوفيين رجح فيها عند ابن الفخار مذهب
البصريين وهي :
- ٢٦ ، ٢٤ ، ١٧٦ ، وقد كتبت اختياراته وهي العطف على الضمير
المخوض ، ١٩٣ ، ١٩٦ ، ٢٠٠ ، ٢٢٢ ، ٦٠٠ ، ٥٩٥ ، ٣١١ ، ٢٠٠ ، ٢٥٠ ، ٩٠٥
- هذه بعض المسائل وليس كلها .

(٢) توجيهاته :

قال لسان الدين الخطيب في الاحاطة أن ابن الفخار
”يُفجِّر بالعربية تفجر البحر ويسترسل استرسال القطر . . . ولا يمْعِزه
توجيه ولا تشذ عنه حجة“^(١).

وفي هذا الكتاب كثير من توجيهات ابن الفخار المفيدة التي
توءيد ما ذهب إليه تلميذه ابن الخطيب ، وللتدليل على ذلك نذكر
هنا بعض النماذج من تلك التوجيهات ثم نحيل إلى بعض تلك
التوجيهات لمن أراد الاستزادة .

١ - المضاف إليه لم يبين مع تعدد موجب البنا فيه .
من المسلم به في النحو أن المضاف إليه مجرور بالإضافة ، وهذه
القاعدة مطردة لا تترافق ، الا أن ابن الفخار ذكر أن سائلاً سأله فقال :
”المضاف إليه إضافة معنوية واقع موقع التنوين ، ومضمن معنى حرف
الإضافة ، وهو اللام ، أو من ، وكلاهما مذكور في أسباب البنا ، والحاصل
أنه شبيه بالحرف من جهتي تضمنه معناه ووقعه موقعه .
أما شبيهه بتضمن معناه ظاهر ، لحصول المشاركة فيما هو
للحرف وضعا .

وقد تقرر أن موجب البنا مخالف لموجب منع الصرف في نفي اشتراط
التعدد ، وقد تعدد هنا موجب البنا ، فبناو ، أكـد من بـنا ، ما اتـحد
فيـه سـبيـه ، فـما الجـواب ؟

فأجاب أبو عبد الله بالجواب التالي :

”الواقع موقع الحرف ، أو تضمن معناه ، أمّا أن يكون على وجه
الجواز كهذا الذي نحن بسبيله ، وأمّا أن يكون على وجه اللزوم .
فالاًول لا يوجب بنا ، لضعفه بعروضه ، وقوّة أصل الاسمية بالتكلّم ،
والخروج عن الأصل لا يكون الا بسبب قوى .
والثاني هو الذي يوجب البناء ، لقوّته باللزوم ، وهذا هو
المذكور في أسباب البناء ، وقد أورد ابن جنني سوًالا في الظروف المعتبرة
لم لم تبن وقد تضمنت معنى حروف الدعا ؟
وأجاب بنحو ما ذكرناه ، من أمّا ذلك التضمن لا حكم له ، لكونه
على وجه الجواز ، فهو بصدر الاستعمال ، فلم يعتد به لذلك ، لأنّه
يبيّنه للبناء ، مثل أمّا يقطع عن الإضافة ، فيسرع إليه البناء بخلاف الاسم
الذي لم يتقدّم إليه تمهيّة ، وبهذا فرقوا بين نحو : قبل وبعد ، وبين
كل وبعض .

فأمّا امتياز نحو عندك ودونك مع لزوم التضمن وعدم الاستعمال
فقد يقال : إنّ هذا اللزوم إنما هو من جهة أخرى ، وهي عدم التصرف ،
لا من جهة التضمن الذي الغرض به البناء .

وقد يقال : إنّ هذا التضمن ليس باللازم من جهة زواله
إذا جرّا بحرف ” من ” - والله أعلم . وبيو نس ما ذكرناه آنفاً ما رواه
سيبوبي في باب النداء ، وهوأن المنادى أمّا أن يلزم النداء ولا يغافله ،
أو يكون على وجه الجواب .

فالاًول لا يجوز نعته عنده ، للزومه موضع ما لا يصح نعته .

والثاني : لا يستبع نعته ، لعروضه في ذلك الموضع ، وعدم لزومه ،

(١) وهذا ظاهر ان شاء الله .

٢ - وجه عمل أمثلة المبالغة :

ذكر أبو عبدالله أن أمثلة المبالغة تعمل عمل اسم الفاعل ،
واسم الفاعل إنما عمل لجريانه في اللفظ على فعله ، وهي لم تجر على
أفعالها ، فجعلوا زيارة المعنى الذي فيها قائماً مقام ما فاتتها من الجريان ،
لأنَّ اعتبار المعنى أقوى من اعتبار الجريان .^(١)

ثم ذكر بعد ذلك أن تصفيير اسم الفاعل يستلزم تقييد الفعل
الذى هو عدة العمل وتضييف جانبه ، فلذلك لم يعمل اسم الفاعل مصغراً ،
فالتكثير هو الذى جعل أمثلة المبالغة تعمل .

ثم قال بعد ذلك : " وانظر الى مسألة قلت سرت حتى أدخل
المدينة ، في باب حتى في الْفَعَال ، فان العرب تنصب المضارع في هذا
الوضع ؛ لتقليل سبب الدخول وتضييفه ، فاذا قلت : كثراً سرت
حتى ادخلها ، فانك ترفع ، لأنَّ الموضع موضع تكثير ، فالفعل حاصل
وهو سبب الدخول ، وهذا تدقيق في الموضع فتأمله ، فانك لا تجده
هكذا ، وبالله التوفيق .^(٢)"

٣ - الواو، وأوكل واحدة تقع موقع أختها وتحتمل معناها
فعدلوا عن ذلك الى صورة تكون نصاً على المعنى
المراد .

ذكر ابن الفخار أن العدد المركب من أحد عشر الى تسعة عشر
الاصل فيه أن يعطى الجزء الثاني على الاول بالواو فنقول شـلا

(١) الشرح : ٤٦٩

(٢) الشرح : ٤٧١

خمسة عشر ، ولما كان العطف بالواو في أصل وضعيتها يحتمل أكثر من وجه عدلوا عن هذا الأصل إلى صورة لا احتمال فيها وتعطى المعنى الذي قصد به الواو ، فمحذفوا تلك الواو وركبوا الصدر مع العجز فقالوا : خمسة عشر ، فلم يعد هناك احتمال وكان هذا زيادة في الاختصار .

والاحتمال الذي يكون مع الواو هو أننا إذا قلنا : اشتريته

بخمسة عشره يحتمل أربعة أوجه :

أحداها : أن يكون جميع العدد المذكور شيئاً واحداً .

الثاني : يحتمل أن يكون المشتري قد اشتري في وقت بخمسة ثم اشتري في وقت آخر بعشرة .

والثالث : يحتمل عكس الاحتمال الثاني بأن اشتري بعشرة ثم اشتري بعد ذلك بخمسة .

الرابع : أن تكون الواو بمعنى أو كقولهم : خذه بما عزوهان ، فإنه على معنى خذه بما عزاوهان . هذا معنى
(١) كلامه في المسألة .

ثم عقب على ذلك ابن الفخار يقوله : فلما كان لفظ الأصل [أي مع الواو] دائراً بين هذه المقاصد عدلوا عنه إلى صورة تكون نصاً على المعنى المخصوص بالواو وضعاً مع ارادة الاختصار .
(٢)

(١) الشرح : ٥٨٥ - ٥٨٦

(٢) الشرح : ٥٨٦

ثم بعد ذلك ذكر حادثة تعضد ما ذكره ، وهو أنّه بعض أصحابه سألهم الشيخ أبو زكريا الدكالي عن وجه قوله تعالى * تلك عشرة كاملة * ^(١) بعد قوله * فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وبسبعيناً إذا رجعته * مع العلم بأن ثلاثة وبسبعين عشرة .

فأجابوا بأنّها من باب الفذلكة ، فقال لهم الشيخ : فما وجه الفذلكة هنا ؟ فقالوا ليعلمه العربى من جهتي الجمع والتفصيل ، فقال : ومع هذا ، فما وجه الاعلام بالشيء جملة وتفصيلا ، وأحد هما مفن عن الآخر ، فقلنا : لأنّه أبلغ في اشباهه في نفس السا مع ، فقال : ومع هذا فما وجه التوكيد في ذلك ؟ فقلنا : فأفادنا ، فقال : لما كانت الواو تقع موقع " أو " على معناها عند بعض العرب صار في المعنى اجمال فرفع ذلك الإجمال بـ " تلك عشرة كاملة " . ^(٢)

٤ - الفعل المعطوف بالفاء على فعل الشرط لا يجوز

رفعه .

ما ذكر ابن الفخار في باب الجزاً مسائل العطف على فعل الشرط ، فإذا وقع الفعل المعطوف بين الشرط والجزء نحو : من يكرم زيداً ويقصده يشكّره وكان حرف العطف الواو جاز في المسألة ثلاثة أوجه .

الجزء عطفاً على فعل الشرط قبله .

(١) البقرة : ٠١٩٦

(٢) الشرح : ٥٨٢ .

والنصب بأن مضمدة وجوباً بعد الواو .

والرفع على أن الواو واالحال ، والفعل خبر عن المبتدأ المحمد وفي
بعد الواو ، وهذا قليل ، لأن دخول واالحال على المضارع قليل^(١) .

فإن كان العطف بالفاء جاز في المسألة وجهان :

الجزم عطفاً على فعل الشرط .

والنصب بأن مضمدة بعد الفاء .

وأما الرفع فلا يجوز ، لأن لا يصح تقدير الحال هنا كما

صح مع الواو .^(٢)

وبعد هذا الإيجاز لجزء من سؤال العطف هذه نعود إلى توجيهه

ابن الفخار ، فقد ذكر أنه لوقال معترض " فهلّا سويت بين "ان " الشرطية و "ان" التوكيدية ، فجوزت العطف على الموضع كما جوزته في "ان" ، لأن كل واحد من معموليها مرفوع في الأصل ، فزال بورود الناسخ . فإذا كانوا يراعون الفرع في نحو قوله :

* ولا سابق شيئاً إذا كان جاءيا *

فراءعة الأصول أولى .^(٣)

(١) الشرح : ٨٤٦ - ٨٤٧ .

(٢) هذا تلخيص المسألة وانظر تفاصيلها في الشرح : ٨٤٢ .

(٣) الشرح : ٨٤٨ .

فما ذكره ابن الفخار يتلخص في ما يلي :

أن فعل الشرط والمبتدأ مرفوعات في الأصل ثم دخل عليهما
ما نسخ الرفع.

أن اسم ^{إن}_{إن} يجوز العطف عليه ، وهو في الأصل مرفوع بالابتداء ،
فيرفع مراعاة للأصل ، فلما جاز ذلك الرفع في المعطوف ، فقياساً عليه
يجوز العطف على موضع فعل الشرط ، لأنَّه مضارع مرفوع في الأصل .
ثم إنَّ العرب تراعي الفروع فتنصب باسم الفاعل حملاته على الفعل ،
فلما راعت الفرع كان الأُولى مراعاة الأصل ، وهو العطف على موضع
الفعل المضارع وهو مرفوع قبل دخول الجازم .

قال ابن الفخار : " والجواب أنَّ ذلك لا يجوز هنا ، لأنَّ"
العطف على موضع معمول الحرف إنما يكون على توهُّم سقوط ذلك الحرف ،
فإن كان سقوطه يدخل المعنى الذي سيق له الحرف لم يجز توهُّم سقوطه ،
وإذا امتنع ذلك امتنع العطف على موضع معموله ، وباب الشرط هذا من
هذا القبيل ، فالقول فيه كالقول في " ليت " و " لعل " من أخوات " إن " .
في امتناع العطف على الموضع ، لما ذكر ، وقد مضى الكلام في بابه .
فتتأمل هذه المسألة فإنها غريبة .^(١) انتهى .

هذه بعض النماذج التي تلقى بعض الضوء على جانب مهم
من الجوانب التي كان يعتني بها ابن الفخار ، بل لعله أهم جانب
يميز شخصيته العلمية ، وليك بعض الأرقام التي تحيل إلى صفحات
ظهر لابن الفخار فيها توجيهات يبدو لي أنها توجيهات فيها ما هو

جدير بالاشارة اليه ، فانتظر : ١٣٠ وفيها أنَّ الياً من "تفعلين" .
ضمير وليس حرفا ٤٢٨ - ٤٢٩ في الرد على ابن طحة ، ٥١١ في
اعمال "ما" عمل ليس ، وعدمه ، ٨٦٤ - ٨٦٥ في اجتماع الشَّيْءَ وَالظَّيْنَ
والقسم وأنَّجزاً للاُولِيَّةِ منها ، ١٠١٨ - ١٠١٩ مسألة يا زيد زيد
الطوبل ، ١٠٥٤ - ١٠٥٥ في مسألة النسبة الى كشف ومشتر ومتسب.

الفصل الثاني

شرح ابن الفخار للجمل

ويشتمل على الباحث التالية :

- توثيق نسبة الكتاب .
- منهج ابن الفخار في شرح الجمل .
- المقارنة بين شرحين من شروح الجمل .
- مصادره .
- شواهد .
- وصف نسخ الكتاب .

توضيق نسبة الكتاب :

ما من شك أن هذا الكتاب لابن الفخار الْبَيْرِي ، فقد كتب على غلاف نسخة "ح" ونسخة "ق" أنه لابن الفخار ، وإن كان كتب على نسخة الْأَصْل أنه "شرح جمل ابن عصفور لابن الفخار" وهو قول لا يصح ، لأنه ليس لابن عصفور كتاب يسمى الجمل ، وإنما له شرح على جمل الزجاجي ، وهذا خطأ من كاتب العنوان تحدث عنه في اسم الكتاب .

وما يوؤك نسبة لابن الفخار ما ورد من نقول عنه مختلفة
تارة تنسب النقل لهذا الشرح ، وتارة تتبه لابن عبد الله ، وهو في
هذا الشرح فما نقل منسوباً لابن الفخار في شرح الجمل ما نقله عنه
أبواسحاق الشاطبي في شرح الْأُلْفِيَّة ، وهو قوله "... وإن نظرت إلى
ما يتصور في "لا" على الجملة كثرة المسائل الجائزة ، وقد رفعها
شيخنا الاستاذ ابن الفخار الى مائة واحدى وثلاثين مسألة ، سمعناها منه ،
وهي في شرحه للجمل ^(١) وما نقله أبواسحاق على شرح الجمل لابن الفخار
^(٢) ثابت هناك .

وهناك نقول للشاطبي عن ابن الفخار ذكرتها في حواشـي
التحقيق سواء منها ما نص عليه الشاطبي أنه لابن الفخار ، أو ما أغلـه
^(٣) واهتدـيت إليه في شرحه للـأُلْفِيَّة .

(١) شرح الـأُلْفِيَّة للشاطبي : ٠٤٥٦/١

(٢) وانظره في الشرح : ٠١٠٢٠

(٣) انظر الشرح : ٣١٤ هـ ٣١٦ ، ٣٠٢ هـ ٣٢٣ ، ٢ هـ ٣٤٥ ، ١ هـ ٦٢٨ ، ٥ هـ ٣٣٤

٠

ومن نقل عنه الراعي في كل من عنوان الافادة ، والاجوبة
المرضية عن الاُسئلَة النحوية فيما صرّح بالنقل عنه من شرح الجمل
قوله فيه الاُجوبة المرضية ” قلت الجواب ما ذكره شيخ شيوخنا الامام أبو
عبد الله محمد بن علي بن الفخار الاندلسي الشهير بالبيري قال في شرحه
على جمل أبي القاسم الزجاجي : بينما نحن جلوس في حلقة الامام أبي
اسحاق الغافقي شارح الجمل أيضا بمدينة سبتة ٠٠٠ اذ دخل
عليها رجل أشعث أَغْبَر ذو أَطْسَار يعرف بابن واس ٠٠٠^(١) الس
آخره وهذه المسألة ثابتة في شرح ابن الفخار^(٢) .
ونقل عنه أيضا في مواطن أخرى غير هذا ذكرت طرفا منها في
اسم الكتاب .

وما نقله عنه في عنوان الافادة قوله : ” قال الاستاذ البيري
: لا ينبغي أن يجوز غير الكسر هنا ، لا مرين :
أحدهما : أن الفتح لم يأت في القرآن أصلا .^(٣)
الثاني : أن جواب القسم لا يكون إلا جملة اسمية أو فعلية ”
وهذا القول ثابت في شرح ابن الفخار^(٤) ، وهناك نقول أخرى نقلها
الراعي عنه نبهت على بعضها في حواشى التحقيق ، وفي هذا كفاية
لاثبات نسبة الكتاب لابن الفخار والاً فان هناك نقولا عنه في نفح
الطيب ، والافادات والانشادات لأبي اسحاق الشاطبي .

(١) الاُجوبة المرضية ١١٢-١١١

(٢) الشرح : ٨٢٠ - ٨٢١

(٣) عنوان الافادة : ١٦٩

(٤) الشرح : ١٤٩ هـ ٠١

منهج ابن الفخار في شرح الجمل :

سلك ابن الفخار في عرض مادة كتابه النحوية مسلك أبي القاسم الزجاجي ، فكان يورد جزءاً من نص الجمل ثم يقوم بشرحه هو وما يتعلّق به ، ولما كان هذا الكتاب في عداد التأليف الطويلة وأن الجمل كتاب مختصر ، فقد عمد إلى استيفاؤه كثيّر ما لم تشر إليه الجمل ، فعند له مسائل يعرف منها أنّ ما يقوله تحتها ليس مما يشتمل عليه مراد أبي القاسم ، وسعى أنّ الغالب على ابن الفخار إيراد نص أبي القاسم ، إلا أنه في بعض الأبواب قبل أن يورد نص أبي القاسم يقدّم لتلك الأبواب بمقدمة تطول أو تقصّر يضمّنها تعريف الموضوع المراد شرحه فسي بعض الأحيان ، ثم بعد ذلك يأتي بنتص أبي القاسم فيشرحه ، فمثال ما قدّم له بمقدمة طويلة باب الاستغفال ، وباب حبذا ، وباب الممنوع من الصرف وباب الاستثناء .^(١)

ولابن الفخار طريقة لم أرها لسواء في عرض المادة النحوية ، فكثيراً ما تراه يورد المسائل ثم يعود إليها مرة أخرى فيبسطها تحت عناوين كبيرة ، فتراه مرة يقول : املاء آخر^(٢) ، ومرة يقول : عبارة أخرى^(٣) أو تتمة^(٤) ، أو ما أشبه ذلك ، ويبدو أن سبب هذا المسلك أن المؤلف الفكتابه هذا ، ثم عاد إليه ، وأعاده مرات كثيرة في كلّ مرة يضيف إليه ما يراه اكمالاً له ، والدليل على ذلك أن كثيراً من الفصول ،

(١) انظر الشرح : ٩٥٣، ٢٨٣، ٥٢٩، ٢٨٢، ٨٦٢، ٠

(٢) انظر الشرح : ٩٠٦، ٨٨٣، ٨٢٢، ٠

(٣) ٥٨٥، ٦٤٦، ٠، ١٠٣١، ٨٢٨، ٨٠٠، ٦٨٤، ٠، ١٠٣٢، ٠

(٤) ٦٠٠، ٠

والسائل ، أو الاملاء ، والفوائد تخلو منها نسخة "ح" في حين أن ما بقي من نسخة "ق" يتفق مع الأصل في كل تلك الزيادات ، فيبدو أن نسخة "ح" صورة أخرى من تأليف هذا الشرح .

وما شاع في كتاب ابن الفخار هذا أنه كثيراً ما يورد اعترافات على بعض المسائل ، ثم يجيب على تلك الاعترافات ، وهذه سمة واضحة في هذا الكتاب .

وما انتبه له ابن الفخار أنه يذكر بعض المسائل النحوية وما يبني عليها حكم فقهيه قوله : مسألة : لو أنّ شهوداً شهدوا فقالوا : رأينا العدو قتل زيداً وأخاه ، فقيل لهم : نصوا الشهادة على ترتيب الفعل ، فقالوا : قتل العدو زيداً ثم أخاه ، فالآخر على هذا وارث لزيد ، وكذلك بالفاء ، فان قالوه بالواو كان ذلك مجملًا ، فان ماتوا قبل ترتيب الموت وتوثيقه لم يرث أحد منها أخاه ، لأن الميراث لا يكون بالشك .^(١)

ومثال المسائل النحوية التي نظر لها بسائل فقهية أنه ذكر أن بعض النهاة من عمل المبتدأ في الخبر من حيث ان المبتدأ ان كان رافعاً فاعلاً فانه يوءى الى اعمال عامل في معمولين رفعاً نحو : القائم أبوه ذاهب ، فأبوبه فاعل للقائم ، وذاهب خبر لقائم أيضاً ، وكلاهما مرفوع بقائم ، هذه حجة من منع ذلك .

وقد أبطل ابن الفخار حجة المانع من حيث ان قائم رفع الفاعل من حيث هو اسم فاعل لام من حيث هو مبتدأ ، ورفع الخبر من حيث هو مبتدأ لا من حيث هو اسم فاعل ، فعل ذلك كان الرفعان من جهتين

(١) مختلفتين لا من جهة واحدة ، هذا رد ابن الفخار :

وبعد أن قرر هذه المسألة نظر لها بمسألة فقهية فقال :

(٢) " وزان ذلك الصلاة في الدار المخصوصة ."

يعني أن الصلاة في الدار المخصوصة باطلة ، وبطليها ليس من جهة الصلاة نفسها ، وإنما بطلت من جهة أخرى هي كونها في ذلك المكان ، وهناك مسائل فقهية أخرى .^(٣)

وقد تعرض لبعض مسائل أهل الأصول مثل قوله : " وليس صحيناً ما يقوله الأصوليون من أن النكارة في سياق النفي تعم ." ^(٤) وافادة اللفظ المشترك العموم .^(٥)

ومن منهج ابن الفخار أنه كثيراً ما يعرض في كتابه هذه المسائل بين العلماء فيها خلاف ثم يبين الراجح ودليله ، إلا أنه في بعض الأحيان يذكر بعض السائلين ثم يقطع كلامه ويقول : وفي الموضع بحث ^(٦) ، أو هو مبسوط في الأمهات ^(٧) ، أو ما يشابه ذلك .

وقد نهج ابن الفخار في كتابه هذا منهجاً متفاوتاً من حيث عرض المادة النحوية ، فقد كان النصف الثاني من الكتاب أطول نسفاً من النصف الأول على خلاف العادة ، وقد نبهت على هذه الظاهرة في المقارنة بين شرح ابن الفخار وشرح ابن عصفور .

(١) الشرح : ٠٢٦٥

(٢) الشرح : ٠٢٦٥

(٣) انظر الشرح : ٧٨٢، ٧١٠٠، ٥٥٢، ٤٠٢، ١٨٩، ١٦٢، ٩٢ ،

٠٨٥٨

(٤) ٠٣٦٣ ٥٥٢ (٥)

(٦) انظر الشرح : ٢٥ ، ٣٢ ، ٦٠٦ ، ٧٨٢ ، ٠٨٨١ ،

(٧) انظر الشرح : ٠٣٨٥

ومن الظواهر الواضحة في هذا الكتاب أن ابن الفخار أعرض عن الاستشهاد بالشعر ، فلم يستشهد في جميع الكتاب إلا بمائة وسبعينة وستين بيتا ، وانظر تفسير ذلك في مبحث الاستشهاد بالشعر.

ومن السمات البارزة في هذا الشرح أن ابن الفخار ، أتنى بقدر كبير من التعليقات ، فتجده يقول حمل النظير على نظيره ، ويقول: ليجري الفرع على حكم الأصل^(٢) ، والا صل بقاء ما كان على ما كان^(٣) ، حمل ما ليس فيه سبب على ما فيه سبب^(٤) حمل المطلق^{علي} المقيد^(٥) ، اعتبار العموم مقدما على الخصوص^(٦) ، الدخول في أوسع البابين^(٧) حمل الشيء على جنسه أولى من حمله على نفسه^(٨) ، وغير ذلك كثير جدا.

ومن الأمور اللافتة للنظر التي نهجها ابن الفخار في كتابه هذا أنه كثيرا ما يورد بعض الحكايات التي وقعت له أو حضرها أو سمعها ، حسب ما يطليه الموضع الذي يعالجها من شرحه من أمثال ما وقع له بجلس أبي الحسن الصفري بفاس فقد قال عن ذلك : سألته : حضرت يوما مجلس الإمام أبي الحسن الصفري بمدينة فاس حرسها الله وهو يتكلم في الأقراء ، فذكر عن بعض الفقهاء أنه احتاج لمذهب مالك ففي أنها الإظهار بآيات العلامة في قوله تعالى * والمطلقات يتربسن بأنفسهن ثلاثة قروء *^(٩)

-
- | | | | |
|------------|-----|---------------|-----|
| ٠١٢٦ | (٢) | ٠١٣٠ | (١) |
| ٠١٢٦ | (٤) | ٠٦٤١ ، ٢٩٢ | (٣) |
| ٠٥١١ | (٦) | ٢٦٣ ، ٢٤٤ | (٥) |
| ٠٨٢٦ ، ٥١٢ | (٨) | ٥١٢ | (٧) |
| | | البقرة : ٠٢٢٨ | (٩) |

قالوا لو كانت الحيف لكان اسم العدد بغير علامة على الأصل
المذكور عند علماء العربية ، فلما جاء اسم العدد بالعلامة دل على أنه
 مضاد إلى مذكر في المعنى وأن التأويل : والمطلقات يتربصن بأنفسهن
 ثلاثة أطهار ، ولو كان اسم العدد مضاداً إلى مونث في المعنى لكان
 بغير علامة ، لأن التأويل كان يكون : والمطلقات يتربصن بأنفسهن
 ثلاثة حيف ، فقال بعض الحاضرين : بل اللفظ مجرد اللفظ من جهة
 أصله من يوثق بعلمه من علماء العربية من اعتبار مجرد اللفظ من جهة
 الاستعمال ، فيكون اثبات العلامة واسقطها على حسب الاستعمال اللفظي .
 دون اعتبار المعنى ، إلا ما شد نظماً ونشر ، ولا يجوز حمل التزيل إلا
 على أوضح الوجهين إذا أمكن ، فكانه مال إلى هذا بعض الميل ، وهو
 (١) الصحيح ان شاء الله .

هذه صورة مما اعتاد ذكره ابن الفخار من حكايات فيها تصوير
 لجانب مهم من جوانب الحياة الثقافية في ذلك العصر ، وغير هذه الحكاية
 حكايات أخرى وأسئلة وردت إليه من العربية رأيت أن أنه عليها هنا للكشف
 عن جانب مهم في الدراسات النحوية التي لا تعالج فقط من خلال التأليف
 والمصنفات التي يفرغ فيها المصنفوون إلى أنفسهم ويكتبون . وهي بهذه
 الشابة تشبه " النوازل " في الفقه . وهي تلك المسائل التي تعرض للناس ،
 ولا يجدون لها جواباً ظاهراً فيما بين أيديهم من كتب فيفزعون إلى أهل
 العلم .

- ١ - خبر ذكره عن أحد طلبة قصر عبد الكريم حين دخل عليهم بمسجد القفال بسبطة وأن ذلك الطالب يروي أن كلمة " مهلة " التي تقال في " ثم " أنها للترتيب والمهلة لا تكون الا بفتح العيم.
(١)
- ٢ - سؤال ورد عليه من المرية عن أمـا .
(٢)
- ٣ - سؤال آخر من المرية أيضاً عن حكم " أم " العاطفة و " أم " المنفصلة.
(٣)
- ٤ - سؤال أورده بعض المذاكرين عن سـأـلة " ضربـي زـيدـ أـحـسـنـ ".
(٤)
- ٥ - فوائد ذكرها جرت بيسـنـ المـذـاكـرـينـ حين قـراءـةـ بـابـ الـحـرـوفـ التي تنصـبـ الـأـسـمـ وـتـرـفـعـ الـخـبـرـ مـنـ كـتـابـ الـجـمـلـ .
(٥)
- ٦ - سـأـلةـ نـحـوـيةـ ذـكـرـأـنـهـ كـانـتـ سـبـبـ عـمـىـ الـأـعـلـمـ الشـنـتمـوـىـ .
(٦)
- ٧ - خـبـرـ ذـكـرـ فـيـ أـنـهـ حـضـرـ بـدـيـنـةـ فـاسـ مـجـلـساـ جـرـىـ فـيـ ذـكـرـ الـبـاءـ التي فـيـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ * فـامـسـحـواـ بـرـ وـسـكـمـ * .
(٧) فـقـالـ أـحـدـ أـصـحـابـهـ اـنـهـ لـالـلـاصـاقـ ثـمـ سـئـلـ هـوـ فـاجـابـ بـمـاـ يـخـالـفـ صـاحـبـهـ .
(٨)
- ٨ - خـبـرـ فـيـ رـوـءـ يـاـ رـآـهـ أـحـدـ الـفـقـهـاءـ .
(٩)
- ٩ - خـبـرـ فـيـ سـأـلةـ سـأـلـهـ الشـيـخـ أـبـوـ زـكـرـيـاـ الدـكـالـيـ عن فـائـدـةـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ * تـلـكـ عـشـرـ كـامـلـةـ * بـعـدـ قـوـلـهـ * فـمـنـ لـمـ يـجـدـ فـصـيـامـ ثـلـاثـةـ أـيـامـ فـيـ الـحـجـ وـسـبـعـةـ إـذـاـ رـجـعـتـ * .
(١٠)

-
- | | |
|------------------------------------|-------------------------------------|
| (١) الشرح : ١٦٩ | (٢) الشرح : ٠١٧١ |
| (٣) الشرح : ٠١٦٦ | (٤) الشرح : ٠٢٦٥ |
| (٥) الشرح : ٠٣٣١ | (٦) الشرح : ٠٣٤٥ |
| (٧) المائدة ٦ ، وانظر الشرح : ٠٣٨٢ | |
| (٨) الشرح : ٠٤٨٨ | (٩) سورة البقرة : ١٩٦ ١ وانظر الشرح |

- ١٠ خبر في مسألة حضرها بين أبي عبد الله بن عبد المنعم وابي
(١) محمد عبد المهيمن الحضرمي .
- ١١ خبر في مسألة حدث عنها أن محفلا عظيما جمع أعيان أهل سبعة
وسائل ابن الفخار عن مسألة فلم يجده على سؤاله الا أبو محمد
(٢) عبد المهيمن الحضرمي .
- ١٢ سائل سأله فيها أبو اسحاق بن أبي العاصي ، وكان ابن أبي العاص
(٣) معجبًا بالغرائب ضنينا بها .
- ١٣ مسألة رواها له الشيخ ابن حميد الامين عن شيخ بالقاهرة أوقف
(٤) طالبا يجود القرآن عليه ليفيده بفائدة ثم لم يفعل .
- ١٤ خبر دخول أحد الشارقة ويسمى ابن واش على أبي اسحاق الغافقي
وسؤاله عن مسألة تعرض للجواب عليها أحد الطلبة ، ولم ير تضـ
(٥) ابن واش جوابه .
- ١٥ خبر في تصغير "قدر" على قدير ، وأنه ما شئ أحد أصحابه بسبعة
ولقى شيخه ابن عبد المنعم يساوم صاحب فخار فقال له : بكم
(٦) هذه القدر .
- هذه جملة الحكايات والأسئلة التي أوردها ابن الفخار في كتابه
هذا وأتيت إيرادها هنا لطلاقة هذا اللون من الدرس النحوى .

-
- (١) الشرح : ٠٧١٠
- (٢) الشرح : ٠٨٣٠
- (٣) الشرح : ٠٨٤٥
- (٤) الشرح : ٠٨٤٥
- (٥) الشرح : ٠٨٢٠
- (٦) الشرح : ٠١٠٨٢ - ١٠٨٦

المقارنة بين شرحين من شروح الجمل :

حينما أردت المقارنة بين شرح ابن الفخار وبعض شروح الجمل ، رأيت أن اعقد مقارنة بين شرحه وشرح أبي الحسن بن عصفور ، ثم بين شرحه وشرح أبي الحسين بن أبي الريبع ، وذلك لأن هذين الشرحين قد طبعا ، فتكون الاحالة على ما بأيدي الناس ، لا على مخطوط قد لا تتيسر مراجعته لكثير من الباحثين .

وأهم من ذلك أن هذين الشرحين كانا تحت يد أبي عبد الله
ابن الفخار فأفادا منها فائدة كبيرة .
أولاً : المقارنة بين شرح ابن الفخار وشرح أبي الحسن بن
عصفور .

بين شرح أبي الحسن بن عصفور وشرح ابن الفخار فروق كثيرة
اجلها فيما يأتى :

* بدأ أبوالحسن بشرح كلام أبي القاسم دون أن يذكر
مقدمة لكتابه يبين فيها سبب تأليفه له ، وكذلك فعل ابن الفخار ،
الآن ابن الفخار بدأ بشرح البسملة وقد أطّال فيها إلى حد ما ثم بعد
ذلك شرح " التصليه " على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبان ما فيها
من مسائل نحوية وصرفية ، ثم تابع ذلك بشرح قول أبي القاسم " قال
أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي النحوى " وكل ما تقدم لم
يتعرض له أبوالحسن ، ثم بدأ بشرح نص الجمل .

وفي طريقة شرح الجمل كان أبوالحسن بن عصفور في الأسلوب
الثلاثة الأولى يذكر جزءاً من نص الجمل ، ثم يعقب بقوله " الفصل " ليدل

على أنه ي يريد شرح ذلك النص وما بعده مما يتعلق به ، ثم بعد ذلك الاًبُواب الثلاثة أخذ يشرح كلام أبي القاسم دون أن يذكر نص الجمل أصلاً ، ويستمر على تلك الحال إلى نهاية الشرح ، فالنااظر فيه يشعر لاًول وهلة أن الكتاب ليس شرعاً لكتاب آخر ، وإنما هو تأليف مستقل .

أما طريقة ابن الفخار ، فإنه كان يورد جزءاً من نص الجمل ، ثم يعقب ذلك بقوله : إلى آخره أونحو ذلك ، ليدل على أنه ي يريد شرح ما يتعلق بما بعد ذلك النص ، وطريقة أبي الحسن أجدى للمذاكر ، لأنها لا تقتضي استحضار نص الجمل ، وفي طريقة ابن الفخار وأمثالها عشر ، إذ أن نص الجمل في بعض الأحيان يكون منتزعاً من سياقه فيحتاج إلى مراجعته في الأصل المشرح لتتضح المسألة المشروحة .

و هذه الطريقة التي سار عليها ابن الفخار لم يخالفها إلاً في أبواب قليلة لم يذكر فيها نص كتاب الجمل . كتاب الاستفانة : ٢٤٠ ، وباب الحروف التي تنصب إلاً فعال المستقبلة : ٢٦٠ ، وباب الجواب بالفاء : ٢٦٥ ، وباب أو ، وفي باب " ما " : ٥١٠ وباب نعم وبئس : ٥١٩ لم يذكر في كل واحد منها إلاً نصاً واحداً .

* وما تجدر الإشارة إليه أن " شرح ابن الفخار " كبير الفموض عسر العبارة لا يخفى ذلك على متصفه ، على حيمين يمتاز شرح أبي الحسن بالوضوح وجلاء المراد دون كثرة دون عنا ، ومثال ذلك من كلام ابن الفخار قوله : " فكما أن سبب دخول الاعراب في إلاسماء خاصة إنما هو التفرقة بين المعاني الثلاثة الفاعلية والمفعولية والاضافة وأصله من بباب التعجب " (١) فلا يفهم قصده بقوله " وأصله من باب التعجب " إلا من

(١) الشرح : ٢٥ - ٢٦

كانت عنده خلفية في المسألة ، ولو أتته بسط العبارة لزال الفموض واتفع
المراد .

* وما امتاز به شرح أبي الحسن بن عصفور أنه اهتم بالحدود
ومناقشتها كثيرا ، فنراه يذكر في الحد أنه غير جامع وغير مانع ونحوه
ذلك مما تلقب به الحدود ، وكل تلك الاعتراضات يوجهها إلى أبي القاسم
الزجاجي .^(١)

(٢)
ومع هذا التمييز لابن عصفور ، فإننا لا نعدم مثل تلك العناية بالحدود
عند ابن الفخار ، وإن كانت بدرجة أقل ، وأية ذلك أن هناك أبوابا لم
يحدها بحد كالأضافة ، والنوبة ، الا "أن" الغالب عليه عدم شرح
ذلك الحدود ، لأنّه يبدو أنه لا يرى أن الحدود تعطى معنى دقيقا
للمحدود فلذلك قال : " فمن رام اقتناص الأسماء على الاطلاق بشبكة
الحد فقد رام محلا ، إذ لا يتصور اشتتمال حد واحد على حقيقة
ومجاز ، فلا يلزم إذا في حدود النهاة أن تكون كعداد المناطقة ، وإنما
غرضهم إفهام المقصود بما أمكن من العبارات ، فما كان أقرب إلى المقصود
كان الاخذ به أولى .^(٤)

* وما امتاز به شرح ابن الفخار على شرح أبي الحسن أنه
أكثر منه بساطا وتحقيقا ، فكتاب ابن الفخار أكثر بساطا من كتاب أبي الحسن
لا سيما في النصف الثاني ، فشلا قد أطال ابن الفخار في باب : اضافة

(١) انظر مقدمة شرح ابن عصفور : ٥٢ - ٥٨ .

(٢) الشرح : ١٢٠،٩٩ .

(٣) الشرح : ١٥٢،٤٢٠ .

(٤) الشرح : ٢١ .

المصدر الى ما بعده ، وذلك لأنّه ذكر مسألة لم يذكرها أبو الحسن بن عصفور وهي : أنّ الفعل في تأويل المصدر الموصول والمصدر في تقدير أنّ الفعل ، لكن هل هما متراضان على المعنى الواحد ، أم متباینان ، فحقق ابن الفخار الاً^{*} قال في المسألة فيما يقرب من أربع صفحات كاملة الحجم ، وذكر ابن الفخار في هذا الباب أيضاً الخلاف في عسل المصدر وبسطه بسلا لا يأس به ، على حين عرض المسألة أبو الحسن عرضاً سهلاً لكنه لم يبين الخلاف واكتفى بما رجح عنده فقط .

وانظر الى كل من باب المتنوع من الصرف وابواب التصغير وباب النسب فان الاطالة فيها واضحة وتلك نماذج تمثل السمة الغالبة ، وعلى الجملة فان نفس ابن الفخار في شرحه أطول من نفس أبي الحسن وان كان هناك ابواب قليلة عند ابن عصفور انافت على مشيلاتها عند ابن الفخار مثل باب : ما يجوز تقديره من المضمر على الظاهر وما لا يجوز الاً^{*} أن ذلك ليس بالضروري .

* هذا وقد استحدث أبو الحسن بعض الاً^{*} باب التي ليست في أصل الجمل ، وهي باب عطف البيان ، وقد علل ابن الفخار عدم ذكر صاحب الجمل لذلك الباب بأنه لا يقوم عليه دليل الاً^{*} في بابين ، في باب اسم الفاعل في نحو قوله : هنالك ضارب الرجل زيد بخوض الاسمين وفي باب النداء نحو : يا أيها الرجل زيد منون وغير منون ...^(١)

* ولا يُبيِّن الحسن ميزة أن شرحه أكمل من شرح ابن الفخار من حيث عدد أبواب الجمل المنشورة ، فقد وقف ابن الفخار في شرحه عند نهاية باب النسب ، وبعد هذا الباب في الجمل اثنان وستون بابا لم يتعرض ابن الفخار لشيء منها إلا جزء من باب التصريف تحت عنوان "باب منه آخر" فقد شرح هذا الباب وحده ، وتلك الأبواب التي لم يشرحها تتعلق بالعرف والأملاء أمّا أبو الحسن فلم يترك من أبواب الجمل إلا سبعة عشر بابا فقط ، إذ وصل في الشرح إلى نهاية باب جمع المكسر وترك جميع ما بعده عدا باب : ما يجوز للشاعر في الفروبة واب : الاملة ، فمن هنا كان شرح أبي الحسن أكمل .

واما اختلف به شرح ابن الفخار عن شرح أبي الحسن أن أبا الحسن كثير الاستشهاد بالشعر ، استشهد بتسعة مائة وستة وستين بيتا حسب احصاءً محقق شرحه ، وهذا عدد يفوق كثيرا ما استشهد به ابن الفخار ، إذ لا يتجاوز مجموع ما استشهد به مائة وسبعة وستين بيتا ، وهذه الظاهرة من المعالم البارزة في شرح ابن الفخار ، ولعل ذلك يعود إلى أن ابن الفخار يرى أن الشعر باب ضرورة لا يستشهد به في موضع السعة ، وهذا مذكور في بعض مواضع من كتابه هذا ، وقد تعرضت لهذه القضية في بحث الاستشهاد بالشعر .

* وما يذكر عند ابن الفخار إعادة كثير من المسائل بشكل أوسع ، وذلك أن يعرض مسألة ماثم يعيد عرضها مرة أخرى بشكل أبسط ويعنون لها بقوله : أملاء آخر بمزيد فائدة ونحو ذلك ، وهذه الظاهرة ليست عند أبي الحسن ، ولعلها اثر من آثار مهنة التدريس التي طال على ابن الفخار الاشتغال بها .

* وما فاق فيه ابن الفخار أبا الحسن أنه يورد كثيراً من آراء المتقدمين والمتاخرين وفي كثير من الأحيان يبين رأيه في مذاهب أولئك العلماء على حين لم يكرر أولئك العلماء عند أبي الحسن تلك الكرة التي عند ابن الفخار.

وفي الختام فإن ما ذكرته من فروق بين هذين الشرحين لا يعني أن من رجحت كفته كان قرينه مطراها ، فإنه لا يغنى كتاب عن كتاب ، وحظ العالم من العلم بمقدار حظه من الإطلاع .

ثانياً : المقارنة بين شرح ابن الفخار وشرح أبي الحسين بن أبي الريبع .

شرح أبي الحسين من أفعى شروح الجمل وأطولها ، لكن الذي بقي منه لا يتجاوز ربع الكتاب ، ولذلك فإن المقارنة بينه وبين شرح ابن الفخار ستكون على القسم الذي بقي من شرح ابن أبي الريبع .

فأول ما يلقانا في شرح ابن أبي الريبع مقدمة أوضح فيها سبب تأليفه ، ثم عقب ذلك بالسبب الذي أعاد على اتمامه ، وهو أبو القاسم محمد بن أحمد اللخمي العزفي أميرستة . وكتاب ابن الفخار لا يخلو من تلك المقدمة ، فهو يهمج على الشرح هجوماً .

يتساوى شرح ابن أبي الريبع بطول النفس في الباب الواحد ، فجملة ما وجد من شرح ابن أبي الريبع هو نحو ربع الجمل ، إذ يقف عند نهاية باب الصفة المشبهة ، وهذا يستفرق مائتين وتسعين صفحة ، وما يقابل هذا الجزء من شرح ابن الفخار نحو مائة وتسع وثلاثين صفحة تقريباً حسب نسخة الأصل ، وهي نسخة ابن أبي الريبع المخطوطة متقاربتان في ما تحتويه

كل صفحة من حيث عدد الأسطر وعدد الكلمات ، فبذلك يصبح ما شرحه ابن أبي الربيع ضعف ما يقابلها من شرح ابن الفخار ، هذا على العموم ، والـ^ـ فإن هناك مسائل لم يتعرض لها أبوالحسين مثل مسألة الاعراب عند النهاة وما يعني عند الاطلاق ، فقد تعرض لهذه المسألة ابن الفخار ^(١) ومن أمثلة ما يفصل فيه ابن الفخار أكثر من أبيالحسين ما ذكره من أنواع التنوين الخمسة ، فقد وسع فيه القول أكثر من أبيالحسين ^(٢) . وما فاق فيه ابن الفخار أباالحسين أن ابن الفخار ذكر أن^ـ ضابط الابتداء بالنكرة هو حصول الفائدة ، وذكر أن^ـ النهاة تتبعوا مواضع حصول الفائدة فجودوها عشرين مواضعاً عدّها كلها ، أمّا ابن أبي الربيع فهو جم على مواضع الابتداء بالنكرة دون أن يقدّم لها بتلك المقدمة التي قدّم بها ابن الفخار ، وهي عظيمة الفائدة ، هذا أولاً ، والـ^ـ ثانياً أن^ـ أباالحسين ذكر أن^ـ مواضع الابتداء بالنكرة عشرة مواضع ، وهي عند ابن الفخار ضعف ما ذكره أبوالحسين .

وما يلاحظ في شرح أبيالحسين أن^ـ نص الجمل المراد شرحه يأتي به مفيداً في الغالب ، أي لا يحتاج معه إلى مراجعة الجمل ، على حين نجد نص الجمل الوارد عند ابن الفخار كثيراً ما يكون منتزعاً من سياقه ، فلذلك تحتاج في شرحه إلى مراجعة نص الجمل ، لتتضاح الفكرة المراد شرحها .

وما ظهر في شرح ابن الفخار كثرة التعليلات ، ولم تكن عند أبيالحسين بطيء الكثرة .

(١) الشرح : ٠٣٦

(٢) الشرح : ٤١-٣٨ ، والبسط : ١٢٥-١٢٩ .

وَمَا امْتَازَ بِهِ شِرْحُ أَبْنِ الْحُسَيْنِ أَنَّهُ أَكْثَرَ فِيهِ مِنَ الشَّوَاهِدِ الْمُخْتَلِفَةِ
كُثْرَةً فَاقْتَدَ مَا عَنْدَ أَبْنِ الْفَخَارِ بِكَثِيرٍ.
وَمَا امْتَازَ بِهِ أَبْنِ الْفَخَارِ أَنَّ لَهُ مَنَاقِشٌ وَتَحْقِيقَاتٌ لَمْ تَكُنْ عَنْدَ
أَبْنِ الْحُسَيْنِ ، وَمِنْ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ مَا ذَكَرْتُ فِي تَوجِيهِهِ ، فَمِنْكَ مَا يَكْفِي
عَنْ إِعْادَتِهِ .

وَمَا هُوَ جَدِيرٌ بِالْتَّبَيِّهِ أَنْ اعْتَمَادَ أَبْنِ الْفَخَارِ عَلَى شِرْحِ أَبْنِ أَبْنِ
الرَّبِيعِ كَانَ كَبِيرًا فِي النَّصْفِ الْأَوَّلِ مِنْ شِرْحِهِ ، هَذَا لَا شَكَ فِيهِ ، أَمَّا فِي
النَّصْفِ الثَّانِي ، فَلَعْلُ اعْتَمَادِهِ عَلَى أَبْنِ الضَّائِعِ كَانَ أَكْبَرُ ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا
لَأْنَ شِرْحَ أَبْنِ الضَّائِعِ فِي النَّصْفِ الثَّانِي وَمِنْ بَابِ النَّدَاءِ خَاصَّةً كَانَ أَعْقَدُ
مِنَ النَّصْفِ الْأَوَّلِ ، وَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ بَعْضُ مِنْ تَرْجِمَتِهِ^(١) ، فَلَعْلُهُ قَدْ
صَحَبَ ذَلِكَ أَنْ شِرْحَ أَبْنِ أَبْنِ الرَّبِيعِ أَقْلَعَ عَمْقًا مِنْ شِرْحِ أَبْنِ الضَّائِعِ ،
وَقَدْ نَبَهَتْ فِيمَا سَبَقَ أَنَّ نَفْسَ أَبْنِ الْفَخَارِ فِي النَّصْفِ الثَّانِي كَانَ أَطْوَلُ مِنْهُ
فِي النَّصْفِ الْأَوَّلِ .

وَمِنَ الْأَمْرُوْرِ الْبَيِّنَةِ فِي شِرْحِ أَبْنِ الْفَخَارِ أَنَّ عِبَارَتَهُ غَامِضَةٌ غَيْرُ
سَلْسَلَةٌ فِي حِينِ أَنَّ عِبَارَةَ أَبْنِ الْحُسَيْنِ وَاضْحَى لَا تَكَادُ تَسْتَغْلِقُ عَلَيْكَ
مَسْأَلَةً مِنْ مَسَائِلِهِ وَقَدْ سَبَقَ التَّبَيِّهِ عَلَى ذَلِكَ فِي الْمُسْقَارَةِ مَعَ شِرْحِ أَبْنِ عَصْفُورِ .

(١) اشارة التعبيين : ٠٢٣٥

مصادره :

تأخر زمن ابن الفخار بالنسبة للتأليف في مختلف الفنون الإسلامية ، فمكنته ذلك من التمتع بشروة كبيرة من كتب الأسلاف ، نجد صدى ذلك واضحًا في كتابه هذا . ومع ذلك فإننا لا نستطيع تحديد جميع المصادر التي اعتمد عليها ابن الفخار في شرحه هذا ، لأنَّه كثيراً ما ينسب الأقوال إلى أصحابها دون أن يذكر المصادر التي اعتمدها ، فبنظرة سريعة إلى فهرس الأعلام يتضح لنا مجموع العلماء الذين لهم آراء ذكرت في هذا الشرح ، وأظن أنه لم يطلع على كل موالفات هوَلَهُ العلماء ، وإنما نقل بعض آرائهم عن غير كتبهم .

الآن أنه أمكن تحديد بعض تلك المصادر التي اعتمدها من طريقين : أحدهما ما نصَّ هو على الاِخْذ منه ، والآخر ما أمكن التعرف عليه من خلال الاشارة إلى صاحب الكتاب ، أو من خلال اتفاق بعض نصوص الكتاب بنصوص كتب أخرى ، وهذا قليل جدًا . فالكتب التي نصَّ هو على الاِخْذ منها هي :

(١)

- ١ - اختصار ابن الحاجب ، ذكره مرة واحدة .
- ٢ - الأسئلة والأجوبة للشلبيين ، ذكره مرة واحدة ، وآراء الشلبيين تتردد في الكتاب كثيراً ، أشرت إلى تخریج أكثرها في هواش التحقيق .
- ٣ - الأصول لابن السراج ، ذكره مرة واحدة ، وقد أكثر من ذكر ابن السراج ، وكثيراً ما نجد آراء في الأصول .

(١) انظر أماكن ورود هذه الكتب في فهرس الكتب الواردة بالمتن .

- الايضاح للفارسي ، ذكره كثيراً وقد عد التكملة جزءاً منه ، وهو
ينقل منها . ٤-
- التذكرة للفارسي ، وهي أشهر كتب الفارسي بعد الايضاح ، ويبدو و
أنها من اكبرها حجماً ذكر بعضهم أنها في عشرين مجلداً . ٥-
- التعليق فيما قيد عن الشلوبيين ، من هذا العنوان يبدو وأن
هذا الكتاب ليس من تأليف الشلوبيين نفسه ، وإنما هو من جمع بعض
تلاميذه حين القراءة عليه أو غير ذلك . ٦-
- كتاب التلخيص . ٧-
- الدرة الالغية (الغية ابن معطبي) . ٨-
- شرح الايضاح لابن أبي الربيع ، ذكره مرتين ، وقد استفاد منه
أكثر من ذلك . ٩-
- شرح الكتاب لأبي بكر بن عبيدة ، وقد ذكره عدة مرات في شرحه
هذا . ١٠-
- الصحاح للجوهرى ، ذكر ابن الفخار الصحاح مرة واحدة ، وذكر مرة
أخرى الجوهرى باسمه . ١١-
- القوانين لابن أبي الربيع ، ابن أبي الربيع من أكثر من ورد ذكره في
شرح ابن الفخار هذا ، وأكثر اعتماده كان على البسيط ، وهو من
أغزر كتب ابن أبي الربيع ولعل السبب في اعتماده عليه أنه شرح
للجمل أيضاً ، والآن شرح الايضاح عظيم الفائدة كبير الحجم ،
والقوانين بالنسبة اليهما يعتد مختبراً . ١٢-
- الكتاب لسيبويه ، أكثر ابن الفخار من ذكر سيبويه وكتابه في
شرحه هذا ، وقد ذكرت احترام ابن الفخار لسيبويه في مبحث
آراء ابن الفخار و اختياراته ، ثم في مبحث مخالفاته . ١٣-

- ٤- الكراة لا يبي موسى الجزولي .
- ٥- المقرب لا يبي الحسن ابن عصفور . اعتمد ابن الفخار على ابن عصفور كثيرا ، وجل اعتماده كان على شرح الجمل ، ولم يرد ذكر المقرب إلا مرتين .
- ٦- الموجز لابن السراج ، وهو كتاب صغير الحجم ذكره ابن الفخار مرة واحدة في معرض ترتيب التوابع مع بعضها وأن أفضلها ترتيب ابن السراج في كتابه الموجز والأسول .
- ٧- الهلالية لا يبي الحسن ابن عصفور .
- هذا ولا يفوتي أن أذكر أنه ورد في كلام ابن الفخار ذكر لكتاب سماه "التعاليق" ولكنه قد اختارت الورقة في الموضع الذي ذكر فيه اسم مؤلف الكتاب ، ولم يبق الا كلمة "ابن" وذلك من نسخة الأصل ، أما نسخة "ح" فلم يرد فيها ذلك الموضع أصلا . وهناك في عبارة ابن الفخار أيضا ما يمكن أن نأخذ منها أنه استفاد من كتاب سماه "السائل" فقد قال : "
وقد ذكر في المسائل توجيهه قراءة ابن ذكوان " (١) .

هذه هي مجموع الكتب التي ذكرها ابن الفخار ، على أن هناك آراء كثيرة لكثير من العلماء نصّ على اسمائهم دون أن يذكر مؤلفاتهم التي نقل منها .

فقد ذكرالبعرو كثيرا (٢) وأغلب ما يذكره عنه نجده في المقتضب ،

(١) الشرح : ٩٠٢ .

(٢) انظر مثلا نصا من المقتضب : ٠٤ هـ ٩٢٩

ومن النادر ألا نجد ذلك في المقتضب ، أو أن نجد في المقتضب ما يخالفه ، وقد أشرت إلى ذلك في هواش التحقيق ، ومع ذلك فإنه من العcken أن يكون ما نقله عنه بالواسطة ، فكثيراً ما كان يمُول على ابن عصفور وعلى ابن الصائِع ، وابن الصائِع يعتني بنقل نصوص المتقدمين كثيراً .

ومن نقل عنهم الفارسي ، من غير الإيضاح ، فقد نقل من المسائل البصريات وكذلك من كتاب الشعر ، ولم يشر إلى هذين الكتابين ^(١) ، هذا مع ملاحظة أنه يمكن أن تكون نصوص الفارسي مشتركة بين أكثر من كتاب من كتبه .

وقد نقل عن السيرافي كثيراً ، وقد رأيت كثيراً من نصوص السيرافي عند أبي الحسن بن الصائِع ، فلا بُيُّ الحسن عناية كبيرة بكلام أبي سعيد ، وقد أشرت إلى بعض ما نقله عن السيرافي في موضعه .

ومن نقل عنهم أبي الفتح بن جنى في الخصائص ^(٢) ، وهناك آراء كثيرة لا بُيُّ الفتح خرجت بعضها من سر صناعة الأعراب ، ومن المحتسب .

ويُنقل عن ابن السيد البطليوسى من كتاب : اصلاح الخل ^(٣) ، ومن الحل في شرح أبيات الجمل ^(٤) .

ونقل عن أبي القاسم السهيلي ، وبعض نقوله نجد لها تصريحها أو تلميحها في نتائج الفكر ونقل عن أبي الحسن بن خروف من شرح الجمل خاصة عند شرح بعض الأبيات واعربها .

(١) انظر نصاً من المسائل البصريات : ١٠٢٠ هـ ، ونصاً من الشعر :

١٠٣٦ هـ

(٢) الشرح : ٠٤٣٨

(٣) الشرح : ٩١٣ وغیرها مواطن كثيرة عند الاعتراضات على أبي القاسم الزجاجي .

(٤) الشرح : ٩٣٦ هـ وغير ذلك مما ينقله في تفسير بعض الأبيات .

(٥) الشرح : ٥٥٥ هـ

(١) وينقل عن الزمخشري عند بعض الآيات وهي من الكشاف
(٢) وهناك آراء أخرى للزمخشري في المفصل .

وينقل عن أبي علي الشدّي وبين واشهر كتب أبي علي هي التوطئة
وشرح العزوالية الكبير ، وقد سبقت الاشارة الى كتابين من كتب أبي علي
الشليمين .

ومن أهم من نقل عنهم وأكثر ثلاثة نفر هم : ابن أبي الربيع ،
وابن عصفور ، وابن الضائع ، ولعل ذلك راجع الى اتحاده معهم في
الكتاب الشرح ، ولقرب زمنه منهم ، ولعل منزلتهم في مصرهم . وكأنني
أشتم أنّ هو لا ، الثلاثة كانت بينهم مناسبة فخرجت كتبهم على مستوى
كبير من الجودة مع العناية بينهم .

ومن الكتب التي نقل عنها واغمض الاخذ منها كتاب ابن الحاجب
المسمى " الاضاح في شرح المفصل " فقد نقل عنه في موضع واحد دون
ذكر لا للكتاب ولا للمؤلف (٣) ، ثم ذكر ابن الحاجب في موضع متأخر
(٤) جداً ، فوجده أياضاً من شرح المفصل .

ومن نقل عنه ابن مالك ، فقد تردد ذكر ابن مالك في بعض
المواضع ، وأكثر أخذها من شرح التسهيل وبنصه (٥) ، وهناك نصوص بلفظ
(٦) عدة الحافظ وعدة اللافظ .

(١) الشرح : ٠١٨٤

(٢) الشرح : ٠٣٥ ٢٠٥

(٣) الشرح : ٠٢٥ ٢٦٩

(٤) الشرح : ٠٤٥ ٩٦٥

(٥) الشرح : ٠١٣٤ ٢٥٢٠ ٢٥٧٠ ١٥ ٥٣٢٠ ٥٥ وما بعدها .

ومن نقل عنهم الاُبَدِي ، فقد ذكره مرتين في الثالث الاُخِير
من الكتاب^(١) ، وهناك نص في أول الكتاب أكثر عبارة بلفظ الاُبَدِي في
شرح الجزوئية^(٢) ، فلعله نقله من هذا الشرح دون الاشارة اليه .

هذا كثير من مصادر ابن الفخار التي استفاد منها ، وهناك آراء
لكثير من العلماء أوردها ليست لهم كتب تحت يدي تُمْكِنُ من معرفة
مدى استفادته منها كابن الطراوة ، وابن الاُبُوش ، وابن الاُخْضر ، وابن
البازش وغيرهم كثير^(٣) .

(١) الشرح : ٨٩٩، ١١٣٨.

(٢) الشرح : ١٦٤ هـ ٥٢.

(٣) انظر فهرس الاُعلام.

شواهد :

استشهد ابن الفخار بكل ما استشهد به نحاة عصره ، فقد استشهد بالقرآن الكريم والحديث الشريف ، وأقوال العرب شعراً ونثراً ، واليك تفصيل ذلك .

أولاً - الاستشهاد بالقرآن الكريم :

لا خلاف بين النحاة في صحة الاستشهاد بالقرآن الكريم على اثبات القواعد النحوية ، وإنما اطرح بعض النحاة الاستشهاد ببعض القراءات ، لأنها تخالف ما أصلوه من قواعد نحوية ، فيبدو وأن السبب المانع لهم من الاستشهاد بالقراءات التي خالفت القواعد ، أنها ليست على الشائع من كلام العرب .

وعلى كل حال فإن ابن الفخار يستشهد بالقراءات المختلفة ، ولم نجده يطرح قراءة من القراءات ، بل انه يذهب إلى أبعد من ذلك وهو تخریجه للقراءة شاذة عند كثير من النحاة ، وهي قراءة أبي السَّمَّال في قوله تعالى * انكم لذائقوا العذاب الْأَلِيم * ^(١) بنصب العذاب ، وشذوذ هذه القراءة عسند النحاة من جهة أنه نصب العذاب بعد حذف النون من اسم الفاعل ، واسم الفاعل لا ينصب إلا إذا جرد من ألل وثبت فيه التنوين ان كان مفرداً ، والنون ان كان مثنى أو مجموعاً جمعاً سالماً ، أما إذا لم يثبت التنوين ولا النون فإنه يتبعين عندهم الاضافة إلى ما بعده ، هذا هو وجه شذوذ هذه القراءة فيما رواه الفارسي عن أبي عثمان عن أبي زيد .

(١) الصافات : ٠٣٨

(٢) الإياض : ٠١٥٠

وقد خرّج ابن الفخار هذه القراءة فقال : " وهذا قد يتوجه اتجاهها بعيداً [أى حذف النون] وهو أن هذه النون فيها معنى التنوين ، فلا يبعد أن تُحذف لالتقاء الساكنين كما يحذف التنوين لالتقائهما ، وذلك نحو قراءة بعضهم * قل هو الله أحد اللّه الصمد * فان قلت : أن النون هنا محركة ، فأين الساكنان ؟

فالجواب : أنها إنما حذفت اعتباراً بسكونها في الأصل وسكون ما بعدها في اللفظ ، ويؤكّد بهذا ما قاله ابن جنني في مثل قوله تعالى : * قل هل شهداءكم * (١) ، إن "الأصل" "ها" للتبيّه و "لم" فعل أمر ثم حصل التركيب بين اللفظين ، فصار "ها لم" ثم حذفت الف "ها" لالتقاء الساكنين أَحدهما سكونها في نفسها ، والآخر سكون اللام التي بعدها في أصلها "الم" فحصل أن الألف حذفت من هلمّ اعتباراً بسكونها في اللفظ وسكون ما بعدها في الأصل ، فهذه ومسألتنا سيان * (٢) هذا موقف ابن الفخار من قراءة أبي السّئال .

وال موقف الثاني الذي يظهر منه اهتمامه بالقراءة الذين لهم قراءة تخالف القواعد ، أنه قال فيمن تكلم في ابن عامر وهو الزمخشري : إن " قوله فيه مرغوب عنه ، وهو يعني قول الزمخشري .

(١) الانعام : ١٥٠

(٢) الشرح : ٤٥٣ - ٤٥٤

(٣) انظر المسألة في الشرح : ٨١٤ الهاشم الرابع .

ثانياً : الاستشهاد بالحديث :

دار خلاف كبير حول الاستشهاد بالحديث الشريف بين مانع ومجيز ، وقد كثر البحث حوله ، ولا أريد هنا أن اذكر شيئاً من ذلك ، وإنما الذي أريد أن أذكره في هذا الموضوع ، هو مذهب أحسن الفخار في هذه المسألة . فقد أورد ابن الفخار سبعة عشر حديثاً في شرحه هذا ، وهذه الأحاديث التي أوردها يظهر لي أنّه لا يرى إطلاق الاستشهاد بـ → ، والدليل على ذلك أمران :

الأمر الأول : أنّ أكثر الأحاديث التي أوردها للتشييل لا للاستشهاد بها على ثبات قاعدة نحوية .

الأمر الثاني : أنه يشك في صحة الاحتجاج برواية المحدثين حيث قال : ... فالظاهر أن ذلك جائز في النشر على قلةٍ إن قلنا بصحة الاحتجاج برواية المحدثين .^(١)

هذا ما أمكن التمامه من كلام ابن الفخار ، والآن لم يبسط المسألة في كتابه هذا بسطاً نستطيع منه الحكم عليه حكماً دقيقاً .

و قبل أن أترك هذا الموضوع فانتي أريد التتبّيه على مسألة مهمة ذكرها أهل العلم وهي : أن النهاة لا يزدرون الاستشهاد بالحديث لعدم وثوقهم بصحة سنته ونحو ذلك من العيوب التي يذكروها المحدثون ، وإنما يردونه لأنّهم يعلمون أن كثيراً من الأحاديث ليست من لفظ الرسول ، وإنما هي منقولة بالمعنى وناقلته بالمعنى كثيراً من لا يحتاج به في اللغة ، هذا ما يريدونه النهاة ، وهو ما يوضحه قول ابن الفخار السابق .

ثالثا : الاستشهاد بالشعر .

يعد الشعر من أكابر المعاصر التي استقى منها النحاة قواعد النحو ، فلا تخلو كتب النحاة المتقدمين والمتاخرين من وجود الشواهد الشعرية ، وكتاب ابن الفخار هذا يعد من الكتب المطولة ، واللافت للنظر أنه لا يوجد به إلا مائة وأربعة وستون بيتاً بما فيها الأبيات التي للتمثيل ، فهذا نمط من التأليف غريب .

ويبدو أن السبب وراء ذلك أنَّ ابن الفخار يرى أنَّ الشعر باب ضرورة ، والنحو انما وضع مقاييساً للكلام العربي شعراً ونثراً ، والنشر أكابر الكلام ، والشعر له ضرائر تخرجه عن سنن النثر ، فلهذا كان استشهاد ابن الفخار بالشعر قليلاً ، في حين أننا نجد شواهد من النثر أكثر من شواهد للشعر بكثير ، فقد بلغت الآيات القرآنية وحدتها مائتين واثنتين وخمسين آية .

والذى يؤكِّد أنَّ ابن الفخار قلل الاستشهاد بالشعر، لأنَّه باب ضرورة ما يلى :

١ - تصريح ابن الفخار بذلك حيث قال : " إن الاشباع لا يكون إلا في الشعر العيني على الضرائر ".^(١)

٢ - أننا نجد أنَّ ابن الفخار ردَّ على أبي حيان مذهبِه في جواز تقديم التمييز المنتصب عن تمام الكلام على عامله إذا كان فعلاً نحو : طاب زيد نفسه . وهذه مسألة أجازها المبرد والمازني وأبو حيان ، ووضعها سيبويه وابن الفخار وغيرهما .^(٢)

(١) الشرح : ٥٨

(٢) الشرح : ١٠٤٠

وقد رد أبو حيان مذهب ابن الفخار واحتاج لصحة مذهبـ
بكترة ورود ذلك في كلام العرب واستشهد لذلك بستة أبيات اعتبرها
قاطعة لنزاع المخالف فقال : " وهو الصحيح [أى جواز تقديم التمييز]ـ
لكرة ما ورد من الشواهد على جواز ذلك " (١)

واستدل أيضا على جواز تقديم التمييز بالقياس على الحال ، اذ يجوز
تقديسها على عاملها الفعل ، والحال والتمييز يتفقان في لزوم التنكير
والانتساب عن تمام الكلام وبيان ما انبعهم من الذوات والمهيات ، فكما
أن الحال يجوز تقديمها على عاملها الفعل ، فكذلك التمييز ، وذكر أن
هذا القياس يعتمد السمع الذي أشرت إليه سابقا .

هذه حجة أبي حيان .

وقد رد ابن الفخار ما ذهب إليه أبو حيان بأنه لو كان تقديم
التمييز جائزا عند العرب كالحال لكثر نظما ونشرا كثرة لا يمكن فيها
تأويل ، كما كثر تقديم الحال على عاملها اذا كان فعلا نظما ونشرا
كثرة لا يمكن فيها تأويل ، فلما كان الا مر على خلاف ذلك دل دلالة
واضحة على امتناع العرب من تقديمـ على عامله وان كان فعلا ، وختصاصـ
ذلك بالشعر مع كثرة استعماله دليل على أنهـ من ضرائه وبالله التوفيق " (٢)

فمذهب ابن الفخار أنه مهما تکثر الشواهد الشعرية على مسألة
من المسائل ولو عرضـها القياس فلا يخرجـها عنـ الضرورةـ ما لم يكنـ هناكـ

(١) منهج السالك : ٠٢٢٨/١

(٢) الشرح : ٠١٠٤٠

سماع في السعة ، بل ان كثرة الشواهد الشعرية وحدها يوؤكـد
أن تلك المسألة داخلة في باب الضرورة .

٣ - وما يوْكِدُ أَنَّ ابْنَ الْفَخَارَ قَلْلٌ مِّنِ الْأَسْتَشْهَادِ بِالشِّعْرِ؛
لَا نَهْ بِابُ ضَرُورَةٍ، أَنَّهُ ذُكْرٌ عَنِ الْأَخْفَشِ أَنَّ مِنْ مَسْوَغَاتِ الْأَبْتِدَاءِ بِالنَّكْرَةِ
كُونَهُ فِيهَا مَعْنَى الْفَعْلِ نَحْوَ : قَائِمٌ أَخْوَكَ .

و حجة الاْخش في جواز الابتداء بالنكرة هنا ، أنها تجري مجرى الفعل في عمله ، فينبغي أن تجري مجراه في وقوعه أول الكلام والابتداء به . وقد رد ابن الفخارمد هب لاْخش بقوله : " وهذا قياس على حاله ان قوله سماع اختيار . " (١)

فهذا القياس عند ابن الفخار لا يعتمد به الا ان قوae السماع
في السعة ،أى أنه لو قوى بسماع شعري فلا عبرة بذلك السماع لأن الشعر
باب ضرورة ،ما سبق يتضح أن ابن الفخار لا يرى اطلاق الاستشهاد بالشعر
ما لم يعضده سماع في السعة وان قوae القياس . والله أعلم بالصواب .

نسخ الكتاب :

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على ثلاث نسخ جمبعها بالخزانة العامة بالرباط ، وقد اتخذت أحداها أصلًا ، ورمزت لها في هواشن التحقيق بالأصل ، ورمزت للثانية بحرف " ح " وللثالثة بحرف " ق " .
واليك وصف كلّ واحدة على حدة :

أولاً : نسخة الأصل .

هذه النسخة من مقتنيات الخزانة العامة بالرباط تحت رقم ١٦٦٤ ك ، ويعنون بحرف " ك " أنها كانت أصلًا من نسخ مكتبة عبد الحفيظ الكتاني ، وهذه النسخة تشتمل على خمس وأربعين وثلاثمائة صفحة ، وخطها مغربي واضح في مجلمه ، غير أنها ليست بخط ناسخ واحد فالجزء الأول ، وهو إلى نهاية صفحة ١٣٦ بخط مغایر لما يليه ، فما يليه من بداية صفحة ١٣٧ إلى نهاية ٣٣٦ ، وبعد جزء ينتهي إلى نهاية صفحة ٣٤٣ وبعد جزء آخر إلى نهاية الكتاب .

أما الجزء الأول فبالصفحة تسعية وعشرون سطرا ، وبالسطر تسع عشرة كلمة أو شمان عشرة كلمة ، أما الجزء الثالث فأسطره متساوية لا سطر سابق إلا أن كلماته أكثر منها إذ يتراوح عدد كلمات السطر الواحد ما بين سبع وعشرين كلمة وتسعم وعشرين كلمة . أما الجزء الرابع وهو صفحة وثلاثة تقريبا فهو بخط دقيق وعدد أسطر الصفحة الواحدة ٣٩ سطرا وعدد كلمات السطر الواحد ٢٣ كلمة .

وأوضح هذه الأجزاء هو الجزء الأول ، ثم يليه في الوضوح الثاني أمثل الثالث فيه كلمات كثيرة غير واضحة ، إلا أنني استطعت قراءتها

بمساعدة النسختين الاُخريين ، وكذلك الجزء الرابع .

ولهذه النسخة نهايتان الاُولى كانت في صفحة ٣٤٢ ، فقد كتب ناسخها في الثالث الاُخير من الصفحة على هيئة مثلث مقلوب «نجز الكتاب والحمد لله رب العالمين... الى آخر ذلك . واما تلوك النهاية كتب بخط مغایر : « الفصل في النسب الى الاسماء المحكية » أول الصفحة اليسار بعد هذه الورقة ، ليستصل بقول المؤلف رحمة الله « ولهذا لم يكن لهذا البناء حكم في باب منع الصرف » ثم أتنى بما ذكر انه سيأتي به على الصفة التي ذكرها وهو موافق لما في النسختين الاُخريين ، وبعد ذلك انتهت هذه النسخة بقوله :

« هذا الى هنا انتهى ما وجد للمصنف رحمة الله من تقييد على كتاب الجمل وصله الله ... الى آخر ذلك ، وهذه هي النهاية الثانية التي أشرت اليها فيما سبق وهذه النسخة مقابلة على اصلها حيث نجد بهواشمها كلمة « بلفت » ويظهر أنها قويمت على نسخة أخرى ، لأننا نجد أمام بعض كلماتها كلمات أخرى في هواشمها قد كتب عليهما حرف « خ » ليدل بذلك على أن تلك الكلمات التي في الهواشم من نسخة أخرى . وليس على هذه النسخة تاريخ يدل على زمن نسخها ، وإنما اعتمدت هذه النسخة أصلاً لأنها أكمل النسخ على ما ستراء في وصف النسختين الاُخريين .

ثانياً - نسخة ح .

هذه النسخة أيضاً من نسخ الخزانة العامة بالرباط ورقها :

٢٥ ح وهذا الحرف يدل على أنها كانت في الزاوية الحمزية ، وعدد

صفحاتها ثلاثة عشرة وثلاثمائة صفحة وعدد أسطرها اثنان وثلاثون سطرا
في كل سطر من ثمان عشرة كلمة الى عشرين في الغالب ، ويبدو أن هذه
النسخة صورة أخرى من التأليف ، فانه يفوتها كثير من الفصول والمسائل
التي تشتمل عليها نسخة الأصل ونسخة "ق" مع أن الناظر اليها مجرد
عن شقيقتها لا يشعر باختلال في سياقها فيبدو أن ما زادت به الأصل
و"ق" كانت تكميلات لاحقة . وهذه النسخة خطها جميل وهي صحيحة
في مجلها وليس بها زيارة كبيرة تفوق بها الأصل الا ما وقع في صفحة
٤٢٦ - ٤٢٤ فهذه الزيارة ساقطة من الأصل ، وهي مقابلة على أصلها
وناسخها واحد وليس عليها تاريخ يدل على زمن نسخها ، ولا اسم يدل
به على ناسخها .

ثالثا - نسخة "ق" .

هذه النسخة أيضا من مقتنيات الخزانة العامة بالرباط ، ورقمها بها
"٣٠٤ ق" و"ق" هذا الحرف يدل به على أنها من مخطوطات الأوقاف ،
وهذه النسخة ليست كاملة فالباقي منها كتب عليه "السفر الثاني من شرح
جمل الزجاجي تأليف الاستاذ أبي عبد الله بن الفخار" .

وهذا المكتوب على غلافها بخط مغایر ، فقد سقطت فيما يبدو
ورقة العنوان وبها الصفحة الأولى من هذا السفر ، ثم كتبت وألحقت
بها الحaca ، وتضم صفحة العنوان فهرسا بالابواب التي يشتمل عليها هذا
السفر ، وأولها باب التعجب وآخرها باب التصريف .

وخط هذه النسخة مغایر ليس بجميل ، وعدد صفحاتها اثنتان
وثلاثمائة صفحة ، وعدد أسطر الصفحة الواحدة ثمانية وعشرون سطرا ،

وبالسطر الواحد ثلاث عشرة كلمة تقريباً، وهي صحيحة في جملتها، وتزيد عن النسختين الاخرتين بباب في التصريف عنوانه فيها "باب منه آخر" وكتب عقب هذا الباب : تم ما وجد من تقييد الشيخ الامام أبي عبد الله محمد بن الفخار .. الى آخر ذلك.

وقد كتبت هذه النسخة على يد : عبد الرحمن . . . السبتي .

وقيلت على أصلها وفرغ من مقابلتها بعد عشرين مضموناً
ذى الحجة تمام عشرين بعد ثمانائة . وبنهايتها كتب بيت شعروه
لكل داءٍ دواً "يُستَطَبُ به إِلَّا الْحَمَّةُ وَالْطَّاعُونُ وَالْهَرَمُ"
وبعده فائدة وهي : فرغ ربك من اربع : خلقٌ وخلقٌ ورزقٌ واجلٌ
تعالى أن يتصرف بهذه الأربع .

هذا ولا يفوتي أن أذكر أن لهذا الكتاب نسخة أخرى ذكرها بروكلسمان ، وهذه النسخة في مدينة غرناطة ، وقد وصلت إلى غرناطة طلباً لتلك النسخة أو لسوتها مما قد يكون في فهارس خزائن الكتب باسبانيا أو المغرب ، وبعد وصولي إلى غرناطة ذهبت إلى مدرسة الدراسات الشرقية بحي البيازين في جبل ينابوح قصور الحمراء من الجهة الشمالية فيما أظن ، ثم اطلعت على فهرس المكتبة التي بها شرح " ابن الفخار " فوجده واحداً من ستة عشر كتاباً تقع في تلك الخزانة ، وبعد حاولت اتجهت إلى الخزانة المذكورة في رأس ذلك الجبل وتسمى " أباديا " وحاولت بترجمة أن أحصل على صورة لهذا الكتاب ، إلا أن خان المكتبة لم يمكننا من لقائه ، واعتذر لجامعة القساوة في غرناطة بأنّ المكتبة في حالة ترميم ، والكتب مخزونة في صناديق لا يمكن مطالعتها ، فرجعت من ذلك بخفي حنين .

فهرس موضوعات القسم الأول (الدراسة)

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٩ - هـ	المقدمة
١١٦ - ٢	الفصل الأول : ابن الفخار وأراءه
٣	عصره
٦	اسمه ونسبه وشهرته وكنيته
٧	صفات ابن الفخار والثنا عليه
١٠	حياته وتنقلاته
١٣	ثقافته
٢٠	مؤلفاته
٢١	شيوخه
٢٥	תלמידيه
٣٥	وفاته
٣٧	من يعرف بابن الفخار
٤٠	آرائه
١٥٠ - ١١٢	الفصل الثاني : شرح ابن الفخار للجمل
١١٨	توثيق نسبة الكتاب
١٢٠	منهج ابن الفخار في شرح الجمل
١٢٢	المقارنة بين شرحين من شرح الجمل
١٣٥	مصادره
١٤١	شواهده
١٤٢	وصف نسخ الكتاب